

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية، الموسومة ب :

أثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية السعودية: أحداث 11 سبتمبر 2001.

تحت إشراف الأستاذ:
بلحاج الهواري

من إعداد الطالبة.:
خرار سعاد

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا
مشرفاً ومقرراً

عضواً

الدكتور: موكيل عبد السلام
الدكتور: بلحاج
الهواري
الدكتور: باعوني
أحمد

السنة الجامعية: 2026/2025.
الموافق ل : 1448/1447هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية 48

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على صاحب الشفاعة سيدنا
محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه
أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى
يوم الدين وبعد:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى روح
أبي الطاهرة الذي رحل عني جسدا
وبقيت دعواته ترافقني في كل خطوة ،
رحمك الله وجعل مثواك الجنة ، الذي
سكن قلبي رغم غيابه ، كل نجاح هو
استمرار لحنانك الذي لا ينتهي و
حثك لي على مواصلة دراستي

راجية من الله أن يتقبلها صدقة جارية
لروحك الطيبة إليك أيها الحبيب
الغائب الحاضر في كل تفاصيل حياتي
رحمك الله وجعل قبرك روضة من رياض
الجنة .

إلى جنتي التي حملتني على أكف
الراحة فلازمتني دعواتها منذ بدأت
و إلى الأبد وإلى معنى الحب
والحنان بسمه الحياة سر الوجود
والداعم الأساسي في حياتي " أمي
الحبيبة " حفظها الله وأطال في
عمرها .

إلى نصفي الثاني سندي ومسندي في
هذه الدنيا داعمين الأكبر و الأول
في نجاحاتي .

إلى أخواتي العزيزات وإخواني
الأعزاء حفظهم الله عز وجل إلى كل
العائلة الكريمة وزملاء الدراسة
متمنية لهم التوفيق إلى أخوات
ولدهم لي الزمان اللواتي كنّ خير
سند لي وخير داعمات بكافة الوسائل
قوتي حين ضعفي وحياتي وقت عجزتي
:أمانة أمال سومية حواء .

شكر و تقدير

بكل مشاعر الامتنان والعرفان،
أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى
الأستاذ **المشرف بلحاج هوارى** ، الذي
كان لي سنداً حقيقياً في هذه
المسيرة، فلم يبخل عليّ بعلمه ولا
بتوجيهاته القيمة، وكان دائماً
مصدر دعم وثقة، أستمد منها القوة
لمواصلة الطريق، فجزاه الله عني خير
الجزاء.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى
أساتذتي الكرام، الذين كان لهم
الفضل في تكويني العلمي، وأناروا
دربي بنصائحهم وتوجيهاتهم.
ولا يفوتني أن أعبر عن عميق
امتناني لكل من مدّ لي يد العون،
وساهم ولو بكلمة طيبة أو دعاء
صادق في إنجاح هذا العمل.
في الختام، أسأل الله أن يجزي كل من
ساعدني خير الجزاء، وأن يجعل هذا
العمل ثمرة خير وبركة في مستقبلي.

مقدمة

تعد السياسة الخارجية من أهم المجالات التي تعكس مكانة الدولة وتوجهاتها في المحيط الدولي، اذ تشكل الأداة التي تترجم من خلالها مصالحها و أهدافها و رؤيتها تجاه مختلف القضايا و التفاعلات الخارجية.

كما أن تشابك المصالح و تزايد الترابط بين الوحدات السياسية جعل من السياسة الخارجية مجالا واسعا لفهم طبيعة العلاقات الدولية و استيعاب مختلف العوامل المؤثرة في سلوك الدول و توجهاتها.

تتسم العلاقات الدولية بطابع ديناميكي متغير، تحكمه اعتبارات متعددة تتداخل فيها الأبعاد السياسية الاقتصادية الأمنية و الإستراتيجية، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية عملية معقدة تتأثر بجملة من المحددات الداخلية و الخارجية، كما تخضع لتفاعل مستمر بين المصالح الوطنية و متطلبات البيئة الدولية.

في ظل هذه التحولات التي يشهدها العالم المعاصر، برزت ضرورة فهم آليات توجيه السلوك الخارجي للدول، و الكشف عن العوامل التي تتحكم في رسم سياساتها، باعتبار أن العلاقات الدولية لم تعد تقوم على اعتبارات القوة التقليدية، بل أصبحت محكومة بتشابك المصالح و تعدد الفاعلين إضافة إلى تداخل مستويات التأثير. و من ثم، فإن دراسة السياسة الخارجية تمثل مدخلا أساسيا لاستيعاب طبيعة التفاعلات الدولية و إدراك أبعادها المختلفة، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لمجريات العلاقات بين الدول في إطار بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر و التعقيد المتزايد، نأخذ على سبيل المثال لا الحصر العلاقات الأمريكية السعودية، ماهية سياستهما الخارجية و طبيعة التأثير و التأثير بينهما، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تركت بصمتها على العالم بأسره .

وعليه، يسعى هذا الموضوع إلى تحليل طبيعة هذا التأثير من خلال دراسة أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، ومؤسسات صنع القرار فيها، ثم ربط ذلك بتغيرات توجهات السياسة الخارجية السعودية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، من حيث إعادة ترتيب الأولويات الإستراتيجية، وتنويع الشراكات الدولية، والتعامل مع الضغوط والتحديات الجديدة في البيئة الإقليمية والدولية.

1. مبررات اختيار الموضوع:

مقدمة

يرتبط اختيار هذا الموضوع باهتمام شخصي بمجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وبالأخص طبيعة التفاعلات بين القوى الكبرى والدول الإقليمية. كما أن دراسة العلاقات الأمريكية-السعودية تثير اهتمامًا بحثيًا خاصًا نظرًا لما تتسم به من تعقيد وتغير مستمر، وما تفرزه من تأثيرات مباشرة على قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، فإن الرغبة في فهم كيفية تأثير القرارات السياسية للدول الكبرى على توجهات السياسة الخارجية للدول الأخرى شكل دافعًا أساسيًا لاختيار هذا الموضوع.

الأهمية العلمية والعملية للموضوع :

تتبع الأهمية العلمية لهذا الموضوع من كونه يعالج إحدى القضايا المحورية في العلاقات الدولية، والمتمثلة في تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على سلوك دولة إقليمية ذات وزن استراتيجي مثل المملكة العربية السعودية. كما تزداد أهمية الدراسة بالنظر إلى التحولات التي عرفت العلاقات بين البلدين، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي شكلت نقطة تحول في طبيعة التفاعل بين الطرفين، وأثرت على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية والسعودية على حد سواء.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، أهمها تحليل طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية، وتفسير المحددات التي تتحكم فيها، بالإضافة إلى دراسة مدى تأثير هذه السياسة على توجهات المملكة الخارجية، سواء من حيث إعادة صياغة تحالفاتها أو تنويع خياراتها الاستراتيجية. كما تهدف الدراسة إلى الإسهام في فهم أعمق لديناميكيات العلاقات الدولية من خلال الجمع بين التحليل النظري والتطبيق الواقعي.

2. الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

أ. الدراسة الأولى:

أهمية المملكة العربية السعودية في السياسة الأمريكية في عهد الرئيسين بوش الابن وأوباما.

المصدر:

مجلة البحوث المالية والتجارية – جامعة بورسعيد المجلد (25) – العدد الرابع – أكتوبر 2024

لمؤلفها: محمد محمد خليل الشربيني.

{هو باحث و أكاديمي مصري متخصص في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،له مؤلفات عديدة أهمها:العلاقات السياسية الدولية ،السياسة الخارجية و العلاقات الدولية الخ}.

تفصيل مضمون الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موقع المملكة العربية السعودية داخل منظومة السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة حكم الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما، وهي مرحلة تُعدّ حاسمة في تاريخ العلاقات بين البلدين، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من إعادة صياغة للأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط.

تركز الدراسة على أن العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية لم تكن علاقة ثابتة، بل عرفت تحولات تدريجية تأثرت بمجموعة من المحددات، أهمها:

. **المحدد الأمني:** حيث أصبحت السعودية شريكاً أساسياً في إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي تبنتها الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر، مع زيادة التعاون الاستخباراتي والأمني بين الطرفين .

. **المحدد الاقتصادي:** ويتمثل أساساً في النفط، باعتبار السعودية أحد أهم موردي الطاقة للولايات المتحدة والعالم، مما جعل استقرار العلاقة ضرورة إستراتيجية للطرفين .

. **المحدد الجيوسياسي:** ويتعلق بدور السعودية في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً في قضايا مثل العراق، إيران، والاستقرار الإقليمي .

كما توضح الدراسة أن مرحلة أوباما شهدت نوعاً من إعادة التوازن في العلاقة، مع محاولة تقليل الاعتماد المباشر على النفط الخليجي، في مقابل استمرار التعاون الأمني، مع بروز بعض التوترات المرتبطة بملفات إقليمية مثل الاتفاق النووي الإيراني.

وتخلص الدراسة إلى أن مكانة السعودية في السياسة الأمريكية بقيت إستراتيجية رغم التغيرات السياسية، لكنها أصبحت أكثر تعقيداً وتعدّداً في الأبعاد مقارنة بالمرحلة السابقة.

ب. الدراسة الثانية:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية في ظل إدارتي ترامب وبايدن

المصدر:

مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية – المجلد 5، العدد: 1 سنة 2025.

لمؤلفتها: مایسة خلیل حسن السید

{و هي باحثة دكتوراه في العلوم السياسية بكلية السياسة و الاقتصاد جامعة السویس، لها عدة أبحاث أكاديمية مثل: انعكاسات تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية. }

تفصیل مضمون الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية خلال فترتي إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن، مع التركيز على التحولات في مقاربة واشنطن للعلاقة مع الرياض في ظل التغيرات الدولية والإقليمية.

تنطلق الدراسة من فكرة أن السياسة الأمريكية تجاه السعودية تتحدد من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة، أهمها:

. **المصالح الاقتصادية:** خاصة ما يتعلق بأسواق النفط واستقرار أسعار الطاقة العالمية .

. **المحدد الأمني والإقليمي:** خصوصاً قضايا مكافحة الإرهاب، وأمن الخليج، والتوازن مع إيران .

. **المحدد السياسي الداخلي:** المتمثل في تأثير الكونغرس، الرأي العام الأمريكي، وجماعات الضغط على صناعة القرار الخارجي .

وتوضح الدراسة أن إدارة ترامب اتسمت بتعزيز التعاون الاستراتيجي مع السعودية، خصوصاً في الجوانب العسكرية والاقتصادية، بينما اتسمت إدارة بايدن بنهج أكثر تحفظاً وانتقادياً، خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وحرب اليمن، مع استمرار التعاون في ملفات الطاقة والأمن.

كما تشير الدراسة إلى أن هذه التحولات انعكست على طبيعة العلاقات الثنائية، حيث أصبحت أكثر براغماتية وأقل استقراراً من السابق، مع بروز محاولات سعودية لتنويع الشراكات الدولية وتقليل الاعتماد المطلق على الولايات المتحدة.

ثانياً: دراسات أجنبية:

1- الدراسة الأولى:

• Council on Foreign Relations
2023 ،U.S.-Saudi Relations

طبيعة الدراسة:

تقرير تحليلي صادر عن مجلس العلاقات الخارجية، وهو مركز بحثي أمريكي مرجعي في مجال السياسة الدولية.

إشكالية الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن:
كيف تطورت العلاقات الأمريكية-السعودية؟ وما هي محدداتها في المرحلة المعاصرة؟

أهم النتائج:

- العلاقة تقوم تاريخياً على معادلة: النفط مقابل الأمن .
- شهدت توترات بعد أحداث هجمات 11 سبتمبر بسبب ارتباط بعض المنفذين بالسعودية .
- تطورت العلاقة لتشمل :
 - مكافحة الإرهاب
 - التعاون العسكري
 - موازنة النفوذ الإيراني
- هناك تحوّل نحو علاقة أكثر براغماتية وأقل اعتماداً على النفط فقط .

القيمة العلمية:

- مصدر رسمي موثوق
- يعتمد على بيانات وتحليلات إستراتيجية
- مناسب لدعم الإطار النظري والتطبيقي

ج. الدراسة الثانية:

Brookings Institution .
،Bruce Riedel
2008 ،Saudi Arabia and Al-Qaeda

طبيعة الدراسة:

تحليل صادر عن معهد بروكينغز، أحد أهم مراكز الفكر العالمية.

إشكالية الدراسة:

كيف أثرت هجمات 11 سبتمبر على العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة، خصوصًا في ملف الإرهاب؟

أهم النتائج:

- وجود أزمة ثقة كبيرة بعد 2001
- تصاعد الضغوط الأمريكية على السعودية في : تمويل الإرهاب و الخطاب الديني
- تحوّل التعاون إلى شراكة أمنية قوية في مكافحة تنظيم القاعدة
- السعودية أصبحت شريكًا رئيسيًا في مكافحة الإرهاب عالميًا

القيمة العلمية:

- دراسة تحليلية معمقة
- تعتمد على خبرة مباشرة في السياسات الأمريكية
- تُستخدم بكثرة في الأدبيات الأكاديمية

3. إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وبشكل خاص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في إعادة تشكيل التوازنات الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، احتلت المملكة العربية السعودية مكانة إستراتيجية ضمن اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، بحكم دورها في سوق الطاقة وموقعها الجيوسياسي وتأثيرها الإقليمي.

مقدمة

غير أن هذه العلاقة لم تكن ثابتة، بل عرفت تحولات متعددة تأثرت بالمحددات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يطرح إشكالية مدى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية السعودية، خاصة في ظل سعي هذه الأخيرة إلى الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي مع الاستجابة للضغوط والتحولات الدولية.

وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:
إلى أي مدى أثرت السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

التساؤلات الفرعية :

انطلاقاً من إشكالية الدراسة، يمكن طرح التساؤلات :

- ما المقصود بالسياسة الخارجية، وما هي أهم خصائصها وأهدافها والأطر النظرية المفسرة لها؟
- ما هي أهم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تشارك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وكيف تتفاعل فيما بينها لإنتاج القرار الخارجي؟
- ما هي محددات ومظاهر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر، وما مدى انعكاسها على توجهات السياسة الخارجية السعودية؟

4. فرضيات الدراسة:

استناداً إلى تساؤلات الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:**
تخضع السياسة الخارجية لمجموعة من المحددات النظرية والعملية التي تفسر سلوك الدول في البيئة الدولية، وتُعد هذه المحددات أساسية لفهم طبيعة التفاعلات بين الدول .
- **الفرضية الثانية:**
تتميز عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بتعدد الفاعلين وتداخل

المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مما يجعل القرار الخارجي نتاجًا لتفاعل معقد بين عدة قوى مؤثرة .

. الفرضية الثالثة:

تؤثر السياسة الخارجية الأمريكية بشكل ملحوظ على توجهات السياسة الخارجية السعودية، خاصة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، من خلال الضغوط السياسية والأمنية والاقتصادية، مع سعي المملكة إلى تحقيق قدر من التوازن والاستقلالية في قراراتها الخارجية .

5. الحدود الزمانية والمكانية:

تتدرج هذه الدراسة ضمن نطاق زمني يمتد من أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى الوقت الراهن، باعتبار هذه الأحداث نقطة تحول مفصلية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وما ترتب عنها من إعادة صياغة للعلاقات الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. ويتيح هذا الامتداد الزمني تتبع تطور العلاقات الأمريكية-السعودية عبر عدة إدارات أمريكية، وتحليل التحولات التي طرأت على طبيعة هذه العلاقة وانعكاساتها على السياسة الخارجية السعودية.

أما من حيث النطاق المكاني، فتركز الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الدولي المؤثر، والمملكة العربية السعودية كفاعل إقليمي محل الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار الأوسع المتمثل في منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لتأثيرها المباشر على طبيعة التفاعلات بين الطرفين.

6. الإطار النظري والمفاهيمي:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، وذلك من أجل تفسير طبيعة التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

في هذا السياق، يتم توظيف المداخل الكلاسيكية في العلاقات الدولية، خاصة الواقعية التي تركز على مفهوم المصلحة الوطنية وتوازن القوى، باعتبارها مدخلًا

مناسباً لفهم سلوك الدول في سعيها لتحقيق الأمن والاستقرار. كما يتم الاستفادة من المداخل الحديثة التي تبرز دور العوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية.

كما تستند الدراسة إلى عدد من المداخل التحليلية، من بينها:

- **الاقتراب النخبوي:** الذي يركز على دور صناع القرار والنخب السياسية في توجيه السياسة الخارجية.
 - **المدخل المؤسسي:** الذي يبرز أهمية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في الحالة الأمريكية.
 - **المدخل البنيوي:** الذي يربط سلوك الدول ببنية النظام الدولي وتوازناته.
- ويسمح هذا التنوع النظري بتقديم تحليل أكثر شمولاً وعمقاً لموضوع الدراسة.

7. الإطار المنهجي:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية والاقتربات التحليلية التي تسمح بفهم أعمق لطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، خاصة في المرحلة الممتدة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بالنظر إلى تعقيد وتشابك موضوع العلاقات الدولية وتداخل أبعاده المختلفة.

أولاً: المناهج العلمية المعتمدة:

أ. المنهج التاريخي:

يتم توظيف المنهج التاريخي من خلال تتبع تطور العلاقات الأمريكية-السعودية عبر مراحل زمنية مختلفة، مع التركيز على مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبارها نقطة تحول محورية. ويساعد هذا المنهج في فهم الخلفيات التاريخية التي شكلت هذه العلاقة، ورصد أهم التحولات التي طرأت عليها عبر الزمن، سواء من حيث طبيعة التعاون أو مستويات التوتر بين الطرفين.

ب. المنهج المقارن:

يستخدم المنهج المقارن بشكل جزئي في هذه الدراسة، من خلال مقارنة سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المملكة العربية السعودية، مثل إدارات بوش، أوباما، ترامب، وبايدن. ويهدف هذا المنهج إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف والاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك انعكاس ذلك على الموقف السعودي وتوجهاته الخارجية.

ثانيًا: الاقتربات النظرية المعتمدة:

إلى جانب المناهج، تعتمد الدراسة على مجموعة من الاقتربات التحليلية في العلاقات الدولية، التي تساعد على تفسير سلوك الدول وفهم ديناميكيات السياسة الخارجية:

أ. الاقتراب الواقعي:

يركز هذا الاقتراب على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية بوصفهما المحددين الأساسيين لسلوك الدول. ومن خلاله يمكن تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية باعتبارها قائمة على حماية المصالح الإستراتيجية، مثل الأمن والطاقة وموازنة القوى في الشرق الأوسط. كما يساعد على فهم سعي المملكة العربية السعودية إلى تعزيز أمنها القومي والحفاظ على استقرارها في بيئة دولية تنافسية.

ب. الاقتراب الليبرالي:

يركز هذا الاقتراب على أهمية التعاون الدولي، والمؤسسات، والترابط الاقتصادي بين الدول. ويستخدم لتفسير استمرار التعاون بين الولايات المتحدة والسعودية رغم التوترات السياسية، من خلال شبكات المصالح الاقتصادية، خاصة في مجالات الطاقة والتجارة ومكافحة الإرهاب.

ج. الاقتراب المؤسساتي:

يهتم هذا الاقتراب بدور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة القرار الخارجي، خصوصًا في الحالة الأمريكية، حيث تتداخل أدوار الرئاسة، والكونغرس، ووزارة الخارجية، ومراكز الضغط. ويساعد هذا الاقتراب على فهم كيفية تشكل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية من خلال تفاعل هذه المؤسسات.

د. الاقتراب البنوي:

يركز على تأثير بنية النظام الدولي وتوزيع القوة بين الفاعلين الدوليين في تشكيل سلوك الدول. ومن خلاله يمكن تفسير التحولات في العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل تغيرات النظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبرز قضايا جديدة مثل الإرهاب والطاقة والأمن الإقليمي.

8. صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات ، تمثلت أساساً في اتساع موضوع الدراسة وتشعبه، لارتباطه بعلاقات دولية معقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، مما استلزم وقتاً وجهداً كبيرين لفهم مختلف جوانبه وتحليلها بشكل متوازن. كما شكّل تنوع المعلومات وتعددتها تحدياً مهماً، خاصة من حيث التمييز بين الدراسات الأكاديمية الرصينة والتحليلات العامة أو الإعلامية، بما يضمن اعتماد مصادر موثوقة ودقيقة. إضافة إلى ذلك، برزت صعوبة أخرى تمثلت في التعامل مع بعض المراجع الأجنبية المكتوبة باللغة الإنجليزية، وهو ما تطلب جهداً إضافياً في الفهم والتحليل الدقيق للمصطلحات والمفاهيم المتخصصة في مجال العلاقات الدولية.

على المستوى البحثي والمنهجي، واجهت الدراسة عدة صعوبات، من بينها تنوع المداخل النظرية المفسرة للسياسة الخارجية، مثل الواقعية والمقاربات المؤسسية وغيرها، مما استدعى اختيار الإطار النظري الأنسب للدراسة دون إغفال بقية التفسيرات. كما برزت صعوبة مهمة تتعلق بكثرة المراجع والدراسات المرتبطة بالموضوع، خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات الأمريكية-السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو ما جعل من الصعب الاطلاع عليها جميعاً بشكل شامل، مما استوجب الاعتماد على عملية انتقاء دقيقة للمصادر الأكثر صلة وموثوقية. بالإضافة إلى ذلك، تمثلت إحدى الصعوبات في محدودية بعض المعطيات التفصيلية المتعلقة بصنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، نظراً لحساسية بعض المعلومات وارتباطها بمؤسسات سيادية وأمنية.

خطة المذكرة:

وقد تمت هيكلة خطة المذكرة على النحو الآتي:
عنوان المذكرة: اثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مقدمة

مقدمة:تضمنت عدة عناصر أهمها: الأهمية العلمية و العملية للموضوع ،الدراسات السابقة للموضوع ،أهم المناهج و الاقترابات التي حلت الموضوع،الإشكالية الرئيسية ،الإشكاليات الفرعية ،الفرضيات المطروحة

الفصل الأول:السياسة الخارجية الأمريكية دراسة نظرية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية أهدافها وظائفها باعتبارها أداة لتحقيق المصالح الوطنية للدولة.

المبحث الثاني:قضايا السياسة الخارجية الأمريكية يعرض أهم القضايا و الملفات التي تحدد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثالث:آليات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ،يبحث في الأدوات و الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياستها الخارجية .

الفصل الثاني:مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول:المؤسسات الرسمية ،يدرس دور السلطة التنفيذية، التشريعية و المؤسسات العسكرية و الأمنية في عملية صنع القرار الخارجي.

المبحث الثاني:المؤسسات غير الرسمية يتناول تأثير جماعات الضغط و الرأي العام و وسائل الإعلام و مراكز الفكر في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثالث:آليات و تفاعلات صنع السياسة الخارجية ،يبرز طبيعة العلاقة بين جميع المؤسسات و حدود تأثير كل منها في صياغة السياسة الخارجية.

الفصل الثالث:السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية بعد أحداث

11سبتمبر 2001

المبحث الأول:الإطار العام للعلاقات الأمريكية السعودية يعرض تطور العلاقات بين البلدين و طبيعتها مع أهم التحولات التي عرفتھا.

المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ،يتناول العوامل الأمنية و الإستراتيجية الاقتصادية و السياسية التي تتحكم في توجهات السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية يحلل نتائج هذه السياسة على مستوى العلاقات الثنائية و مظاهر التعاون و التوتر بين البلدين.

الخاتمة: خصصت لعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة و تبين مدى تأثير المحددات المختلفة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، مع استخلاص أبرز الاستنتاجات المتعلقة بطبيعة العلاقات الأمريكية السعودية و آفاقها المستقبلية.

إضافة إلى بعض الملاحق الخاصة مثل: خطابات الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الابن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إضافة إلى خطاب وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول حول نفس الأحداث.

تليها قائمة المصادر و المراجع التي و اعتمدت في موضوعنا البحثي ثم فهرس المحتويات و أخيرا ملخص حول الموضوع .

الفصل الأول

السياسة الخارجية – دراسة نظرية

تمهيد

يُعدّ موضوع السياسة الخارجية من أبرز محاور الدراسة في حقل العلاقات الدولية، لما له من أهمية مركزية في فهم سلوك الدول وتفسير تفاعلاتها داخل النظام الدولي. فالدولة لا تتحرك في فراغ، بل تعمل ضمن بيئة دولية معقدة تتداخل فيها المصالح وتتعدد فيها الفواعل، الأمر الذي يجعل من السياسة الخارجية الأداة الأساسية التي تُترجم من خلالها الدولة أهدافها وتوجهاتها ومصالحها الحيوية إلى مواقف وقرارات وسلوكيات ملموسة.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة شاملة ومتكاملة لمفهوم السياسة الخارجية من خلال مقارنة متعددة الأبعاد، تبدأ بتحديد الإطار المفاهيمي العام لهذا المجال، مروراً ببيان خصائصه الأساسية، ثم تحليل أهميته ومحدداته الداخلية والخارجية التي تؤثر في صياغته وتوجيهه. كما يتناول الفصل أهم القضايا التي تعالجها السياسة الخارجية وآليات تنفيذها، إضافة إلى إبراز أهم الأطر النظرية التي حاولت تفسير سلوك الدول في المجال الخارجي، سواء من خلال المداخل الكلاسيكية أو الحديثة أو نماذج صنع القرار.

وبذلك، يسعى هذا الفصل إلى بناء قاعدة معرفية تساعد على فهم طبيعة السياسة الخارجية بوصفها عملية معقدة وديناميكية تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وتنعكس بشكل مباشر على مكانة الدولة ودورها في النظام الدولي.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تُعَدّ السياسة الخارجية أحد أهم المجالات في دراسة العلاقات الدولية، لما لها من دور أساسي في تحديد موقع الدولة داخل النظام الدولي وتوجيه سلوكها تجاه الفاعلين الدوليين الآخرين. فهي لا تمثل مجرد مجموعة من القرارات العشوائية، بل تُجسّد رؤية الدولة وأهدافها الاستراتيجية في محيط دولي يتسم بالتغير المستمر والتداخل في المصالح وتعدد الفاعلين.

ويكتسب هذا المبحث أهميته من كونه يُشكّل الإطار المفاهيمي الذي تُبنى عليه بقية عناصر الدراسة، حيث يهدف إلى توضيح ماهية السياسة الخارجية من خلال تحديد مفهومها، وبيان خصائصها الأساسية التي تميزها عن غيرها من السياسات العامة، إضافة إلى إبراز أهميتها في تعزيز مكانة الدولة وضمان مصالحها الحيوية، مع التطرق إلى أبرز المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في صياغتها وتوجيهها.

وبناءً على ذلك، سيتم تناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: الأول يتعلق بتعريف السياسة الخارجية، والثاني يركز على خصائصها، بينما يتناول الثالث أهميتها ومحدداتها، وذلك بهدف تقديم تصور شامل يساعد على فهم طبيعة هذا المجال المعقد والديناميكي.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

تُعرّف السياسة الخارجية بأنها:

"مجموعة الأهداف والقرارات والأنشطة التي تعتمدها الدولة في علاقاتها مع الدول والوحدات الدولية الأخرى، بهدف حماية مصالحها القومية وتحقيقها في بيئة دولية تتسم بالتفاعل والتنافس"¹.

هذا التعريف يوضّح أن السياسة الخارجية ليست مجرد ردود أفعال آنية أو عشوائية، بل نتاج عملية عقلانية ومنهجية، تقوم على تحليل معمّق لكل من القدرات

¹ أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص25.

الوطنية (اقتصادية، عسكرية، دبلوماسية) والظروف الدولية (موازن القوى، التحالفات، النزاعات الإقليمية والدولية)¹.

تشير الأدبيات الأكاديمية إلى أن السياسة الخارجية تعمل كحلقة وصل بين السياسة الداخلية والنظام الدولي². فهي تتأثر بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، مثل نوع النظام السياسي، درجة الاستقرار الداخلي، مستوى التنمية الاقتصادية، والقوة العسكرية. بالموازاة، تتأثر أيضاً بالظروف الدولية، بما في ذلك التحولات في موازين القوى، الصراعات الإقليمية، وظهور قوى جديدة في النظام الدولي³.

تُعدّ السياسة الخارجية مؤشراً هاماً على موقع الدولة في النظام الدولي، حيث تكشف عن طبيعة الدور الذي تسعى الدولة إلى لعبه. فالدول يمكن أن تتخذ أدواراً مختلفة مثل:

- الدور الإقليمي المحدود: حيث تركز الدولة على حماية مصالحها الجغرافية والإقليمية دون السعي لتأثير عالمي.

- الدور الدولي المؤثر: حيث تعمل الدولة على المشاركة في صياغة السياسات الدولية، عبر التحالفات الدولية والمساهمة في المنظمات متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة أو المنظمات الاقتصادية العالمية.

يعكس هذا التمييز بين الأدوار الدولية والإقليمية كيف أن السياسة الخارجية ليست هدفاً في حد ذاتها، بل أداة لتحقيق أهداف استراتيجية للدولة، تشمل الأمن القومي، التنمية الاقتصادية، والحفاظ على مكانتها السياسية والدبلوماسية⁴.

علاوة على ذلك، تُظهر الدراسات الحديثة أن السياسة الخارجية قابلة للتكيف مع المتغيرات الدولية. فعلى سبيل المثال، دول صغيرة نسبياً قد تتبنى سياسة خارجية مرنة تعتمد على التحالفات والدبلوماسية الاقتصادية لتعويض محدودية قوتها العسكرية، بينما الدول الكبرى تميل إلى دمج القوة الصلبة والناعمة لتعزيز مكانتها الدولية.

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 21.

² جليل بالمر وكليفون مورجان، *نظرية السياسة الخارجية*، ترجمة عبد السلام علي نوير (الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2011)، ص 40-42.

³ المرجع نفسه، ص 45-47.

⁴ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 30-32.

كما أن السياسة الخارجية لا تقتصر على الحكومة المركزية أو رئيس الدولة، بل تشمل مجموعة من الفاعلين والمؤسسات مثل وزارة الخارجية، القوات المسلحة، المؤسسات الاقتصادية، والهيئات الأكاديمية ومراكز الفكر، التي تسهم جميعها في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية¹.

يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها:

"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي." ²

هذا التعريف يُبرز السياسة الخارجية كخطة ممنهجة وعلنية للدولة (أو الوحدة الدولية) يختارها صانعو القرار الرسميون بهدف تحقيق أهداف معينة خارج الحدود الوطنية، وهو يميّز السياسة الخارجية عن المفاهيم الأخرى ذات الصلة مثل الدبلوماسية أو الأعمال الداخلية.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

تُعدّ خصائص السياسة الخارجية من الجوانب الأساسية في فهم طبيعة السلوك الخارجي للدولة، نظرًا لأنها تعبّر عن السمات التي تميّز هذا النوع من السياسات عن غيره من السياسات العامة، مثل السياسة الداخلية أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت السياسة الخارجية نتاجًا لتفاعل الدولة مع البيئة الدولية، فهي تشتمل على مجموعة من الخصائص التي تجمع بين البعد النظري والتحليل العملي، ويمكن بيان هذه الخصائص كما يلي:

1. الطابع الخارجي

تُعرّف السياسة الخارجية أساسًا بأنها سياسة موجهة نحو البيئة الخارجية للدولة، حيث تنطلق من داخل الدولة لكن يُختبر تنفيذها وفعاليتها في الإطار الدولي. فعلى الرغم من أن عملية صياغتها تتم ضمن مؤسسات الدولة في البيئة الداخلية، فإن سياستها الخارجية تتجه مباشرة نحو علاقات الدولة مع الدول والمنظمات الدولية والفاعلين الدوليين الآخرين. ويُمكن فهم هذا البعد الخارجي من خلال تحليل سلوك

¹ جلين بالمر وكليفوتون مورجان، مرجع سابق، ص 54-52

² محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية 1998)، ص 25-30.

الدولة في القضايا الدولية، حيث تتجسد النتائج الفعلية للسياسة في التفاعل مع خصوم أو شركاء أو تحالفات على الساحة الدولية.¹

وتتحقق أهمية هذا الطابع الخارجي عندما تكون السياسة الخارجية أداة لتحقيق المصالح الوطنية في المنظمات الدولية أو في العلاقات الثنائية والمتعددة، بحيث تظهر مدى قدرة الدولة على التأثير في البيئة الدولية أو التكيف معها وفق أهدافها الإستراتيجية.²

2. الطابع الرسمي

من أهم خصائص السياسة الخارجية أنها قرار رسمي للدولة، لا يصدر عن جهات غير مخولة قانونيًا باتخاذ القرارات ذات الطابع الرسمي في المجال الخارجي. وبحسب بعض الباحثين، فإن السياسة الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة التنفيذية في الدولة، التي تمتلك الشرعية القانونية لصياغتها وتنفيذها، ويندر أن تُتخذ من قبل جهة غير رسمية مثل جماعات الضغط أو الأحزاب غير الحاكمة.

ويُعبر هذا الطابع الرسمي عن ارتباط السياسة الخارجية بـ الإطار المؤسسي للدولة، حيث يمثل رؤساء الدولة والحكومات والوزارات المعنية—خاصة وزارة الخارجية—الجهات الرسمية المكلفة باتخاذ القرارات وتنفيذها. كما يشمل هذا الطابع الرسمي العلاقة بين الدولة ووحدات دولية أخرى، إذ يمكن أن تُوجّه السياسة الخارجية أيضاً نحو المنظمات الدولية أو الفاعلين الإقليميين، وتكون القرارات الرسمية للدولة تجاه هذه الجهات عبر مؤسساتها الدبلوماسية.

3. الطابع الاختياري

تتمتع السياسة الخارجية بميزة مهمة وهي الاختيارية، إذ لا يوجد ردّ موحّد أو إلزامي من الدولة تجاه موقف دولي معين، بل تتوفر لديها مجموعة من البدائل المتاحة التي يُمكن أن تختار منها وفق مصالحها القومية وأهدافها الإستراتيجية. وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن صانع القرار يمتلك حرية اختيار السياسات

¹ جلين بالمر وكليفتون مورجان، مرجع سابق، ص 55

² محمد السيدسليم، مرجع سابق ص 27.

المختلفة المتاحة لديه، ما يعكس مرونة السياسة الخارجية وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة.¹

وينقسم هذا الطابع الاختياري إلى ثلاثة أبعاد أساسية:

- أولاً: الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من قبل الجهة الرسمية المسؤولة، وهو ما يؤكد الطابع المؤسسي للقرار.
 - ثانياً: يتوافر لدى صانع القرار مجموعة من البدائل الممكنة، ويختار من بينها بما يتوافق مع الظروف والمصالح.
 -
 -
 - ثالثاً: يمكن تعديل السياسة الخارجية أو تغييرها وفق الظروف المتغيرة، ما يدل على ديناميكية السياسة ومرونتها².
- وتعكس هذه الخصائص بوضوح أن السياسة الخارجية هي عملية اتخاذ قرار إستراتيجية تتأسس على تحليل دقيق للمواقف الدولية والبدائل المتاحة، وليست مجرد رد فعل تلقائي وغير مخطط له تجاه التحولات الدولية.

4. الطابع الواحد

تعتبر السياسة الخارجية عن سياسة موجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى، وهذا ما يُعرف بالصفة الواحدة أو المنفردة للدولة في توجهاتها الخارجية. بمعنى أن الدولة المعنية تتخذ موقفاً محدداً ووحيداً من قضية دولية معينة، ولا يمكن أن يتعدد موقفها في نفس القضية بشكل متناقض.

وتُبين هذه الخاصية الفرق بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، حيث أن العلاقات الدولية تُعنى بالتفاعل المتبادل بين وحدات دولية متعددة، بينما السياسة الخارجية تركز على موقف دولة واحدة تجاه هذه الوحدات.

¹ Snyder, Richard. *Foreign Policy Decision-Making: A Comparative Approach*. New York: Free Press, 1991.

مثال على ذلك هو الموقف الرسمي للدولة تجاه قضية دولية مثل قضية الصحراء الغربية، حيث تتبنى الجزائر موقفًا واحدًا وثابتًا في تأييد حق شعب الصحراء في تقرير مصيره، دون أن تتشكك مواقفها الرسمية تجاه هذه القضية من جهة داخلية.¹

5. الطابع الهادفي

من أبرز خصائص السياسة الخارجية أنها موجهة نحو تحقيق أهداف محددة، ويعني ذلك أن صانع السياسة يعمد إلى وضع أهداف واضحة قبل اتخاذ أي قرار، ويُعبّر عن هذه الأهداف في عناصر السياسة الخارجية التي يجري تنفيذها لاحقًا.

ويشير هذا الطابع إلى أن السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل تلقائي، بل هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير في البيئة الخارجية، سواء في تعزيز مكانة الدولة في النظام الدولي أو في ضمان حماية مصالحها الوطنية، أو في إقامة تحالفات إستراتيجية.²

وفي هذا السياق، يتم تعبئة كل الموارد المتاحة—سياسية، اقتصادية، دبلوماسية أو عسكرية—لتحقيق هذه الأهداف، ويُعد التخطيط الإستراتيجي جزءًا مهمًا في هذه العملية، إذ يضمن للصانع تكامل الخيارات المتخذة وتحقيق النتائج المرجوة على المدى المتوسط والطويل.

6. الطابع التفاعلي والمرن

بالإضافة إلى الخصائص السابقة، تتسم السياسة الخارجية بقدرتها على التفاعل مع الأحداث والتحوللات الدولية، حيث تلجأ الدولة إلى تعديل توجهاتها واستراتيجياتها استجابة للمستجدات، سواء كانت تغيرات في موازين القوى الدولية، أزمات دولية، أو تحديات أمنية جديدة.

وتُبين هذه المرونة أن السياسة الخارجية ليست جامدة أو ثابتة، بل هي آلية ديناميكية قابلة للتغيير وفق معطيات الواقع الدولي، ما يمنح الدولة قدرة على إدراك الفرص وتفادي المخاطر من خلال تعديل أدواتها وتوجهاتها بما يتناسب مع المستجدات.

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 28

² محمد لعربي لادمي، «السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات»، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 25 (2016)، ص 242

المطلب الثالث: أهمية السياسة الخارجية ومحدداتها.

تُعَدّ السياسة الخارجية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى وفي تحقيق مصالحها الوطنية على الساحة الدولية. فمن خلالها تعمل الدولة على حماية أمنها القومي، وتعزيز مكانتها الدولية، وتنظيم تفاعلاتها السياسية والاقتصادية مع مختلف الفاعلين في النظام الدولي.

غير أن صياغة السياسة الخارجية لا تتم بصورة عشوائية، بل تتأثر بمجموعة من العوامل التي تسهم في توجيهها وتحديد طبيعتها قراراتها. لذلك فإن دراسة السياسة الخارجية تقتضي التعرف على أهميتها بالنسبة للدولة، إضافة إلى تحليل أبرز المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في توجيهها وصنعها.¹

أولاً: أهمية السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية إحدى الركائز الأساسية لأي دولة، حيث تمثل الأداة الرئيسة التي تتيح للدولة حماية مصالحها، تعزيز نفوذها، وضمان مكانتها في النظام الدولي. تتضح أهمية السياسة الخارجية في عدة أبعاد مترابطة تتعلق بالسياسة، الاقتصاد، الأمن، والعلاقات الدولية.²

1. حماية المصالح الوطنية

أول وأبرز أهمية للسياسة الخارجية هي حماية المصالح الوطنية للدولة في مختلف المجالات.

فالمصلحة الوطنية تشمل السيادة السياسية والاستقلال الوطني، إذ تساعد السياسة الخارجية على المحافظة على وحدة الدولة وعدم تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية.

وتشمل أيضاً المصالح الاقتصادية، مثل تأمين الموارد الحيوية، فتح الأسواق، وتنمية التجارة الدولية بما يخدم مصالح الدولة.

¹ علاء فاهم كامل، «السياسة الخارجية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية»، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 67 (سبتمبر 2021)، ص 85-117

² Ali Miftah Ali Al Shawish، «Shaping Foreign Policy: Revealing The Influence of Culture and National Identity»، *African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences* 2، (أكتوبر-ديسمبر 2023) العدد 4

إضافة إلى المصالح الأمنية، والتي تتمثل في تعزيز القدرة الدفاعية وحماية الحدود ومواجهة التهديدات الخارجية قبل أن تصل إلى الداخل.

ويشير علاء فاهم كامل إلى أن حماية المصالح الوطنية هي المحور الأساسي الذي تدور حوله جميع القرارات والسياسات الخارجية للدولة، حيث تُعد وسيلة لقياس نجاح الدولة في إدارة علاقاتها الدولية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.¹

2. تعزيز الأمن القومي والاستقرار الداخلي

تلعب السياسة الخارجية دورًا محوريًا في ضمان الأمن القومي للدولة والاستقرار الداخلي.

يتم ذلك من خلال التحالفات الاستراتيجية والاتفاقيات الأمنية التي توفر حماية من التهديدات الخارجية .

كما تمكن السياسة الخارجية الدولة من التحكم في التحديات الدولية التي قد تؤثر على الاستقرار الداخلي، مثل النزاعات الإقليمية أو الأزمات الاقتصادية العالمية .

وفق دراسة عربي لادمي محمد، فإن الدول التي تتبنى سياسة خارجية مدروسة ومبرمجة يمكنها التخفيف من المخاطر على الصعيد الداخلي، وخلق بيئة مستقرة لتعزيز التنمية الداخلية.²

3. تعزيز النفوذ والمكانة الدولية

السياسة الخارجية تمكن الدولة من زيادة نفوذها ومكانتها في النظام الدولي، وهو جانب حيوي لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى.

من خلال المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية والإقليمية، والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف .

تعزيز مكانة الدولة يساعد على توسيع دائرة تحالفاتها، والحصول على دعم دولي في القضايا الإقليمية والدولية المهمة .

¹ علاء فاهم كامل، مرجع سابق ص 85-118.

² محمد لعربي لادمي، مرجع سابق ، ص 242-257..

ويؤكد النعيمي أن السياسة الخارجية المنهجية تساعد الدولة على تطوير أدوات القوة الناعمة والصلبة، مثل الدبلوماسية، الإعلام الدولي، وتقديم المساعدات الإنسانية، بما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية.¹

4. التفاعل مع البيئة الدولية

تلعب السياسة الخارجية دورًا مهمًا في توجيه الدولة للتفاعل مع التحولات في البيئة الدولية.

تشمل هذه التحولات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية التي قد تؤثر على مصالح الدولة.

التفاعل الفعّال يعني أن الدولة تستطيع الاستجابة للتغيرات بسرعة ومرونة، والاستفادة من الفرص أو مواجهة التحديات قبل أن تتحول إلى أزمات.

ويشير فاهم كامل إلى أن التفاعل المستمر مع البيئة الدولية يتيح تحديد السياسات البديلة، وتقييم النتائج المحتملة لكل خيار، مما يعكس الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية.²

5. تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى

السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل للأحداث الدولية، بل هي أداة لتوجيه الدولة نحو أهداف استراتيجية بعيدة المدى.

تشمل هذه الأهداف تعزيز الأمن القومي، تأمين المصالح الاقتصادية، والحفاظ على مكانة الدولة الدولية.

هذه الأهداف تحتاج إلى خطط استراتيجية واضحة، وآليات تنفيذ محددة، وبرامج متابعة وتقييم لضمان تحقيق النتائج المطلوبة.

وفي هذا السياق، يشير لادمي محمد إلى أن السياسة الخارجية الهادفة والمدرّوسة تمكّن الدولة من تحقيق التوازن بين مصالحها الداخلية والخارجية، وتساعد على وضع استراتيجيات مرنة للتعامل مع المستجدات الدولية.³

6. دعم المصالح الاقتصادية والدبلوماسية

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 33-35.

² علاء فاهم كامل، مرجع سابق ص 90.

³ لعربي لادمي، مرجع سابق ص 250.

السياسة الخارجية تسهم أيضاً في تحقيق مصالح اقتصادية ودبلوماسية محددة. يمكنها فتح الأسواق التجارية الجديدة، وضمان الاستثمارات الأجنبية، وتأمين مصادر الطاقة والموارد الحيوية¹.

كما تدعم العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى لتحقيق الأهداف السياسية، الاقتصادية، والاستراتيجية للدولة، مما يعكس تكاملاً بين السياسة الداخلية والخارجية.

7. الطابع التفاعلي والمرن

السياسة الخارجية ديناميكية ومرنة، حيث تسمح للدولة بالتكيف مع المستجدات الدولية.¹³

تشمل هذه المرونة تعديل السياسات والبرامج وفق الأحداث المتغيرة، مثل الأزمات الاقتصادية، النزاعات الإقليمية، أو التحولات السياسية العالمية.

المرونة تعكس قدرة الدولة على تحقيق أهدافها مع الحفاظ على مصالحها الأساسية، مع الاستجابة بسرعة للمتغيرات الدولية.

ثانياً: محددات السياسة الخارجية

1. المحددات الداخلية للسياسة الخارجية

تشكل المحددات الداخلية الإطار الأساسي الذي تنطلق منه السياسة الخارجية للدولة، إذ تعكس الخصائص الذاتية للمجتمع والدولة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار الخارجي. فالدولة لا تتحرك في البيئة الدولية بصورة عشوائية، بل تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية التي تحدد قدراتها ومواردها وإمكاناتها، وبالتالي تحدد طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه في النظام الدولي. ويرى العديد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن فهم السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب تحليل هذه المحددات الداخلية، لأنها تمثل الأساس الذي تُبنى عليه التوجهات الخارجية للدولة.²

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق ص 40.
² زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية (طرابلس: دار الثالة، 1999)، ص 129.

وتشمل هذه المحددات مجموعة من العوامل الأساسية مثل: المحددات الجغرافية، الموارد الطبيعية، المحددات البشرية، المحددات الشخصية لصناع القرار، المحددات المجتمعية، المحددات السياسية، والمحددات العسكرية.

1- المحددات الجغرافية

تعد الجغرافيا من أقدم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول، إذ ترتبط بشكل وثيق بتكوين الدولة وقدرتها على الحركة والتفاعل في البيئة الدولية. وتشمل المحددات الجغرافية عدة عناصر رئيسية مثل الموقع الجغرافي، المساحة، التضاريس، المناخ، والحدود السياسية.

يلعب الموقع الجغرافي دوراً مهماً في تحديد الأهمية الاستراتيجية للدولة، فالدول التي تقع في مواقع استراتيجية غالباً ما تتمتع بأهمية سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة. فمثلاً موقع تركيا الجغرافي جعلها جسراً يربط بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وهو ما منحها أهمية جيوسياسية كبيرة في السياسة الدولية، وجعلها فاعلاً مهماً في العديد من القضايا الإقليمية والدولية.¹

أما المساحة الجغرافية فتؤثر في قوة الدولة وقدرتها على الدفاع عن نفسها وعلى استغلال مواردها الطبيعية. فالدول ذات المساحات الكبيرة مثل روسيا والصين والولايات المتحدة تمتلك عمقاً استراتيجياً يمكنها من مواجهة التهديدات الخارجية، كما يتيح لها تنوعاً في الموارد الاقتصادية والطبيعية.

كما تلعب التضاريس الطبيعية مثل الجبال والأنهار والبحار دوراً مهماً في تحديد قدرة الدولة على الدفاع عن حدودها. فقد ساعدت الطبيعة الجبلية لسويسرا مثلاً في تعزيز سياستها الدفاعية والحيادية، في حين أن الدول التي تقع في مناطق مفتوحة قد تكون أكثر عرضة للغزو أو التأثير الخارجي.

وفي العصر الحديث، لا تزال الجغرافيا تلعب دوراً مهماً رغم التقدم التكنولوجي، إذ تظل الممرات البحرية والمضائق الاستراتيجية مثل مضيق هرمز وقناة السويس ومضيق ملقا عناصر أساسية في تحديد أهمية الدول في النظام الدولي.²

2- الموارد الطبيعية

¹ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 193.

² عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الاستراتيجية (عمان: دار مجدلاوي، 2006)، ص 60.

تمثل الموارد الطبيعية أحد أهم عناصر القوة في الدولة، لأنها تؤثر في قدرتها الاقتصادية وفي استقلالية قرارها السياسي. وتشمل هذه الموارد مصادر الطاقة مثل النفط والغاز، إضافة إلى المعادن والموارد الزراعية والمياه.

إن الدول التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة غالباً ما تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي في النظام الدولي، كما يمكنها استخدام هذه الموارد كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. فمثلاً لعب النفط دوراً أساسياً في تعزيز مكانة دول الخليج العربي في السياسة الدولية، كما أصبح أداة ضغط اقتصادية وسياسية في العديد من الأزمات الدولية.¹

ومن الأمثلة المعاصرة أيضاً استخدام روسيا لموارد الغاز الطبيعي كوسيلة ضغط في علاقاتها مع الدول الأوروبية، حيث تعتمد العديد من الدول الأوروبية على الغاز الروسي لتلبية احتياجاتها من الطاقة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الدور السياسي لروسيا في أوروبا.

وفي المقابل، فإن الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية غالباً ما تسعى إلى تطوير قدراتها التكنولوجية أو الصناعية لتعويض هذا النقص، كما هو الحال في اليابان وكوريا الجنوبية، اللتين استطاعتا تحقيق قوة اقتصادية كبيرة رغم محدودية مواردهما الطبيعية.

3- المحددات البشرية

يشكل العامل البشري أحد أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية، إذ يرتبط بحجم السكان، ومستوى التعليم، والمهارات التكنولوجية، والقدرة على التعبئة العسكرية.

فالدول التي تمتلك تعداداً سكانياً كبيراً تتمتع عادة بقدرة أكبر على بناء قوة اقتصادية وعسكرية، لأن السكان يشكلون مصدراً للقوة العاملة والإنتاج الاقتصادي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الصين والهند، حيث ساهمت الكثافة السكانية في تعزيز قدراتهما الاقتصادية والعسكرية.

¹ عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 215.

لكن عدد السكان وحده لا يكفي لقياس قوة الدولة، إذ تلعب نوعية الموارد البشرية دوراً مهماً أيضاً. فالدول التي تستثمر في التعليم والبحث العلمي تستطيع تحقيق تقدم اقتصادي وتكنولوجي كبير، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة.¹ كما أن العامل البشري يؤثر في قدرة الدولة على تعبئة قواتها العسكرية في أوقات الأزمات، وهو ما يمثل أحد عناصر القوة في السياسة الدولية.

4- المحددات الشخصية (شخصية صانع القرار)

يعد صانع القرار من أهم العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية، لأن القرارات السياسية في النهاية تصدر عن أفراد أو مجموعة من الأفراد الذين يتخذون الخيارات الاستراتيجية للدولة.

وقد اهتمت العديد من الدراسات في مجال تحليل السياسة الخارجية بدراسة تأثير شخصية القادة السياسيين على السياسة الخارجية للدول. ويرى بعض الباحثين أن السمات النفسية والمعرفية لصانع القرار قد تؤثر بشكل كبير في طريقة تفسيره للأحداث الدولية وفي اختياره للبدائل السياسية.²

ومن الأمثلة التاريخية على تأثير شخصية القادة في السياسة الخارجية، سياسة أدولف هتلر التوسعية التي ساهمت في اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكذلك سياسات الرئيس الأمريكي جون كينيدي خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962.

وفي العصر الحديث، يلاحظ أيضاً تأثير شخصية القادة في توجيه السياسات الخارجية للدول، مثل دور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في إعادة بناء النفوذ الروسي في السياسة الدولية، أو دور بعض القادة في تبني سياسات إصلاحية أو تصعيدية في العلاقات الدولية.³

5- المحددات المجتمعية

تشمل المحددات المجتمعية مجموعة من العوامل المرتبطة ببنية المجتمع وثقافته السياسية، مثل الشخصية القومية، الرأي العام، ودور المجتمع المدني.

أ- الشخصية القومية

¹ ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ص 194.

² لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد السيد سليم (الرياض: جامعة الملك سعود، 1989)، ص 26..

³ نفس المرجع، ص 28

تشير الشخصية القومية إلى مجموعة القيم والاتجاهات الثقافية والاجتماعية المشتركة بين أفراد المجتمع، والتي تؤثر في سلوك الدولة في العلاقات الدولية. فالقيم الوطنية والتقاليد الثقافية يمكن أن تؤثر في كيفية إدراك الدولة لمصالحها وأهدافها الخارجية.

وقد لعبت القومية العربية مثلاً دوراً مهماً في السياسة الخارجية المصرية خلال فترة الرئيس جمال عبد الناصر، حيث تبنت مصر سياسة دعم حركات التحرر الوطني في العالم العربي.¹

ب- الرأي العام

يعد الرأي العام عاملاً مهماً في السياسة الخارجية خاصة في الدول الديمقراطية، حيث يمكن للرأي العام أن يؤثر في قرارات الحكومات من خلال الانتخابات أو الضغط السياسي.

وقد ظهر تأثير الرأي العام بوضوح في بعض القضايا الدولية، مثل معارضة قطاعات واسعة من الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا للحروب الخارجية أو للتدخلات العسكرية.

ج- المجتمع المدني

يشمل المجتمع المدني الأحزاب السياسية والنقابات وجماعات المصالح ووسائل الإعلام. وتلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في توجيه النقاش العام حول السياسة الخارجية، كما يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار السياسي.²

6- المحددات السياسية

ترتبط المحددات السياسية بطبيعة النظام السياسي في الدولة، ومدى استقراره، ومستوى المشاركة السياسية فيه.

فالنظم الديمقراطية غالباً ما تتميز بوجود مؤسسات سياسية متعددة تشارك في صنع القرار، مثل البرلمان والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وهو ما قد يؤدي إلى تعددية في وجهات النظر حول السياسة الخارجية.

¹ ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ص 198.

² لويد جنسن، مرجع سابق ص 167.

أما في الأنظمة التسلطية، فإن عملية صنع القرار غالباً ما تتركز في يد القيادة السياسية أو مجموعة محدودة من النخب الحاكمة، وهو ما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات سريعة ولكنها قد تفتقر أحياناً إلى التوافق الداخلي.

كما أن الاستقرار السياسي يلعب دوراً مهماً في تعزيز فعالية السياسة الخارجية، لأن الدول التي تعاني من أزمات داخلية غالباً ما تجد صعوبة في ممارسة دور فعال في السياسة الدولية.¹

7- المحددات العسكرية

يمثل العامل العسكري أحد أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، إذ يشكل القوة العسكرية وسيلة للدفاع عن مصالح الدولة وحماية أمنها القومي.

وتشمل المحددات العسكرية عدة عناصر مثل حجم القوات المسلحة، مستوى التدريب، التكنولوجيا العسكرية، والعقيدة العسكرية للدولة.

فالدول التي تمتلك قوة عسكرية متقدمة تستطيع ممارسة نفوذ أكبر في العلاقات الدولية، كما يمكنها استخدام القوة أو التهديد بها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك الدور العسكري للولايات المتحدة في السياسة الدولية، وكذلك الدور العسكري لروسيا والصين في تعزيز نفوذهما الإقليمي والدولي.²

2. المحددات الخارجية للسياسة الخارجية

لا تقتصر العوامل المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية على المحددات الداخلية فقط، بل تتأثر كذلك بمجموعة من العوامل الخارجية المرتبطة بطبيعة البيئة الدولية والإقليمية. فالدولة تعمل ضمن نظام دولي يتكون من مجموعة من الفاعلين مثل الدول الأخرى والمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية والعسكرية، وهو ما يفرض عليها قيوداً وفرصاً عند صياغة سياساتها الخارجية. ولذلك فإن فهم السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب دراسة طبيعة البيئة الدولية التي تتحرك فيها.

ومن أهم المحددات الخارجية التي تؤثر في السياسة الخارجية ما يلي:

¹ عامر مصباح، مرجع سابق ص 257.

² عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق ص 75.

1- طبيعة النظام الدولي

يقصد بالنظام الدولي نمط العلاقات السائدة بين الدول وطبيعة توزيع القوة بينها. وقد عرف النظام الدولي عبر التاريخ عدة أشكال مثل النظام متعدد الأقطاب، والنظام ثنائي القطبية خلال فترة الحرب الباردة، ثم النظام أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وتؤثر طبيعة هذا النظام في سياسات الدول، إذ تضطر الدول الصغيرة والمتوسطة غالباً إلى التكيف مع موازين القوى الدولية أو الانضمام إلى تكتلات سياسية أو عسكرية لضمان أمنها القومي.

2- توازن القوى الدولي

يعد توازن القوى من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ويشير إلى توزيع القوة بين الدول بما يمنع هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي. وتسعى الدول عادة إلى الحفاظ على هذا التوازن من خلال تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية أو من خلال إقامة تحالفات مع دول أخرى. ويؤثر هذا العامل بشكل واضح في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول.

3- التحالفات الدولية والإقليمية

تلجأ الدول إلى إقامة تحالفات سياسية أو عسكرية مع دول أخرى لتحقيق مصالح مشتركة أو لمواجهة تهديدات خارجية. وقد برزت التحالفات الدولية بشكل واضح خلال الحرب الباردة مثل حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، ولا تزال هذه التحالفات تؤثر في توجهات السياسة الخارجية للدول حتى اليوم.

4- العوامل الاقتصادية الدولية

أصبحت العوامل الاقتصادية العالمية من المحددات المهمة للسياسة الخارجية، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. فالتجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية تؤثر بشكل كبير في توجهات السياسات الخارجية للدول.

5- دور المنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في تنظيم العلاقات بين الدول وفي تسوية النزاعات الدولية وتعزيز التعاون الدولي. وتعد منظمة الأمم المتحدة من أبرز هذه المنظمات، إضافة إلى العديد من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد

الإفريقي وجامعة الدول العربية، والتي تؤثر قراراتها واتفاقياتها في توجهات السياسة الخارجية للدول الأعضاء.¹المبحث الثاني: السياسة الخارجية: أهدافها، قضاياها وكيفية تنفيذها

تُعدّ السياسة الخارجية أداة أساسية تعتمد عليها الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية وإدارة علاقاتها مع مختلف الفاعلين في البيئة الدولية. فهي لا تقتصر على تحديد توجهات الدولة ومواقفها تجاه القضايا

الدولية فحسب، بل تشمل أيضاً مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في إطار تفاعلها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

كما ترتبط السياسة الخارجية بعدد من القضايا والموضوعات التي تعكس أولويات الدولة واهتماماتها في محيطها الإقليمي والدولي، مثل قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي والعلاقات الدبلوماسية. ولا تكتمل فعالية السياسة الخارجية إلا من خلال مجموعة من الوسائل والآليات التي تعتمدها الدولة لتنفيذها وتحقيق أهدافها.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها، إضافة إلى أبرز القضايا التي تعالجها، وكذا الوسائل والآليات التي تعتمدها الدولة لتنفيذها على أرض الواقع.

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية

تشكل أهداف السياسة الخارجية جوهر سلوك الدولة الخارجي، وهي تعكس تصورها لمصالحها الحيوية وأولوياتها الاستراتيجية. وقد اتفق معظم الباحثين في العلوم السياسية على أن هذه الأهداف لا تكون ثابتة بشكل مطلق، بل تتغير بتغير السياق الدولي والداخلي، إلا أن هناك أهدافاً أساسية تكاد تشترك فيها معظم الدول.

تحقيق الأمن القومي

¹عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق ص 181

يُعدّ الأمن القومي الهدف المركزي للسياسة الخارجية، حيث تسعى الدولة من خلال علاقاتها الخارجية إلى ضمان بقائها وحماية سيادتها وسلامة أراضيها من التهديدات الخارجية. ولا يقتصر مفهوم الأمن القومي على البعد العسكري فقط، بل يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وهو ما جعل السياسة الخارجية أداة رئيسية في إدارة المخاطر والتهديدات المحتملة.

وتؤكد الدراسات الجامعية أن تحقيق الأمن القومي يدفع الدولة إلى عقد التحالفات، أو الانضمام إلى منظمات أمنية، أو تبني سياسات ردع ودفاع، وفق ما تفرضه طبيعة التهديدات المحيطة بها¹.

1. تحقيق المصالح القومية

ترتبط السياسة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المصلحة القومية، التي تُعدّ المحرك الأساسي لتوجهات الدولة الخارجية. فالدولة تسعى إلى حماية مصالحها الاقتصادية، وتعزيز نفوذها السياسي، وضمان وصولها إلى الموارد الحيوية والأسواق الخارجية.

ويؤكد عدد من الباحثين أن اختلاف تعريف المصلحة القومية من دولة إلى أخرى يؤدي بالضرورة إلى اختلاف أنماط السياسات الخارجية، حيث تتأثر هذه المصلحة بعوامل تاريخية وجغرافية وأيديولوجية. وعليه، فإن السياسة الخارجية تمثل الأداة التي تُترجم من خلالها هذه المصالح إلى مواقف وسلوكيات ملموسة على الساحة الدولية.

2. تحقيق الازدهار الاقتصادي والتعاون الدولي

تُعدّ التنمية الاقتصادية من الأهداف المهمة للسياسة الخارجية، خاصة في ظل تزايد الترابط بين الاقتصاديات الوطنية بفعل العولمة. وتسعى الدول من خلال سياستها

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 24.

الخارجية إلى تعزيز العلاقات التجارية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والمشاركة في المنظمات الاقتصادية الدولية.

كما يُنظر إلى التعاون الدولي كوسيلة لتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة، حيث تعتمد الدول على الدبلوماسية الاقتصادية لتأمين مصالحها في الأسواق العالمية، وضمان استقرار علاقاتها الاقتصادية مع الشركاء الدوليين.

3. تعزيز المكانة الدولية والشرعية السياسية

تسعى الدول من خلال سياستها الخارجية إلى تحسين صورتها ومكانتها في المجتمع الدولي، بما يساهم في تعزيز شرعيتها السياسية ونفوذها الدبلوماسي. ويتحقق ذلك من خلال المشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية، والمساهمة في حل النزاعات، والانخراط في المبادرات متعددة الأطراف.

¹ ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ص 218.

وتُعَدّ المكانة الدولية عنصرًا مهمًا في تحديد قدرة الدولة على التأثير في القرارات الدولية، وعلى توجيه مسار التفاعلات الإقليمية والدولية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية¹.

4. نشر القيم والهوية الوطنية.

تشير بعض الدراسات إلى أن السياسة الخارجية قد تهدف أيضًا إلى نشر قيم معينة أو الدفاع عنها، مثل حقوق الإنسان، أو دعم الديمقراطية، أو حماية الهوية الثقافية والحضارية للدولة. ويختلف وزن هذا الهدف من دولة إلى أخرى، تبعًا لطبيعة نظامها السياسي وتوجهاتها الأيديولوجية².

المطلب الثاني: مؤسسات إعداد السياسة الخارجية وتنفيذها.

تُعَدّ السياسة الخارجية للدولة نتاج تفاعل معقد بين مؤسسات متعددة تتراوح بين التنفيذية، التشريعية، العسكرية، الاستخباراتية والدبلوماسية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، بحيث يتيح هذا التفاعل تكامل القرارات وتحقيق مصالح الدولة في النظام الدولي. وتوضح الدراسات أن السياسة الخارجية ليست نتاج مؤسسة واحدة، بل هي عملية شاملة تشمل صياغة الأهداف، التخطيط الاستراتيجي، التنفيذ، والمراقبة.

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 15.

² نفس المرجع، ص 16.

أولاً: الرئاسة والحكومة:

تلعب الرئاسة دوراً محورياً في تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية، حيث يمثل رئيس الدولة الدولة في المحافل الدولية، ويضع أولويات السياسة الخارجية، بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية.

على سبيل المثال، لعب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت دوراً حاسماً خلال الحرب العالمية الثانية في تحديد التحالفات الدولية، بينما في العصر المعاصر، يحدد الرئيس الأمريكي جو بايدن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، مثل مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالاقتصاد والطاقة والبيئة.

تعمل الحكومة ومجلس الوزراء على تنسيق السياسات بين الوزارات المختلفة لضمان انسجامها مع التوجهات الكبرى، كما تشارك في وضع برامج تنفيذية قابلة للقياس، وهو ما يضمن استقرار السياسة الخارجية ومرونتها في مواجهة المتغيرات الدولية.¹

ثانياً: البرلمان

يمثل البرلمان دوراً رقابياً وتوجيهياً على السياسة الخارجية من خلال المصادقة على المعاهدات الدولية، مناقشة القوانين ذات الطابع الدولي، ومراقبة تنفيذ الحكومة لسياساتها.²

على سبيل المثال، البرلمان الألماني كان له دور في مناقشة الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، حيث عبر النواب عن الموقف الرسمي للبلاد وأثر ذلك على التزاماتها الدولية. وفي الديمقراطيات الحديثة، يزداد تأثير البرلمان بتعدد الأحزاب، ما يتيح مشاركة أوسع ويقلل من استبداد السلطة التنفيذية في اتخاذ القرار الخارجي.

ثالثاً: وزارة الخارجية:

وزارة الخارجية هي الجهاز التنفيذي المتخصص في إدارة العلاقات الدولية، وتتمثل مهامها في:

¹ محزم عبد المالك، مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية: نظرة عامة (محاضرة، قسم العلوم السياسية)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 2.

² نفس المرجع، ص 3

- . تنفيذ التوجيهات الصادرة عن السلطة التنفيذية .
- . تمثيل الدولة في المنظمات الدولية والمحافل الدبلوماسية .
- . تقديم التحليلات والتقديرات عن القضايا الدولية لصانع القرار.

تاريخياً، ساهمت وزارة الخارجية الأمريكية في صياغة مبدأ مونرو، بينما في العصر الحديث، تشارك الوزارة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات باريس للمناخ، مما يوضح دورها في حماية مصالح الدولة على المستويين الإقليمي والدولي¹.

رابعاً: وزارة الدفاع:

تلعب وزارة الدفاع دوراً استراتيجياً في حماية الأمن القومي ودعم السياسة الخارجية من خلال القوة العسكرية. فهي مسؤولة عن:

- . تطوير القوة العسكرية .
 - . إعداد القيادات العسكرية المؤهلة .
 - . تقديم التقديرات حول المخاطر الخارجية التي قد تؤثر في القرارات الدولية².
- مثال: ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ركزت على تطوير قدراتها الدفاعية لضمان أمن أوروبا. مثال معاصر: تركيا تدخلت عسكرياً في سوريا وليبيا لدعم مصالحها الإقليمية.

خامساً: الأجهزة الاستخباراتية

تزود الأجهزة الاستخباراتية صانعي القرار بالمعلومات التحليلية عن التهديدات الدولية والأزمات الإقليمية، ما يمكن الدولة من اتخاذ قرارات مستنيرة ومرنة.

على سبيل المثال، ساهمت وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA في تقديم تقييمات دقيقة خلال الحرب في أفغانستان والعراق، مما ساعد الحكومة الأمريكية على اختيار أفضل السيناريوهات السياسية والعسكرية³.

سادساً: المنظمات الدستورية

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 18.

² نفس المرجع، ص 19

³ عامر مصباح مرجع سابق ، ص 230

تشمل الوزارات والهيئات الأخرى التي تسهم في تنفيذ السياسة الخارجية، مثل الوزارات الاقتصادية والثقافية، إذ تؤثر في العلاقات الدولية من خلال القوانين واللوائح والسياسات.

مثال: وزارة الاقتصاد قد تحدد توجيهات الدولة في التجارة الدولية، أو فرض عقوبات على بعض الدول لدعم موقف سياسي أو اقتصادي معين¹.

سابعاً: المنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي دوراً أساسياً في توفير بيئة للتعاون الدولي وتنفيذ القرارات المشتركة

مثال: مشاركة السعودية في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز دورها الإقليمي، أو دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإقليمية مثل قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: قضايا السياسة الخارجية وتخطيطها.

ترتبط قضايا السياسة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، فهي تعبّر عن الأولويات والاهتمامات الاستراتيجية التي تحدد سلوك الدولة على المستوى الدولي. هذه القضايا

تتنوع باختلاف الدولة، موقعها الجغرافي، قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وتاريخها السياسي، لكنها جميعاً تشترك في كونها أدوات لتحقيق المصلحة الوطنية والأمن القومي.

يمكن تصنيف هذه القضايا على النحو الآتي:

1. قضايا الأمن والسلام الدولي

تمثل الأمن والسلام الدولي محوراً أساسياً في السياسة الخارجية لأي دولة، نظراً لتأثيرها المباشر على استقرار الدولة ومصالحها الحيوية. وتشمل هذه القضايا:

- **النزاعات المسلحة:** سواء كانت صراعات إقليمية أو حروب دولية، فإنها تشكل تهديداً مباشراً لبقاء الدولة وسلامتها.

¹ عامر مصباح، نفس المرجع، ص 231

- . التحالفات العسكرية: مثل الانضمام إلى منظمات مثل الناتو أو بناء تحالفات ثنائية لتعزيز القدرة الدفاعية والتأثير الإقليمي.
- . ضبط التسلح: من خلال الاتفاقيات الدولية مثل معاهدات الحد من الأسلحة التقليدية والنووية، التي تهدف إلى منع سباق تسلح مهدد لاستقرار الدولي.
- . مكافحة الإرهاب: بما يشمل التعاون الدولي، تبادل المعلومات الاستخباراتية، والعمليات المشتركة لمنع الهجمات على الأراضي الوطنية أو مصالحها بالخارج¹.

تُظهر الدراسات الحديثة أن قضايا الأمن لا تُختزل في البعد العسكري فقط، بل تشمل الأمن الاقتصادي، الأمن السيبراني، والأمن البيئي، وهي أبعاد متشابكة يمكن أن تؤثر على استقرار الدولة بشكل غير مباشر.

2. القضايا الاقتصادية الدولية

تلعب القضايا الاقتصادية الدولية دورًا محوريًا في تحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية، لأنها تؤثر بشكل مباشر على القدرة على التنمية والرفاهية. تشمل هذه القضايا:

- . التجارة العالمية: التفاوض على الاتفاقيات التجارية، وحماية الأسواق المحلية من المنافسة غير العادلة، وتعزيز الصادرات الوطنية.
- . العقوبات الاقتصادية: كأداة ضغط سياسي، قد تستخدمها بعض الدول لتحقيق أهداف معينة دون اللجوء إلى القوة العسكرية.
- . اتفاقيات التعاون الاقتصادي: مثل الشراكات الاستثمارية والمشاريع المشتركة بين الدول، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي².

¹ سعد عبيد علوان السعيد، «The role of economic variables in the making and implementation of foreign policy: a theoretical study»، قضايا سياسية (Political Issues)، العدد 70، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، [بدون تاريخ نشر]، متاح على <https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/>، تم الاطلاع في: 20 مارس 2026.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 72-76

تبرز أهمية هذه القضايا بشكل أكبر لدى الدول النامية، التي تعتمد على التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي لتعزيز قدرتها على المنافسة في النظام الدولي.

3. القضايا البيئية والتنمية

مع ازدياد التحديات العالمية، أصبحت القضايا البيئية والتنمية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية الحديثة. وتشمل هذه القضايا:

- **التغير المناخي:** وهو أحد أكثر القضايا تأثيراً على الأمن والاستقرار العالمي، ويتطلب التعاون الدولي لتقليل الانبعاثات الضارة وحماية الموارد الطبيعية.
- **التنمية المستدامة:** تشمل سياسات دعم التعليم والصحة والبنية التحتية، والتي تعزز القدرة التنافسية للدولة على المدى الطويل.
- **الموارد الطبيعية العابرة للحدود:** مثل المياه والأنهار المشتركة، حيث تتطلب إدارة هذه الموارد التعاون مع الدول المجاورة لتجنب النزاعات¹.

هذه القضايا تتطلب تكامل السياسات الداخلية والخارجية، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب استراتيجيات وطنية مرتبطة بالالتزامات الدولية².

4. القضايا الثقافية والقيمية

تكتسب القضايا الثقافية والقيمية أهمية متزايدة في ظل العولمة وتزايد التفاعلات الحضارية، وتشمل:

- **التفاعل الحضاري:** نشر الثقافة الوطنية والمشاركة في البرامج الدولية للتبادل الثقافي.
- **نشر القيم والمعايير الدولية:** مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، والتي قد تؤثر على صورة الدولة ومصداقيتها الدولية.
- **حماية الهوية الثقافية:** وهو تحدٍ خاص بالدول التي تواجه ضغطاً عالمياً لتبني قيم أو سياسات خارجية قد تتعارض مع تراثها وثقافتها³.

¹ نفس المرجع، ص 77

² Ali Miftah Ali Al Shawish، «Shaping Foreign Policy: Revealing The Influence of Culture and National Identity»، *African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences* 2، (أكتوبر-ديسمبر 2023) العدد 4

³ سعد عبيد علوان السعيد، مرجع سابق، ص 30

تلعب هذه القضايا دورًا مزدوجًا: فهي أداة تؤثر تستخدمها الدول لتعزيز مكانتها، وفي الوقت نفسه أداة دفاعية لحماية الهوية الوطنية من الانصهار في تيارات العولمة.

المبحث الثالث: أهم الأطر النظرية في دراسة السياسة الخارجية

وقد سعى الباحثون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى تفسير سلوك الدول في المجال الخارجي من خلال تطوير مجموعة من الأطر والنماذج النظرية التي تساعد على فهم محددات السياسة الخارجية وآليات صنعها وتنفيذها.

وقد أسهمت هذه الأطر النظرية في تحليل طبيعة التفاعلات الدولية، كما ساعدت في تفسير القرارات التي تتخذها الدول في مواجهة مختلف التحديات والفرص التي تفرضها البيئة الدولية. وتتنوع هذه الأطر بين مقاربات كلاسيكية ركزت أساساً على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى، ومقاربات حديثة حاولت إدماج عناصر تحليلية جديدة مثل دور المؤسسات الدولية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تأثير الأفكار والهويات في سلوك الدول¹.

كما ظهرت مقاربات أخرى اهتمت بدراسة عملية صنع القرار داخل الدولة، حيث ركزت على دور صانعي القرار والمؤسسات السياسية في صياغة السياسة الخارجية، وعلى كيفية تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في توجيه هذا السلوك.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا المبحث إلى عرض أهم الأطر النظرية التي حاولت تفسير السياسة الخارجية، وذلك من خلال التطرق أولاً إلى المداخل النظرية الكلاسيكية، ثم استعراض المداخل النظرية الحديثة، وأخيراً تحليل مداخل صنع القرار في السياسة الخارجية، لما لها من أهمية في فهم كيفية صياغة القرارات السياسية الخارجية داخل الدولة.

المطلب الأول: المداخل النظرية الكلاسيكية في دراسة السياسة الخارجية

تُعد المداخل الكلاسيكية من أقدم المقاربات التي حاولت تفسير العلاقات الدولية وسلوك الدول في النظام الدولي. وقد ظهرت هذه المداخل في سياق التحولات السياسية الكبرى التي عرفها العالم خاصة بعد الحربين العالميتين، حيث سعى

¹ سعد عبيد علوان السعيد، نفس المرجع: ص 45

الباحثون إلى فهم أسباب الصراع والتعاون بين الدول. ومن أهم هذه المداخل: الواقعية، الليبرالية، توازن القوى، والنظرية القانونية.

أولاً: المدخل الواقعي

يُعد المدخل الواقعي من أهم النظريات في تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، حيث ينطلق من فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يتسم بحالة من الفوضى لغياب سلطة مركزية قادرة على تنظيم العلاقات بين الدول، وهو ما يدفع الدول إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية لحماية مصالحها وضمان أمنها القومي¹.

ويؤكد هذا الاتجاه أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأن سلوكها في السياسة الخارجية يتحدد أساساً وفق منطق المصلحة الوطنية والقوة. لذلك يرى الواقعيون أن العلاقات الدولية تقوم أساساً على الصراع والتنافس بين الدول من أجل تحقيق المصالح وتعزيز النفوذ.

كما يركز المدخل الواقعي على مفهوم القوة باعتبارها الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، حيث تسعى الدول إلى تعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية من أجل الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي.

وقد ساهم عدد من المفكرين في تطوير هذا الاتجاه، من أبرزهم **Hans Morgenthau** الذي اعتبر أن السياسة الدولية هي صراع دائم من أجل القوة، وأن المصلحة الوطنية هي المعيار الأساسي الذي يوجه سلوك الدول في السياسة الخارجية.

ويرى أنصار الواقعية أن فهم السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب تحليل عناصر القوة التي تمتلكها، إضافة إلى موقعها في ميزان القوى الدولي.

ثانياً: المدخل الليبرالي

ظهر المدخل الليبرالي في العلاقات الدولية كرد فعل على النظرة التشاؤمية التي قدمتها الواقعية، حيث يرى أن العلاقات بين الدول لا تقوم فقط على الصراع، بل يمكن أن تقوم أيضاً على التعاون والتكامل.

¹ أحمد محمد وهبان، «النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورغنثاو إلى ميرشايمر»، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، (جامعة الإسكندرية، 2016)، ص 39.

ويفترض هذا الاتجاه أن الدول ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل توجد فواعل أخرى مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والرأي العام العالمي. كما يؤكد الليبراليون أن التعاون الدولي يمكن أن يتحقق من خلال المؤسسات الدولية والقانون الدولي والتبادل الاقتصادي بين الدول.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن انتشار الديمقراطية والتعاون الاقتصادي يساهمان في تقليل احتمالات الصراع بين الدول، ويؤديان إلى تعزيز الاستقرار في النظام الدولي.

كما يؤكد هذا الاتجاه على دور المؤسسات الدولية في تنظيم العلاقات بين الدول وتسهيل التعاون بينها¹.

ثالثاً: مدخل توازن القوى

يعد مفهوم توازن القوى من المفاهيم الأساسية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. ويشير هذا المفهوم إلى الحالة التي تتوزع فيها القوة بين الدول بشكل يمنع أي دولة من السيطرة الكاملة على النظام الدولي.

ويفترض هذا المدخل أن الدول تسعى إلى تحقيق التوازن في مواجهة أي قوة متنامية تهدد مصالحها أو أمنها، وذلك من خلال إقامة التحالفات أو تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية.

وقد لعب توازن القوى دوراً مهماً في تاريخ العلاقات الدولية، خاصة في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث حاولت الدول الأوروبية الحفاظ على التوازن بينها لمنع ظهور قوة مهيمنة².

رابعاً: المدخل القانوني

يركز المدخل القانوني على دور القانون الدولي في تنظيم العلاقات بين الدول وتحديد قواعد السلوك في المجتمع الدولي.

¹ تشارلز كيغلي وشانون بلانتون، السياسة العالمية: الاتجاهات والتحول، ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017)، ص 224.

² فوزي حسن الزبيدي، أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات السياسات الدولية (عمّان: دار الحامد للنشر، 2017)، ص 112.

وفق هذا الاتجاه، فإن السياسة الخارجية يجب أن تمارس في إطار القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الدولية مثل المعاهدات الدولية والاتفاقيات والمواثيق الدولية.

كما يرى هذا الاتجاه أن احترام القانون الدولي يسهم في تحقيق الاستقرار في النظام الدولي ويحد من النزاعات بين الدول.

المطلب الثاني: المداخل النظرية الحديثة

شهد حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً كبيراً في الدراسات النظرية التي حاولت تفسير سلوك الدول في البيئة الدولية. فقد أدى تعقد العلاقات الدولية وظهور فواعل جديدة في النظام الدولي إلى بروز اتجاهات نظرية حديثة سعت إلى تقديم تفسير أكثر شمولاً للسياسة الخارجية مقارنة بالمقاربات الكلاسيكية التي ركزت أساساً على مفهوم القوة أو المصلحة الوطنية.

كما أن التحولات التي شهدتها النظام الدولي، مثل تزايد الترابط السياسية والاقتصادية العالمية، دفعت الباحثين إلى تطوير مقاربات جديدة تأخذ بعين الاعتبار تأثير البنية الدولية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صياغة الاقتصادي بين الدول، وظهور المنظمات الدولية، وتنامي دور المؤسسات السياسية الخارجية للدول. ومن أبرز هذه المداخل النظرية الحديثة الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والبنائية، والماركسية الجديدة، حيث حاول كل اتجاه منها تفسير سلوك الدول في السياسة الخارجية من زاوية تحليلية مختلفة.

أولاً: الواقعية الجديدة

تعد الواقعية الجديدة من أهم الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية، وقد ارتبط ظهورها أساساً بأعمال الباحث Kenneth Waltz الذي حاول تطوير النظرية الواقعية التقليدية وتقديمها في إطار أكثر منهجية وتحليلاً.

يرى هذا الاتجاه أن سلوك الدول في السياسة الخارجية لا يمكن فهمه فقط من خلال دراسة خصائص الدول أو طبيعة قاداتها السياسيين، بل يجب تحليله في إطار بنية النظام الدولي التي تشكل البيئة العامة التي تتحرك داخلها الدول. ويقصد بالبنية الدولية الطريقة التي تتوزع بها القدرات والقوة بين الدول الكبرى في النظام الدولي.

وتنطلق الواقعية الجديدة من فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يتسم بحالة من الفوضى السياسية بسبب غياب سلطة مركزية عليا قادرة على فرض النظام بين الدول، الأمر الذي يدفع كل دولة إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية لضمان أمنها واستمرارها.

كما يؤكد هذا الاتجاه أن توزيع القوة بين الدول الكبرى يلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة العلاقات الدولية. فالنظام الدولي قد يكون أحادي القطبية عندما تهيمن قوة عظمى واحدة على النظام الدولي، أو ثنائي القطبية عندما تتقاسم قوتان عظميان النفوذ الدولي، أو متعدد الأقطاب عندما تتوزع القوة بين عدة دول كبرى.

ويؤثر هذا التوزيع في شكل التحالفات الدولية وفي طبيعة السياسات الخارجية التي تتبعها الدول، إذ تسعى الدول في كثير من الأحيان إلى تحقيق نوع من التوازن في مواجهة القوى المنافسة للحفاظ على أمنها ومصالحها الوطنية.

ثانياً: الليبرالية الجديدة

ظهرت الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كرد فعل على التفسير الواقعي الذي ركز أساساً على الصراع والتنافس بين الدول. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن العلاقات الدولية لا تقوم فقط على الصراع، بل يمكن أن تقوم أيضاً على التعاون بين الدول لتحقيق مصالح مشتركة.

ويركز هذا الاتجاه على الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في تنظيم العلاقات بين الدول وتعزيز التعاون بينها. فالمؤسسات الدولية، مثل المنظمات الاقتصادية والسياسية، تسهم في وضع قواعد مشتركة لتنظيم العلاقات الدولية، كما تساعد على تسهيل تبادل المعلومات بين الدول وتقليل حالات عدم الثقة بينها.

1 فوزي حسن الزبيدي، مرجع سابق ص 119

كما يؤكد أنصار الليبرالية الجديدة أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يؤدي إلى زيادة فرص التعاون بينها، حيث تصبح مصالح الدول مرتبطة ببعضها البعض بشكل يجعل من الصعب اللجوء إلى الصراع أو المواجهة العسكرية.

ومن هذا المنطلق فإن السياسة الخارجية للدول لا تقوم فقط على مبدأ المنافسة والصراع، بل يمكن أن تقوم أيضاً على التعاون والتنسيق في إطار المؤسسات الدولية لتحقيق الاستقرار في النظام الدولي.

ثالثاً: البنائية

يُعد الاتجاه البنائي من الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية، وقد برز بشكل واضح في تسعينيات القرن العشرين. وقد جاء هذا الاتجاه كرد فعل على النظريات التي ركزت بشكل كبير على العوامل المادية مثل القوة العسكرية أو القدرات الاقتصادية.

يرى البنائيون أن فهم السياسة الخارجية يتطلب دراسة العوامل الاجتماعية والفكرية التي تؤثر في سلوك الدول، مثل الأفكار والقيم والهوية الوطنية والتصورات المتبادلة بين الدول.

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه الباحث Alexander Wendt الذي يرى أن النظام الدولي ليس مجرد بنية مادية قائمة على توزيع القوة، بل هو أيضاً بنية اجتماعية تتشكل من خلال التفاعل المستمر بين الدول.

وبالتالي فإن طبيعة العلاقات الدولية ليست ثابتة، بل تتغير تبعاً للتصورات والأفكار التي تتبناها الدول في تعاملها مع بعضها البعض. فالدول قد تنظر إلى بعضها البعض كحلفاء أو شركاء أو خصوم بناءً على تصوراتها السياسية والثقافية وليس فقط على أساس ميزان القوة بينها.

ومن هنا فإن السياسة الخارجية تتأثر أيضاً بالخطاب السياسي والهوية الوطنية والقيم الثقافية التي تتبناها الدولة في علاقاتها الدولية.

1سعد عبيد علوان السعيد، مرجع سابق ص 44

رابعاً/الماركسية الجديدة

يركز الاتجاه الماركسي الجديد على تحليل السياسة الخارجية في ضوء البنية الاقتصادية للنظام العالمي، حيث يرى أن العلاقات الدولية لا يمكن فهمها بمعزل عن

طبيعة النظام الاقتصادي العالمي القائم على التفاوت بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الدول الرأسمالية الكبرى تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الاقتصادية وضمان استمرار سيطرتها على الأسواق والموارد الطبيعية في العالم. ولذلك فإن العديد من السياسات الخارجية للدول الكبرى يمكن تفسيرها في إطار السعي إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي والسيطرة على مصادر الطاقة والمواد الخام.

كما يرى هذا الاتجاه أن النظام الاقتصادي العالمي يقوم على علاقة غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تستفيد الدول الصناعية من الموارد والأسواق في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار التبعية الاقتصادية بين هذه الدول.

وبالتالي فإن السياسة الخارجية للدول الكبرى غالباً ما تهدف إلى الحفاظ على هذا النظام الاقتصادي العالمي بما يضمن استمرار مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية.

المطلب الثالث: مداخل صنع القرار السياسي الخارجي

مع تطور الدراسات في مجال العلاقات الدولية خلال ستينيات القرن العشرين، ظهرت اتجاهات تحليلية جديدة حاولت تفسير السياسة الخارجية من زاوية مختلفة عن المقاربات التقليدية التي ركزت على بنية النظام الدولي أو توازن القوى. فقد اتجه بعض الباحثين إلى دراسة عملية صنع القرار داخل الدولة باعتبارها عنصراً أساسياً في فهم السلوك الخارجي للدول.

1 تشالز كيغلي و شانون بلانتون ،مرجع سابق ص 234

وقد جاء هذا الاتجاه نتيجة إدراك الباحثين أن السياسة الخارجية لا تُصاغ بشكل آلي استجابةً لبنية النظام الدولي فحسب، بل هي في الواقع نتيجة سلسلة من القرارات التي يتخذها صانعو القرار داخل المؤسسات السياسية للدولة، مثل الرئاسة والحكومة ووزارة الخارجية والأجهزة الأمنية والعسكرية. وبالتالي

فإن فهم السياسة الخارجية يتطلب تحليل كيفية اتخاذ القرار، ومن هم الفاعلون المشاركون فيه، وما هي المعلومات والظروف التي تؤثر في عملية اتخاذها¹.

ومن هنا ظهرت مجموعة من النماذج التحليلية التي ركزت على دراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ومن أبرزها نموذج ريتشارد سنايدر، ونموذج غراهام أليسون، ونموذج كارل دويتش.

أولاً: نموذج ريتشارد سنايدر

يُعد نموذج صنع القرار الذي قدمه الباحث **Richard C. Snyder** من أوائل المحاولات العلمية التي ركزت على دراسة السياسة الخارجية من منظور عملية اتخاذ القرار. وقد ظهر هذا النموذج في إطار كتابه حول تحليل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

ينطلق هذا النموذج من فكرة أساسية مفادها أن السياسة الخارجية للدولة ليست مجرد انعكاس مباشر لبنية النظام الدولي أو لتوازن القوى بين الدول، بل هي نتيجة للقرارات التي يتخذها المسؤولون السياسيون داخل الدولة. لذلك فإن تحليل السياسة الخارجية يتطلب دراسة العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرار السياسي داخل النظام السياسي.

ويرى سنايدر أن صانع القرار لا يتصرف في فراغ، بل يتأثر بمجموعة من العوامل التي تحدد كيفية إدراكه للمواقف الدولية وكيفية استجابته لها. ومن أهم هذه العوامل:

- **صناع القرار:** وهم القادة السياسيون والمسؤولون الحكوميون الذين يشاركون في صياغة السياسة الخارجية مثل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة ووزير الخارجية وكبار المسؤولين في المؤسسات العسكرية والأمنية.
- **البيئة الداخلية للدولة:** وتشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر في عملية اتخاذ القرار، مثل طبيعة النظام السياسي، والرأي العام، والأحزاب السياسية، والقدرات الاقتصادية للدولة.
- **البيئة الدولية:** وتشمل الظروف الدولية التي تواجه الدولة مثل طبيعة النظام الدولي، والعلاقات مع الدول الأخرى، والتهديدات الخارجية.

¹ كينيث والتز، مرجع سابق ص 105

. المعلومات المتاحة لصانع القرار: حيث يعتمد اتخاذ القرار بدرجة كبيرة على المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار وعلى قدرته على تحليلها وتقييمها. وبالتالي يؤكد هذا النموذج أن فهم السياسة الخارجية يتطلب تحليل إدراك صانع القرار للواقع الدولي، لأن القرارات السياسية لا تعتمد فقط على الوقائع الموضوعية بل أيضاً على كيفية تفسير القادة لهذه الوقائع.

ثانياً: نموذج غراهام أليسون

يُعد نموذج تحليل صنع القرار الذي قدمه الباحث **Graham T. Allison** من أكثر النماذج تأثيراً في دراسة السياسة الخارجية. وقد طرح أليسون هذا النموذج في دراسته الشهيرة لأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، حيث حاول تفسير كيفية اتخاذ القرار داخل الإدارة الأمريكية خلال تلك الأزمة.

وقد توصل أليسون إلى أن فهم السياسة الخارجية لا يمكن أن يتم من خلال نموذج واحد فقط، بل يجب تحليلها من خلال عدة نماذج تفسيرية تكشف الجوانب المختلفة لعملية صنع القرار. ولهذا اقترح ثلاثة نماذج رئيسية لتحليل القرار السياسي الخارجي.

1 عامر مصباح، مرجع سابق ص 24

1 نموذج الفاعل العقلاني

يفترض هذا النموذج أن الدولة تتصرف كفاعل عقلاني يسعى إلى تحقيق أهداف محددة في السياسة الخارجية. وفي هذا الإطار يتم تحليل القرار السياسي باعتباره نتيجة عملية حساب عقلانية تقوم فيها الدولة بتقييم البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يحقق أكبر قدر من المصلحة الوطنية.

ويُعد هذا النموذج قريباً من التصورات التقليدية التي تنظر إلى الدولة كوحدة متماسكة تتخذ قراراتها بطريقة عقلانية¹.

1. نموذج العملية التنظيمية

يرى هذا النموذج أن القرارات السياسية لا تُتخذ دائماً بشكل عقلائي ومركزي، بل غالباً ما تكون نتيجة لعمل المؤسسات الحكومية المختلفة التي تمتلك إجراءات تنظيمية وروتينية محددة.

وبالتالي فإن السياسة الخارجية في كثير من الأحيان تعكس الإجراءات البيروقراطية والروتين الإداري داخل المؤسسات الحكومية، وليس فقط الحسابات العقلانية للقادة السياسيين.

2. نموذج السياسة البيروقراطية

يركز هذا النموذج على التفاعلات والصراعات التي تحدث بين مختلف المؤسسات الحكومية المشاركة في صنع السياسة الخارجية، مثل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والأجهزة الاستخباراتية.

ويفترض هذا النموذج أن القرار السياسي غالباً ما يكون نتيجة مساومات وصراعات بين المسؤولين الحكوميين الذين يسعى كل منهم إلى الدفاع عن مصالح مؤسسته أو رؤيته الخاصة للسياسة الخارجية.

وقد ساهم هذا النموذج في توسيع فهم الباحثين لعملية صنع القرار السياسي من خلال إظهار الدور المهم للمؤسسات الحكومية والبيروقراطية في صياغة السياسة الخارجية.

ثالثاً: نموذج كارل دويتش

¹ رابح زغوني، تحليل السياسة الخارجية (محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية تخصص: علاقات دولية)، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945-قائمة، السنة الجامعية 2015/2016، ص:42

قدم الباحث **Karl W. Deutsch** مقارنة مختلفة لتحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث ركز على دور الاتصالات والمعلومات داخل النظام السيايى دويتش أن النظام السياسى يمكن تشبيهه بنظام عصبى يعمل على جمع المعلومات ومعالجتها واتخاذ القرارات بناءً عليها. ومن هذا المنطلق فإن فعالية السياسة الخارجية تعتمد بدرجة كبيرة على قدرة النظام السياسى على الحصول على المعلومات الدقيقة وتحليلها بشكل صحيح.

ويؤكد هذا الاتجاه أن عملية اتخاذ القرار السياسى تتأثر بعدة عوامل مرتبطة بتدفق المعلومات داخل مؤسسات الدولة، مثل:

- قدرة الدولة على جمع المعلومات حول البيئة الدولية .
 - كفاءة المؤسسات الحكومية في تحليل هذه المعلومات .
 - سرعة انتقال المعلومات بين مختلف أجهزة الدولة .
 - قدرة صناع القرار على استخدام المعلومات المتاحة لاتخاذ قرارات مناسبة .
- وبالتالى فإن ضعف نظام المعلومات أو وجود خلل في الاتصال بين المؤسسات الحكومية قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة في السياسة الخارجية.

1 رابح زغوني، مرجع سابق ص 44

الخلاصة

خلص هذا الفصل إلى أن السياسة الخارجية تمثل أحد أهم أدوات الدولة في إدارة علاقاتها الدولية وتحقيق مصالحها الإستراتيجية، فهي ليست مجرد ردود أفعال ظرفية، بل عملية منظمة تقوم على التخطيط واتخاذ القرار في ضوء مجموعة من الأهداف المحددة.

وقد تبين من خلال الدراسة أن السياسة الخارجية تتميز بعدة خصائص أساسية، أبرزها الطابع الخارجي والرسمي والاختياري والهادفي، إضافة إلى كونها سياسة واحدة وموجهة ومرنة وقابلة للتكيف مع التحولات الدولية. كما أظهر التحليل أن أهميتها تنبع من دورها في حماية المصالح الوطنية، وتعزيز الأمن القومي، وتوسيع النفوذ الدولي، ودعم التعاون الاقتصادي والدبلوماسي.

وفي المقابل، فإن السياسة الخارجية لا تُصاغ في فراغ، بل تتأثر بمجموعة من المحددات الداخلية مثل الجغرافيا والموارد والعوامل البشرية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، إضافة إلى المحددات الخارجية المرتبطة بطبيعة النظام الدولي وتوازن القوى والتحالفات والعوامل الاقتصادية ودور المنظمات الدولية.

كما أوضح الفصل أن السياسة الخارجية تتجسد عملياً من خلال مجموعة من القضايا التي تشمل الأمن والسلام الدولي، والقضايا الاقتصادية والبيئية والثقافية، إضافة إلى آليات تنفيذ تعتمد على مؤسسات الدولة المختلفة، مثل الرئاسة والحكومة ووزارة الخارجية والدفاع والأجهزة الاستخباراتية، فضلاً عن دور المنظمات الدولية.

وأخيراً، أبرز الفصل أن فهم السياسة الخارجية لا يكتمل دون الرجوع إلى الأطر النظرية التي حاولت تفسيرها، سواء عبر المداخل الكلاسيكية التي ركزت على القوة والمصلحة، أو المداخل الحديثة التي اهتمت بالبنية الدولية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، أو عبر نماذج صنع القرار التي ركزت على

دور الفاعلين داخل الدولة في تشكيل السياسة الخارجية. وبناءً على ذلك، يتضح أن السياسة الخارجية ظاهرة مركبة تجمع بين البعد النظري والعملي، وتعكس تفاعلاً مستمراً بين الدولة وبيئتها الداخلية والخارجية، بما يجعلها عنصراً حاسماً في تحديد مكانة الدولة ودورها في النظام الدولي.

الفصل الثانى:

مؤسسات صنع السياسة الخارجية
الأمريكية.

تمهيد

تُعتبر السياسة الخارجية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في إدارة علاقاتها الدولية وتحقيق مصالحها الإستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي. وتختلف آليات صنع السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة النظام السياسي وبنية مؤسساته الدستورية، إضافة إلى طبيعة الفاعلين المؤثرين في عملية اتخاذ القرار. وفي هذا السياق تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بنظام مؤسسي معقد يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وتعدد مراكز التأثير في عملية صنع القرار، الأمر الذي يجعل السياسة الخارجية الأمريكية نتاج تفاعل مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وتضطلع المؤسسات الرسمية بدور محوري في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها، وعلى رأسها السلطة التنفيذية التي يقودها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي والمؤسسات العسكرية والأمنية، حيث تسهم هذه الجهات في تحديد التوجهات الإستراتيجية للدولة والتعامل مع القضايا الدولية المختلفة. كما تشارك السلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس في التأثير على السياسة الخارجية من خلال صلاحياتها الدستورية المتعلقة بالتشريع، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وممارسة الرقابة على عمل السلطة التنفيذية في المجال الخارجي.

وفي المقابل، لا تقتصر عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية على المؤسسات الرسمية فقط، بل تشارك فيها أيضاً مجموعة من الفاعلين غير الرسميين الذين يسعون إلى التأثير في صناع القرار، مثل جماعات الضغط، ووسائل الإعلام، والرأي العام، إضافة إلى مراكز الفكر والبحث العلمي التي تقدم الدراسات والتحليلات المتعلقة بالقضايا الدولية..

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أهم المؤسسات والجهات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال التطرق في المبحث الأول إلى المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بينما يتناول المبحث الثاني المؤسسات غير الرسمية ودورها في التأثير على القرار الخارجي، في حين يُخصص المبحث الثالث لدراسة آليات وتفاعلات صنع السياسة الخارجية الأمريكية وحدود صلاحيات المؤسسات المختلفة المشاركة في هذه العملية.

المبحث الأول: المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تُعَدُّ المؤسسات الرسمية الركيزة الأساسية في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تستند هذه العملية إلى إطار دستوري وقانوني يحدد صلاحيات مختلف مؤسسات الدولة وحدود أدوارها في إدارة العلاقات الدولية. ويتميز النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث تتوزع صلاحيات صنع القرار الخارجي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع وجود دور مهم للمؤسسات العسكرية والأمنية التي تسهم في صياغة التوجهات الإستراتيجية للدولة، خاصة في القضايا المرتبطة بالأمن القومي.

وتتميز السلطة التنفيذية بدور محوري في رسم معالم السياسة الخارجية، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي يمنحها الدستور لرئيس الولايات المتحدة، إلى جانب المؤسسات التابعة له مثل وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، التي تتولى تنفيذ التوجهات الدبلوماسية والإستراتيجية للدولة. وفي المقابل، تمارس السلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس دوراً مهماً في التأثير على السياسة الخارجية من خلال صلاحياتها المتعلقة بالتشريع والمصادقة على المعاهدات الدولية ومراقبة أداء السلطة التنفيذية في المجال الخارجي. كما تسهم المؤسسات العسكرية والأمنية في دعم عملية صنع القرار من خلال تقديم التقييمات الإستراتيجية والمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالبيئة الدولية.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى دراسة أبرز المؤسسات الرسمية المشاركة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، حيث سيتم في المطلب الأول التطرق إلى دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية، بينما يتناول المطلب الثاني دور السلطة التشريعية وآليات تأثيرها في هذا المجال، في حين يُخصص المطلب الثالث لدراسة دور المؤسسات العسكرية والأمنية في القضايا الإستراتيجية المرتبطة بالسياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: السلطة التنفيذية ودورها في صنع السياسة الخارجية

يمنح الدستور السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة في إدارة العلاقات الدولية وتمثيل الدولة في المحافل الخارجية. ويرجع ذلك إلى طبيعة القضايا الخارجية التي تتطلب سرعة في اتخاذ القرار ودرجة عالية من التنسيق بين مختلف الأجهزة

الحكومية، الأمر الذي يجعل القيادة التنفيذية في موقع متقدم ضمن منظومة صنع القرار الخارجي.

وتتولى السلطة التنفيذية رسم التوجهات العامة للسياسة الخارجية، وتحديد أولوياتها الإستراتيجية بما يتوافق مع المصالح القومية للولايات المتحدة، كما تضطلع بتنفيذ هذه السياسة عبر شبكة من المؤسسات الدبلوماسية والأمنية والعسكرية. ويقود هذه العملية رئيس الولايات المتحدة بصفته المسؤول الأول عن إدارة العلاقات الخارجية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويعاونه في ذلك عدد من المؤسسات المتخصصة التي تقدم المشورة وتعمل على تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للدولة.

وانطلاقاً من ذلك، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أهم المؤسسات التنفيذية التي تشارك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، حيث سيتم أولاً دراسة دور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه السياسة الخارجية، ثم التطرق إلى وزارة الخارجية الأمريكية باعتبارها الجهاز الدبلوماسي المسؤول عن تنفيذ هذه السياسة، وأخيراً تناول مجلس الأمن القومي الذي يضطلع بدور استشاري وتنسيقي في القضايا المرتبطة بالأمن القومي والسياسة الخارجية.

أولاً: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الدولة الفاعل الأساسي داخل السلطة التنفيذية، حيث يتولى قيادة الجهاز التنفيذي للدولة ويمثلها في الداخل والخارج، كما يضطلع بدور محوري في رسم التوجهات العامة للسياسة الحكومية. ويمنحه الدستور صلاحيات واسعة في المجال الخارجي، تجعله المسؤول الأول عن إدارة العلاقات الدبلوماسية للدولة وتوجيه سياستها الخارجية¹.

ويتمتع الرئيس بسلطات مهمة في هذا المجال، من بينها تحديد توجهات السياسة الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، إضافة إلى قيادة عمليات التفاوض مع الدول الأخرى. كما يتولى تعيين السفراء والممثلين الدبلوماسيين، إلى جانب الاعتراف بالدول والحكومات الأجنبية، وهو ما يعكس مكانته كأعلى سلطة تنفيذية في المجال الدبلوماسي.

ووفقاً للدستور الأمريكي، فإن رئيس الولايات المتحدة يتمتع بمجموعة من الصلاحيات الأساسية في الشؤون الخارجية، من أبرزها: كونه المسؤول الأول عن

¹ سامية ايلول وفاطمة خطاب، مرجع سابق ص24.

تنفيذ السياسة الخارجية، وقائدًا أعلى للقوات المسلحة، إضافة إلى اعتباره الممثل الأعلى للدولة في العلاقات الدبلوماسية، بما في ذلك إدارة المفاوضات الدولية والتوجيه العام للعلاقات الخارجية للدولة¹.

تُظهر رؤية الرئيس الأمريكي Donald Trump للسياسة الخارجية توجهًا يختلف عن المقاربات التقليدية التي تبنتها الإدارات الأمريكية السابقة، حيث تقوم سياسته أساسًا على مبدأ تقديم المصالح القومية الأمريكية أولاً وتقليل الالتزامات الدولية التي لا تحقق مكاسب مباشرة للولايات المتحدة. وفي هذا السياق، ركزت تحليلات السياسة الخارجية المرتبطة بإدارته على مجموعة من القضايا الدولية الأساسية التي يُتوقع أن تشكل محور تحركاته الدبلوماسية، مثل العلاقات الأمريكية-الصينية، والحرب الروسية-الأوكرانية، والصراع في الشرق الأوسط، إضافة إلى ملف البرنامج النووي الإيراني. كما يرتبط توجهه في التعامل مع هذه الملفات بطبيعة الفريق السياسي والأمني الذي يختاره لإدارة وزارات الدفاع والخارجية والأجهزة الإستراتيجية، إذ يُعد تشكيل هذا الفريق مؤشرًا مهمًا على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة المقبلة. وتشير الدراسة إلى أن مواقف الإدارة الجديدة قد تتسم بدرجة عالية من البراغماتية السياسية، مع محاولة إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وفق رؤية تركز على موازين القوى الدولية والمنافسة مع القوى الكبرى، وخاصة الصين، إلى جانب السعي لإدارة النزاعات الدولية بطريقة تقلل من الانخراط العسكري المباشر للولايات المتحدة. وفي ضوء ذلك، يُتوقع أن تعتمد إدارة ترامب مقاربة أكثر تشددًا في بعض الملفات الإستراتيجية، مع ميل واضح إلى استخدام أدوات الضغط الاقتصادي والدبلوماسي بدلًا من التدخل العسكري المباشر، الأمر الذي يعكس تحولًا في طبيعة الدور الأمريكي في النظام الدولي خلال هذه المرحلة.

ثانياً: وزارة الخارجية الأمريكية

يكتسب وزير الخارجية أهمية بارزة من خلال ترؤسه لوزارة الخارجية باعتبارها الجهاز الحكومي الأكثر ارتباطًا بالشؤون الدولية والعلاقات الدبلوماسية. وتُعد هذه الوزارة من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في جمع المعلومات وتحليل التطورات الدولية، كما تشكل إحدى الأدوات الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية وتطبيق توجهات القيادة السياسية في المجال الخارجي

¹ نفس المرجع، ص 25.

ويختلف دور وزير الخارجية في عملية صنع القرار الخارجي تبعاً لطبيعة تعيينه وعلاقته بالسلطة التنفيذية. ففي حال كان الوزير مُختاراً من قبل رئيس الدولة ويحظى بثقته، فإنه غالباً ما يتمتع بصلاحيات واسعة ويشارك بشكل فعّال في بلورة السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي الدولي. أما في الحالات التي يُفرض فيها وزير الخارجية نتيجة توازنات سياسية أو تحالفات حكومية، فقد تتسم علاقته برئيس الدولة بنوع من التحفظ وعدم الانسجام الكامل، وهو ما قد يؤثر على درجة تأثيره في عملية اتخاذ القرار الخارجي

وتتمثل الوظيفة الأساسية لوزارة الخارجية في إدارة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، إضافة إلى تمثيل الدولة في المحافل الدولية والتفاوض باسمها في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية. كما تتولى الوزارة مهمة إعداد وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والمشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية بالتنسيق مع السلطة التنفيذية العليا.

وتبرز أهمية وزارة الخارجية أيضاً في كونها قناة رئيسية لجمع المعلومات السياسية والدبلوماسية من الخارج، حيث تعتمد عليها السلطة السياسية في تحليل التطورات الدولية واتخاذ القرارات المناسبة. كما تعمل على تقديم الاستشارات والتقارير الدورية لصانع القرار، مما يجعلها عنصراً أساسياً في عملية صنع القرار الخارجي، وإن كان دورها يظل في كثير من الأحيان تنفيذياً واستشارياً أكثر منه قرارياً بشكل مستقل.

كما أن فعالية وزارة الخارجية في التأثير على القرار الخارجي تتوقف على طبيعة العلاقة بين وزير الخارجية ورئيس الدولة، وعلى درجة التنسيق مع باقي المؤسسات الفاعلة في السياسة الخارجية مثل مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع، حيث قد يتسع أو يتقلص دورها بحسب السياق السياسي ونمط القيادة داخل الدولة¹.

ثالثاً: مجلس الأمن القومي

يُعدّ مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم الأجهزة الاستراتيجية المسؤولة عن تنسيق وصياغة السياسات المرتبطة بالأمن القومي والسياسة الخارجية، حيث يضطلع بدور محوري في دعم عملية اتخاذ القرار على أعلى مستوى داخل السلطة التنفيذية. وقد أنشئ هذا المجلس سنة 1789 بهدف ضمان

¹ نفس المرجع، ص10

التكامل بين المؤسسات العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية في معالجة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي¹.

ويتمثل الدور الأساسي لمجلس الأمن القومي في تقديم التحليل والتقييم الاستراتيجي لصانع القرار، خاصة رئيس الدولة، بشأن مختلف التهديدات والتحديات الدولية، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو أمنية. كما يعمل المجلس على وضع الخطط بعيدة المدى وإعداد الاستراتيجيات العامة التي توجه السياسة الخارجية الأمريكية، بما يضمن تنسيق الجهود بين مختلف أجهزة الدولة المعنية بالشأن الخارجي.

ومع تطور النظام الدولي وتزايد تعقيد القضايا الأمنية، توسع دور المجلس ليشمل متابعة قضايا التسلح، والأمن السيبراني، والنزاعات الإقليمية، وإدارة الأزمات الدولية، إضافة إلى الإسهام في صياغة القرارات الاستراتيجية الكبرى. غير أن فعاليته تختلف باختلاف الإدارات الأمريكية، حيث قد يتعاطف دوره في بعض الفترات، بينما يتراجع لصالح مؤسسات أخرى مثل وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية أو مستشاري البيت الأبيض، تبعاً لنمط القيادة السياسية وطريقة إدارة الرئيس للسياسة الخارجية².

المطلب الثاني: السلطة التشريعية وآليات تأثيرها

تُعَدُّ السلطة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي أحد المكونات الأساسية المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية، رغم أن الدور التنفيذي يظل الأكثر بروزاً في هذا المجال. ويقوم النظام السياسي الأمريكي على مبدأ الفصل بين السلطات مع وجود نظام توازن ورقابة متبادلة (Checks and Balances)، وهو ما يمنح الكونغرس بمجلسيه—مجلس النواب ومجلس الشيوخ—مجموعة من الأدوات الدستورية التي تسمح له بالتأثير في توجهات السياسة الخارجية ومراقبة أداء السلطة التنفيذية.

¹ ياسر عبد الحسين، "دور مجلس الأمن القومي في السياسة الخارجية: دراسة مقارنة بين عهدي بوش وأوباما"، مدونة ياسر عبد الحسين، 2022، تاريخ الإطلاع: 9 أبريل 2026 الساعة 13:00

https://www.yaserabdulhussein.com/2022/05/blog-post_58.html

² ياسر عبد الحسين مرجع سابق .

https://www.yaserabdulhussein.com/2022/05/blog-post_58.html

وتتجلى أهمية السلطة التشريعية في كونها لا تقتصر على الوظيفة التشريعية فحسب، بل تمتد لتشمل المشاركة في اتخاذ القرار الخارجي من خلال عدة آليات، أبرزها المصادقة على المعاهدات الدولية، واعتماد الميزانية المخصصة للسياسة الخارجية والدفاع، إضافة إلى ممارسة الرقابة على عمل الحكومة في القضايا الدولية. كما تلعب اللجان البرلمانية المتخصصة دوراً مهماً في مناقشة السياسات الخارجية واستجواب المسؤولين التنفيذيين، مما يجعل الكونغرس فاعلاً مؤثراً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

وانطلاقاً من ذلك، سيتم في هذا المطلب دراسة دور السلطة التشريعية في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال التطرق إلى الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)، ثم تحليل آلية المصادقة على المعاهدات الدولية، وأخيراً إبراز آليات الرقابة على السياسة الخارجية ودورها في ضبط وتوجيه القرار الخارجي داخل النظام السياسي الأمريكي.

أولاً: الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)

تعود تسمية الكونغرس إلى المؤتمر الذي انعقد سنة 1776 في مدينة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو المؤتمر الذي أعلن خلاله ممثلو المستعمرات الثلاث عشرة استقلالهم عن بريطانيا، ومنذ ذلك الحين ارتبط مصطلح "الكونغرس" بالمؤسسة التشريعية الاتحادية في النظام السياسي الأمريكي. ويقوم النظام السياسي في الولايات المتحدة على نظام المجلسين (Bicameral System) الذي يشكل فيه الكونغرس السلطة التشريعية الاتحادية ويتكون من مجلسين هما: مجلس النواب و مجلس الشيوخ.

يتألف مجلس النواب من 435 عضواً يمثلون الشعب الأمريكي، ويتم انتخابهم لمدة سنتين وفقاً لعدد سكان كل ولاية تقريباً، إذ تعتمد عملية التمثيل على الكثافة السكانية، ولذلك قد تمثل الولاية الكبيرة بعدد من النواب يفوق تمثيل الولاية الصغيرة. ويشترط في المترشح لعضوية مجلس النواب أن يكون قد بلغ سن الخامسة والعشرين على الأقل، وأن يكون قد حصل على الجنسية الأمريكية منذ سبع سنوات على الأقل، وأن يكون مقيماً في الولاية التي يترشح عنها.¹

¹ هشام قدرى أحمد، مرجع سابق ص.4.

أما مجلس الشيوخ، وهو المجلس الثاني في الكونغرس، فيضم مائة عضو، بحيث تمثل كل ولاية بعضوين بغض النظر عن حجمها السكاني، وهو ما يحقق مبدأ المساواة بين الولايات داخل الاتحاد. وتبلغ مدة عضوية عضو مجلس الشيوخ ست سنوات، ويتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين لضمان الاستمرارية في العمل التشريعي. ويشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون قد بلغ سن الثلاثين على الأقل، وأن يكون حاصلاً على الجنسية الأمريكية منذ تسع سنوات، إضافة إلى إقامته في الولاية التي يمثلها. ويرأس مجلس الشيوخ نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لا يشارك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات.

يتشكل مجلس النواب من 435 عضواً يتم انتخابهم لمدة سنتين، ويتم توزيع المقاعد بين الولايات وفقاً لعدد السكان، بحيث تحصل كل ولاية على عدد من النواب يتناسب مع حجمها الديمغرافي، مع ضمان حد أدنى يتمثل في مقعد واحد لكل ولاية بغض النظر عن عدد سكانها. ويُعد هذا المجلس الأقرب إلى التمثيل الشعبي المباشر، نظراً لقصر مدة الولاية النيابية وسرعة تجديد العضوية فيه، مما يجعله أكثر حساسية للتغيرات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع الأمريكي.

وقد حدد الدستور الأمريكي، في مادته الأولى¹، الشروط الواجب توافرها في من يرغب في الترشح لعضوية مجلس النواب، والتي تتمثل في بلوغ سن الخامسة والعشرين على الأقل، وأن يكون المرشح قد حمل الجنسية الأمريكية لمدة لا تقل عن سبع سنوات، إضافة إلى ضرورة الإقامة في الولاية التي يترشح لتمثيلها. كما أن رئاسة مجلس النواب تُسند عادة إلى أحد أعضاء حزب الأغلبية داخل المجلس، مما يعكس الطابع الحزبي في تسيير العمل التشريعي داخله. ويتميز مجلس النواب بصلاحيات دستورية مهمة، إذ يمتلك وحده حق توجيه الاتهام (العزل السياسي (Impeachment) ضد رئيس الدولة في حالات محددة تتعلق بالمساءلة القانونية أو الجنائية.

أما مجلس الشيوخ، فيتكون وفقاً للتعديل السابع عشر من الدستور الأمريكي من عضوين عن كل ولاية بغض النظر عن حجمها السكاني، ويُنتخب أعضاء المجلس لمدة ست سنوات، وهو ما يمنح هذا المجلس طابعاً أكثر استقراراً وأقل تأثراً بالتغيرات السياسية السريعة مقارنة بمجلس النواب. ويرأس نائب رئيس الولايات المتحدة مجلس الشيوخ بحكم منصبه، إلا أنه لا يملك حق التصويت إلا في حالة

¹ المادة الأولى الفقرة 2 من الدستور الأمريكي لسنة 1789

حدوث تعادل في الأصوات، وفي حال غيابه يتم اختيار رئيس مؤقت من بين أعضاء المجلس لتسيير أعماله¹.

ويمتلك مجلس الشيوخ صلاحيات دستورية بالغة الأهمية، أبرزها دوره في محاكمة رئيس الدولة في حال توجيه اتهام إليه من قبل مجلس النواب، حيث لا يمكن إدانة الرئيس إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين، مما يجعل هذا الإجراء معقدًا ويعكس مبدأ التوازن بين السلطات.

يُعد الجهة المسؤولة عن التشريع وإصدار القوانين الفيدرالية، كما يملك صلاحية فرض الضرائب وتحصيل الرسوم وإصدار العملة النقدية. إضافة إلى ذلك، يتمتع بسلطة إعلان الحرب، أو منح التفويض للرئيس لاستخدام القوة العسكرية في حالات الدفاع أو الرد على الاعتداءات.

كما يشارك الكونغرس في تنظيم القواعد والإجراءات المتعلقة بضم الأراضي والمناطق الجديدة إلى سيادة الولايات المتحدة، إلى جانب صلاحيات أخرى متنوعة تجعل منه شريكًا أساسيًا للسلطة التنفيذية في عملية صنع القرار السياسي، بما في ذلك القرارات ذات البعد الخارجي والاستراتيجي، وهو ما يعزز من طبيعة النظام الأمريكي القائم على التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات.

ثانياً: المصادقة على المعاهدات

يُعدّ مجلس الشيوخ في النظام السياسي الأمريكي أحد أهم الفاعلين في عملية المصادقة على المعاهدات الدولية، حيث يتمتع بصلاحيات دستورية متميزة تميّزه عن مجلس النواب في هذا المجال. فبحسب الدستور الأمريكي، لا تدخل المعاهدات التي يبرمها الرئيس حيز التنفيذ إلا بعد موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين، وهو ما يعكس الدور المحوري لهذا المجلس في ضبط التزامات الدولة الخارجية².

ويتميز مجلس الشيوخ في هذا الإطار بكونه يتمتع بمدة ولاية أطول مقارنة بمجلس النواب، الأمر الذي يمنحه درجة أكبر من الاستقرار والخبرة في التعامل مع

¹ أحمد محمد صبحي أحمد، "دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.. الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجاً" (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2020)، تم الإطلاع في 12 أبريل 2026، الساعة 23:00

<https://www.meu.edu.jo/> دور-الكونغرس-في-صنع-السياسة-الخارجية/

² Michael Laver, *Legislatures and Parliaments in Comparative Context* (Oxford: Oxford University Press, 2010), 131.

القضايا الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالمعاهدات الدولية. كما أن هذا الامتداد الزمني يساهم في تعزيز قدرة أعضائه على تقييم الاتفاقيات الدولية بعمق أكبر، بعيداً عن الضغوط السياسية قصيرة المدى التي قد تؤثر على العمل التشريعي في مجلس النواب.

وفي هذا السياق، يُعتبر مجلس الشيوخ الجهة الدستورية الأساسية المخولة بالموافقة على المعاهدات أو رفضها أو إدخال تعديلات وتحفظات عليها قبل المصادقة النهائية. وتُعد هذه الصلاحية وسيلة رقابية مهمة تمكّن المجلس من التأثير المباشر في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال التحكم في الالتزامات الدولية للدولة وتوجيهها بما يتوافق مع المصالح الوطنية والإستراتيجية.

كما أن عملية المصادقة على المعاهدات تتطلب تنسيقاً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، حيث يقوم الرئيس بإبرام المعاهدة والتفاوض بشأنها، بينما يحتفظ مجلس الشيوخ بحق الموافقة النهائية. وهذا التوازن يعكس مبدأ الفصل بين السلطات، ويمنع احتكار السلطة التنفيذية للقرار الخارجي بشكل منفرد.

ومن جهة أخرى، تشير بعض الدراسات المقارنة إلى أن هذا الدور الذي يلعبه مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية يجعل منه فاعلاً مؤسسياً مؤثراً في العلاقات الدولية، إذ لا يقتصر دوره على التشريع الداخلي، بل يمتد إلى التأثير في الالتزامات الدولية للولايات المتحدة، وهو ما يبرز الطابع التشاركي في صنع القرار الخارجي داخل النظام السياسي الأمريكي.

ثالثاً: الرقابة على السياسة الخارجية

يمارس الكونغرس الأمريكي دوراً رقابياً مهماً على توجهات السياسة الخارجية التي يقودها رئيس الدولة، وذلك في إطار نظام الضوابط والتوازنات الذي يقوم عليه النظام السياسي في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية تمتلك المبادرة في إدارة العلاقات الدولية، فإن الكونغرس يحتفظ بعدة أدوات دستورية تمكّنه من متابعة وتوجيه هذه السياسة والتأثير في مسارها.

ومن أبرز هذه الأدوات سلطة إعلان الحرب، إذ يمنح الدستور الأمريكي الكونغرس صلاحية إعلان الحرب وتنظيم القوات المسلحة. ورغم أن الرؤساء الأمريكيين غالباً ما يلجئون إلى اتخاذ قرارات عسكرية عاجلة دون إعلان حرب

رسمي، فإن هذه الصلاحية الدستورية تظل من أهم وسائل الرقابة التي تتيح للكونغرس الحدّ من توسع السلطة التنفيذية في استخدام القوة العسكرية خارج الحدود.

كما يمتلك الكونغرس ما يُعرف بسلطة "المحفظة" أو التحكم في التمويل، حيث يتوجب على الإدارة الأمريكية الحصول على موافقة الكونغرس لاعتماد الميزانيات اللازمة لتنفيذ العمليات العسكرية أو البرامج المرتبطة بالسياسة الخارجية. وتمكّن هذه الصلاحية المؤسسة التشريعية من التأثير في القرارات الخارجية من خلال تقليص التمويل أو رفضه في حال عدم توافقه مع توجهاتها أو مع المصالح الوطنية كما يراها المشرعون.

ومن جهة أخرى، يتمتع مجلس الشيوخ بسلطة الموافقة على تعيين كبار المسؤولين المرتبطين بإدارة السياسة الخارجية، مثل السفراء ووزير الخارجية وكبار القادة العسكريين. ويتيح هذا الدور للمجلس التأكد من كفاءة هؤلاء المسؤولين ومن توافق توجهاتهم السياسية مع الخطوط العامة للسياسة الخارجية التي يدعمها الكونغرس.

إضافة إلى ذلك، تلعب اللجان المتخصصة في مجلسي النواب والشيوخ، ولا سيما لجان العلاقات الخارجية، دوراً مهماً في مراقبة أداء السلطة التنفيذية من خلال جلسات الاستماع والتحقيقات البرلمانية. ففي هذه الجلسات يتم استدعاء المسؤولين الحكوميين لمساءلتهم حول القرارات والسياسات الدولية المتبعة، وهو ما يعزز مبدأ المساءلة والشفافية في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية¹.

وبذلك تمثل هذه الآليات الرقابية مجتمعة وسيلة فعالة تمكّن الكونغرس من التأثير في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتضمن في الوقت نفسه الحفاظ على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في صنع القرار الخارجي.

المطلب الثالث: المؤسسات العسكرية والأمنية

تشكل المؤسسات العسكرية والأمنية أحد الأعمدة الأساسية في بنية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، نظراً لما توفره من أدوات القوة الصلبة والناعمة التي تمكّن الدولة من حماية مصالحها الحيوية والتأثير في البيئة الدولية. ويبرز هذا الدور بشكل خاص في القضايا المرتبطة بالأمن القومي، وإدارة الأزمات الدولية، ومواجهة

¹ نفس المرجع، ص 45

التحديات التقليدية وغير التقليدية التي قد تمس مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي.

ولا يقتصر تأثير هذه المؤسسات على الجانب التنفيذي المرتبط بتنفيذ القرارات العسكرية، بل يمتد إلى مرحلة صياغة القرار نفسه، من خلال ما تقدمه من معلومات استخباراتية، وتقدير استراتيجي، وخيارات عسكرية تساعد صانع القرار على تحديد أنسب السياسات الممكنة. كما أن التطورات الدولية المتسارعة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر، أدت إلى تعزيز حضور هذه المؤسسات داخل عملية صنع السياسة الخارجية، وجعلها أكثر ارتباطاً بالقضايا الأمنية ذات الطابع العالمي.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب أهم المؤسسات العسكرية والأمنية الفاعلة في الولايات المتحدة، ممثلة في وزارة الدفاع والأجهزة الاستخباراتية، إضافة إلى تحليل دورها في معالجة القضايا الاستراتيجية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية.

أولاً: وزارة الدفاع

تأسست وزارة الدفاع الأمريكية سنة 1949، ويقع مقرها الرئيسي في ولاية فرجينيا في مبنى البنتاغون، وتعد من أهم المؤسسات المسؤولة عن إدارة الشؤون العسكرية وتنفيذ السياسات الدفاعية للولايات المتحدة. وترتبط أهمية المؤسسة العسكرية في أي دولة بطبيعة نظامها السياسي وبالدور الذي تسعى إلى أدائه على الصعيدين الإقليمي والدولي، إضافة إلى طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها وتسعى إلى التعامل معها. وفي هذا السياق تحتل المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة مكانة بارزة في عملية صنع السياسة الخارجية، إذ لا يكاد يوجد نظام سياسي آخر تلعب فيه المؤسسة العسكرية دوراً مؤثراً في هذا المجال كما هو الحال في الولايات المتحدة¹.

ويعود ذلك إلى المكانة الدولية التي احتلتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما برزت كأحدى القوتين العظميين في النظام الدولي، وهو ما أدى إلى

¹ هشام شيبات، "السياسة الخارجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب 2010-2016: الأزمة السورية نموذجاً" (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص. 15.

تصاعد سباق التسلح بينها وبين الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. وفي ظل هذه الظروف اكتسبت المؤسسة العسكرية الأمريكية دوراً مهماً في التخطيط للاستراتيجيات العسكرية ومواجهة التحديات الدولية، سواء من خلال العمل العسكري الميداني أو من خلال وضع الخطط الإستراتيجية المرتبطة بالصراع بين القوى الكبرى.

ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية في مطلع تسعينيات القرن العشرين، دخل النظام الدولي مرحلة جديدة اتسمت بتزايد انخراط الولايات المتحدة في القضايا الدولية، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق استخدام القوة العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية. وقد انعكس ذلك في تعزيز دور المؤسسة العسكرية ضمن الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى الحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي.

ويحتل وزير الدفاع موقعاً مهماً داخل هيكل السلطة التنفيذية، إذ يعد عضواً في حكومة الرئيس وعضواً في مجلس الأمن القومي، كما يقوم بدور المستشار العسكري والدفاعي للرئيس. ويتولى الوزير مسؤولية الإشراف على القوات المسلحة الأمريكية وتوجيهها بعد رئيس الدولة الذي يعد القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ثانياً: الأجهزة الاستخباراتية

تعدّ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) من أهم الأجهزة المحورية في منظومة الاستخبارات الأمريكية، حيث تمثل المصدر الأساسي للمعلومات الاستراتيجية الموجهة إلى السلطة التنفيذية. وقد لعبت دوراً بارزاً منذ بدايات الحرب الباردة، إذ اعتمدت إدارتا ترومان وأيزنهاور على هذا الجهاز في معالجة العديد من قضايا السياسة الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بالتوازن الدولي ومواجهة النفوذ السوفيتي. كما تستمر الوكالة في الوقت الراهن في أداء دور أساسي وفاعل في رسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال توفير المعلومات والتحليلات الدقيقة التي تساعد صناع القرار على فهم التطورات الدولية واتخاذ القرارات المناسبة في القضايا الاستراتيجية والأمنية¹.

¹ نريمان بن حمودة، "إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية" (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2025)، ص. 28.

تأسست وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) بموجب قانون الأمن القومي لسنة 1947، وذلك كبديل لمكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) الذي كان قد أنشئ خلال الحرب العالمية الثانية. وتُعد هذه الوكالة أحد أهم أجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة، حيث تضطلع بمجموعة واسعة من المهام الحيوية المرتبطة بالأمن القومي وصنع القرار السياسي.

وتشمل أبرز وظائف وكالة الاستخبارات المركزية تقديم المشورة لمجلس الأمن القومي، وتنسيق أنشطة أجهزة الاستخبارات المختلفة داخل الدولة، إضافة إلى جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها وتقييمها وربطها بما يخدم صناع القرار. كما تقوم الوكالة بمهام مرتبطة بالعمليات السرية مثل التجسس،

وأعمال التخريب، والعمليات الدعائية المضادة، إلى جانب تنفيذ مهام أخرى يتم تكليفها بها من طرف الرئيس الأمريكي ومجلس الأمن القومي وفقًا لمقتضيات المصلحة الوطنية¹.

وقد كان رئيس الوكالة يُعرف حتى سنة 2004 بـ"مدير الاستخبارات المركزية"، وكان يتولى مسؤولية الإشراف على تنسيق عمل أجهزة الاستخبارات الأمريكية. إلا أنه، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما اعتُبر قصورًا في الأداء الاستخباراتي، تم إصدار قانون إصلاح الاستخبارات ومكافحة الإرهاب سنة 2004، والذي أدى إلى إعادة هيكلة المنظومة الاستخباراتية الأمريكية. وبموجب هذا الإصلاح تم إلغاء منصب مدير الاستخبارات المركزية، واستحداث منصب جديد هو "مدير الاستخبارات الوطنية"، الذي أصبح يتولى مهمة التنسيق بين مختلف أجهزة الاستخبارات، بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية.

ثالثًا: دورها في القضايا الإستراتيجية

تحتل المؤسسات العسكرية والأمنية في الولايات المتحدة، وعلى رأسها وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، موقعًا محوريًا في صياغة وتوجيه السياسة

¹ هشام قدرى أحمد، مرجع سابق ص7.

الخارجية، خصوصًا في القضايا الإستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي وحماية المصالح الحيوية للدولة. ولا يقتصر دور هذه المؤسسات على التنفيذ الميداني أو جمع المعلومات، بل يمتد ليشمل المساهمة الفعلية في بلورة التوجهات الكبرى لصانع القرار السياسي على المستويين الداخلي والدولي¹.

وتتطلع وزارة الدفاع بدور أساسي في وضع الاستراتيجيات العسكرية وتحديد أولويات التدخلات الخارجية، من خلال إعداد الخطط الدفاعية وتقييم التهديدات المحتملة في مختلف مناطق العالم. كما تقدم تحليلات وتقديرات عسكرية دقيقة للسلطة التنفيذية، الأمر الذي يجعلها عنصرًا مؤثرًا في تحديد خيارات الدولة الإستراتيجية، سواء في حالات الصراع أو إدارة الأزمات أو سياسات الردع. ويزداد هذا التأثير كلما ارتبطت القضايا المطروحة بحماية الأمن القومي الأمريكي أو ضمان النفوذ الاستراتيجي في الساحة الدولية.

أما وكالة الاستخبارات المركزية، فتلعب دورًا حاسمًا في تزويد صانع القرار بالمعلومات والتحليلات الاستخباراتية المتعلقة بالتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية عبر العالم. وتستخدم هذه المعطيات في دعم القرارات الإستراتيجية، خاصة في الملفات الحساسة مثل مكافحة الإرهاب، ومراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإدارة النزاعات الدولية. كما تسهم الوكالة في تنفيذ عمليات استخباراتية سرية تُعد جزءًا من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك جمع المعلومات الإستراتيجية ودعم العمليات غير المعلنة².

ويظهر من خلال ذلك أن هناك تكاملًا وظيفيًا بين وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، حيث توفر الأولى القدرات العسكرية والتخطيط العملياتي، بينما تقدم الثانية المعلومات والتحليل الاستخباراتي الضروري لاتخاذ القرار. ويؤدي هذا التكامل إلى تعزيز قدرة الولايات المتحدة على إدارة القضايا الإستراتيجية بفعالية، ويمنح المؤسسات تأثيرًا مباشرًا في توجيه السياسة الخارجية، خاصة في الملفات المرتبطة بالأمن الدولي والتوازنات الإستراتيجية العالمية.

¹ خالد الزيات وحسين عبد القادر، مرجع سابق ص 59

² احمد شرقي، مرجع سابق ص 138.

المبحث الثاني: المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تتجاوز عملية صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الإطار الرسمي المتمثل في المؤسسات الدستورية التقليدية، لتشمل شبكة واسعة من الفاعلين غير الرسميين الذين يؤدون دورًا مؤثرًا في توجيه القرارات الإستراتيجية. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في ظل الطبيعة التعددية للنظام السياسي الأمريكي، الذي يتيح مساحة واسعة للتفاعل بين صانعي القرار ومختلف القوى المجتمعية والاقتصادية والإعلامية.

وفي هذا السياق، تبرز جماعات الضغط كأحد أهم أدوات التأثير غير الرسمي، حيث تعمل على الدفاع عن مصالحها عبر آليات متعددة داخل الكونغرس والإدارة الأمريكية. كما تُعد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) نموذجًا بارزًا لجماعات الضغط المتخصصة ذات التأثير العميق في توجيه السياسات المرتبطة بالشرق الأوسط¹.

إلى جانب ذلك، يلعب الرأي العام ووسائل الإعلام ومراكز الفكر دورًا محوريًا في تشكيل البيئة الفكرية والسياسية التي تُصاغ داخلها القرارات الخارجية، من خلال التأثير في تصورات النخب السياسية وتوجيه النقاشات العامة حول القضايا الدولية.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز هذه المؤسسات غير الرسمية، وبيان آليات تأثيرها في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال التطرق إلى جماعات الضغط، ودور AIPAC، ثم تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام ومراكز الفكر.

المطلب الأول: جماعات الضغط (اللوبيات) وتأثيرها أولاً: تعريف اللوبيات

يُستخدم مفهوم اللوبي في المجال السياسي للإشارة إلى النخب والجماعات المنظمة التي تسعى إلى التأثير في عملية صنع القرار داخل هيئة أو مؤسسة معينة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية.

¹ أ. د. عبد الغفور كريم علي ود. عمر حمدامين نورالديني، "المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية (The Essential Elements of "US Foreign Policy"، مجلة تكريت للعلوم السياسية (Tikrit Journal For Political Science)، الجامعة اللبنانية الفرنسية، العدد 9، ص: 182

ويُعرّف اللوبيات بأنها مجموعات منظمة تهدف إلى التأثير في القرارات الحكومية والتشريعات القانونية وحتى في المسارات الانتخابية، دون أن تمارس الحكم بشكل مباشر، إذ تسعى إلى توجيه النفوذ السياسي عبر آليات منظمة. وقد تعمل هذه المجموعات داخل الدولة نفسها أو خارجها، وقد تمتد أنشطتها لتخدم مصالح دول كبرى وذات تأثير دولي، حيث ترتبط عادة بفكرة أو قضية محددة، وتسعى إلى التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه يخدم تلك المصالح¹

وفي هذا السياق، قدّم Howard B. Neumann وصفًا دقيقًا لجماعات الضغط، حيث أشار إلى أنها تعبّر عن رغبات واحتياجات أعضائها، دون أن تهدف إلى تمثيل جميع المواطنين، وتسعى إلى التأثير في الموظفين العموميين لإقناعهم بعدم ملاءمة بعض التشريعات أو دعم أخرى، أو تعزيز قوانين معينة بما يخدم مصالحها الجماعية.

ثانياً: آليات التأثير

تُعد اللوبيات في كثير من الحالات قريبة من مراكز القرار السياسي مثل الحكومة والبرلمان، كما ترتبط بالمجتمع من خلال قنوات متعددة، مما يجعلها حلقة وصل بين المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، وبين السلطات التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى. فهي تضغط من أجل تحقيق مطالب معينة، وفي الوقت نفسه قد تساهم في تهدئة التوترات الاجتماعية عند حدوث أزمات، وهو ما يبرز الدور الوظيفي المزدوج لها في الحفاظ على الاستقرار السياسي داخل الدولة.

تعتمد جماعات الضغط (اللوبيات) على مجموعة من الوسائل التي تمكّنها من التأثير في عملية صنع القرار السياسي داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة. ومن أبرز هذه الوسائل التواصل المباشر مع صناع القرار، حيث تسعى هذه الجماعات إلى إقامة علاقات مستمرة مع أعضاء الكونغرس والمسؤولين الحكوميين بهدف التأثير في مواقفهم السياسية وتوجيه قراراتهم.

كما تعتمد جماعات الضغط على تقديم المعلومات والدراسات المتخصصة إلى اللجان البرلمانية، إذ تعمل على تزويد المشرعين بالتقارير والخبرات التي تساعدهم في صياغة القوانين والسياسات العامة، وهو ما يمنح هذه الجماعات قدرة على التأثير في مضمون التشريعات المطروحة للنقاش.

¹ John. J. Mearshelmer and Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy (London: Macmillan, 2007).

وُتعد المشاركة غير المباشرة في العملية الانتخابية من أهم أدوات التأثير، حيث تقدم جماعات الضغط الدعم المالي والتنظيمي للمرشحين الذين يتبنون مواقف تتوافق مع مصالحها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على التأثير في توجهات السياسيين بعد وصولهم إلى مواقع السلطة.

إضافة إلى ذلك، تلجأ اللوبيات إلى التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام والحملات الدعائية، بهدف خلق بيئة سياسية واجتماعية داعمة لمواقفها، وهو ما ينعكس بدوره على مواقف صناع القرار الذين يتأثرون بتوجهات الرأي العام.

كما تقوم بعض جماعات الضغط بتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات السياسية التي تجمع بين الخبراء وصناع القرار وممثلي المصالح المختلفة، مما يتيح لها عرض رؤيتها للقضايا المطروحة وتوسيع شبكة علاقاتها داخل دوائر صنع القرار.

ثالثاً: نماذج من اللوبيات المؤثرة

تتعدد جماعات الضغط في الولايات المتحدة وتتنوع مجالات نشاطها، حيث تمثل مصالح اقتصادية أو عرقية أو أيديولوجية مختلفة، وتسعى جميعها إلى التأثير في عملية صنع القرار السياسي بما يخدم أهدافها الخاصة. ومن بين هذه الجماعات تبرز عدة نماذج تُعد من أكثر اللوبيات تأثيراً في الحياة السياسية الأمريكية.¹

من أبرز هذه اللوبيات اللوبي الإسرائيلي الذي يُعد من أكثر جماعات الضغط نشاطاً وتأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط. ويضم هذا اللوبي مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل على تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويأتي في مقدمتها American Israel Public Affairs Committee، التي تُعد من أقوى جماعات الضغط في واشنطن، حيث تسعى إلى التأثير في الكونغرس والإدارة الأمريكية لضمان استمرار الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل.

كما يُعد اللوبي الاقتصادي أو لوبي الشركات الكبرى من النماذج المؤثرة في السياسة الأمريكية، حيث تمارس الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى ضغوطاً على صناع القرار من أجل حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية، سواء داخل الولايات المتحدة أو في علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

ومن جهة أخرى يظهر اللوبي العربي الذي تشكل في الولايات المتحدة بهدف الدفاع عن القضايا العربية والتأثير في توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط. ويضم هذا اللوبي مجموعة من المنظمات، من بينها Arab American Institute التي تسعى إلى تعزيز مشاركة الأمريكيين من أصل عربي في الحياة السياسية الأمريكية والتأثير في السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط.¹

المطلب الثاني: دور لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "AIPAC" في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية

تلعب لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) دورًا محوريًا في توجيه وصناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث تأسست سنة 1954 وتم تسجيلها رسميًا ضمن جماعات الضغط في الولايات المتحدة بوصفها لوبيًا صهيونيًا يعمل داخل الإطار القانوني الأمريكي. وقد تمثل الهدف الأساسي المعلن لهذه اللجنة في تعزيز الدعم الاقتصادي الأمريكي للكيان الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يشير John J. Mearsheimer و Stephen M. Walt في دراستهما المعنونة *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* إلى أن جوهر السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يركز على طبيعة العلاقة الوثيقة مع إسرائيل. ويؤكد الباحثان أن الدعم الأمريكي لإسرائيل، رغم تبريره في كثير من الأحيان باعتبارات إستراتيجية أو أخلاقية، إلا أنه يعود بدرجة كبيرة إلى تأثير "لوبي إسرائيل" داخل دوائر صنع القرار الأمريكية.

أولاً: نشأتها

تعود نشأة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية American Israel Public Affairs Committee إلى بدايات خمسينيات القرن العشرين في إطار تنامي نشاط جماعات الضغط داخل النظام السياسي الأمريكي. وقد أتاح القانون الأمريكي الصادر سنة 1946 لمختلف الجماعات الاجتماعية والعرقية تنظيم أنفسها في شكل منظمات ضغط تسعى للتأثير في السياسات العامة وصنع القرار السياسي.

وفي هذا السياق برز دور الناشط الصهيوني الأمريكي Isaiah L. Kenen الذي عمل منذ سنة 1951 على تنظيم نشاط جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، وذلك بعد مشاورات مع عدد من القادة الإسرائيليين، من بينهم

¹ عاهد مسلم المشاقبه، "اللوبي العربي في أمريكا - أزمة الهوية وغياب التأثير"، مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية)، السنة التاسعة، العدد 27 (جوان 2017): ص. 8

Abba Eban و Moshe Sharett وقد تمثل الهدف الأساسي من هذه الجهود في إنشاء إطار تنظيمي قادر على التأثير في الكونغرس والإدارة الأمريكية من أجل تعزيز الدعم السياسي والاقتصادي لإسرائيل.

وفي سنة 1959 تم اعتماد الاسم الرسمي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، لتتحول إلى إحدى أبرز جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة.³ وفي الثالث من يناير/كانون الثاني 1963 سُجلت اللجنة رسميًا كمنظمة مستقلة وفق القوانين الأمريكية، وبدأت منذ ذلك الحين في توسيع نشاطها داخل المؤسسات السياسية الأمريكية، ولا سيما الكونغرس، إضافة إلى توسيع حضورها في الجامعات ومراكز التأثير السياسي بهدف تعزيز العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل.¹

ومع مرور الوقت أصبحت اللجنة من أهم المنظمات المؤثرة في الحياة السياسية الأمريكية، حيث تعتمد على شبكة واسعة من الأعضاء والداعمين، وتعمل على تنسيق نشاط العديد من المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة بهدف دعم السياسات المؤيدة لإسرائيل داخل دوائر صنع القرار الأمريكي.

ثانياً: أهدافها

تسعى لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة أساساً بدعم إسرائيل داخل النظام السياسي الأمريكي. ومن أبرز هذه الأهداف:

1. تأمين الدعم المالي والاقتصادي لإسرائيل من خلال الضغط على الإدارة الأمريكية والكونغرس لزيادة المساعدات المالية والقروض والهبات المقدمة لها.²

2. تعميق التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل والعمل على ترسيخ العلاقة بين البلدين باعتبار إسرائيل حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

¹ دعاء حسين كرنوت، مرجع سابق ص15

² نور الدين فلاك، اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة "أيباك" وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية وأثر ذلك على القضية الفلسطينية خلال إدارة بوش الابن 2000-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2016/1438 م، ص: 40

3. التأثير في التشريعات والقرارات السياسية الأمريكية عبر الضغط على الكونغرس لمنع صدور قوانين أو قرارات قد تضر بإسرائيل أو تؤثر سلبًا في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية.

4. تعزيز صورة إسرائيل داخل السياسة الأمريكية من خلال إبراز دورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة وكدولة ديمقراطية في الشرق الأوسط بما يتوافق مع المصالح الأمريكية في المنطقة.

5. مواجهة أي تقارب أمريكي مع دول عربية في حال اعتُبر ذلك التقارب مضرًا بالمصالح الإسرائيلية، والعمل على توجيه السياسة الأمريكية بما يحافظ على التفوق الاستراتيجي لإسرائيل.

ثالثًا: وسائل تأثيرها في صنع القرار

تعتمد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية American Israel Public Affairs Committee على مجموعة من الوسائل التي تمكّنها من التأثير في عملية صنع القرار داخل الولايات المتحدة. ومن أهم هذه الوسائل التأثير في الانتخابات الرئاسية والتشريعية عبر دعم المرشحين المتعاطفين مع سياساتها، إذ تسعى إلى الحصول على تعهدات من المرشحين بدعم إسرائيل مقابل المساندة السياسية والانتخابية. كما تعمل على إيصال شخصيات قريبة من توجهاتها إلى مواقع مؤثرة داخل الإدارة الأمريكية بما يسمح لها بالتأثير في القرارات الصادرة عن البيت الأبيض.

إضافة إلى ذلك، تمارس اللجنة تأثيرها داخل الكونغرس الأمريكي ومجلس الشيوخ من خلال شبكة واسعة من العلاقات والاتصالات السياسية، مستفيدة من طبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي يسمح لجماعات الضغط بممارسة نشاطها والتأثير في التشريعات والسياسات العامة. كما تستخدم الموارد المالية لدعم الحملات الانتخابية للمرشحين المؤيدين لإسرائيل، الأمر الذي يعزز قدرتها على التأثير في اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

رابعًا: دورها في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

يتجلى هذا الدور من خلال نشاطها المكثف في التأثير على القرارات السياسية والتشريعية داخل الولايات المتحدة، خاصة في القضايا المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث عملت اللجنة على تعبئة أدواتها السياسية والإعلامية لدعم الموقف الإسرائيلي داخل واشنطن، إضافة إلى ممارسة الضغط على أعضاء الكونغرس وصناع القرار لضمان استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل.

كما استخدمت اللجنة نفوذها في المجال الانتخابي من خلال إنفاق مالي كبير لدعم المرشحين المؤيدين لإسرائيل ومعاقبة الأصوات السياسية المنتقدة لسياساتها، إذ تجاوز الإنفاق المرتبط بها خلال دورة الانتخابات الأمريكية لعام 2024 أكثر من مائة مليون دولار، استُخدم جزء كبير منه في دعم حلفاء إسرائيل داخل الكونغرس. وإلى جانب ذلك، عملت اللجنة على الترويج لتشريعات داعمة لإسرائيل داخل الكونغرس، وضمان استمرار المساعدات العسكرية والأمنية لها ضمن قوانين كبرى مثل قانون تفويض الدفاع الوطني.

كذلك نشطت اللجنة في المجال الإعلامي من خلال توفير مواد وخطابات إعلامية موجهة تهدف إلى تعزيز الرواية الإسرائيلية في وسائل الإعلام الأمريكية والتأثير في النقاشات السياسية المرتبطة بالحرب على غزة. كما دعمت جهوداً سياسية وتشريعية للضغط على بعض الدول الإقليمية، مثل قطر، في إطار السعي للتأثير في مواقفها المتعلقة بحركة حماس. وبذلك يتضح أن نشاط اللجنة يتجاوز مجرد الضغط السياسي التقليدي ليشمل مجالات متعددة تسهم في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية بما يعزز التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

المطلب الثالث: الرأي العام، وسائل الإعلام، ومراكز الفكر (Think Tanks)

يعتبر الرأي العام ووسائل الإعلام ومراكز الفكر من أهم الفواعل غير الرسمية التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. فالنظام السياسي الأمريكي يقوم على التعددية السياسية وحرية التعبير، الأمر الذي يسمح لعدد كبير من الفاعلين غير الحكوميين بالمشاركة في التأثير على التوجهات العامة للسياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن القرار النهائي في هذا المجال يعود إلى المؤسسات الرسمية مثل الرئيس والكونغرس، فإن البيئة السياسية والفكرية التي تتخذ فيها هذه القرارات تتشكل إلى حد كبير بفعل تأثير الرأي العام، والتغطية الإعلامية،

والدراسات والتحليلات التي تقدمها مراكز الأبحاث. ومن ثمّ فإن هذه العوامل مجتمعة تساهم في توجيه النقاشات العامة حول القضايا الدولية، وتؤثر في أولويات صناع القرار وفي طبيعة السياسات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تعاملها مع القضايا العالمية.

أولاً: تأثير الرأي العام

يُعد الرأي العام من العوامل المهمة التي تؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في ظل الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الأمريكي الذي يضع أهمية كبيرة لمواقف المواطنين واتجاهاتهم. إذ يسعى صناع القرار في كثير من الأحيان إلى مراعاة توجهات الرأي العام عند اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالقضايا الدولية، وذلك لتجنب فقدان الدعم الشعبي أو التعرض لانتقادات سياسية قد تؤثر في مستقبلهم الانتخابي.¹

ويتجلى تأثير الرأي العام بوضوح في القضايا التي تحظى باهتمام واسع لدى المجتمع الأمريكي، مثل الحروب والأزمات الدولية والاتفاقيات الدولية الكبرى. ففي مثل هذه الحالات يمكن أن يشكل الضغط الشعبي عاملاً مهماً في توجيه قرارات الحكومة، حيث قد يؤدي رفض الرأي العام لسياسة معينة إلى إعادة النظر فيها أو تعديلها. وقد ظهر ذلك في عدد من الحالات التاريخية، مثل المعارضة الشعبية الواسعة للحرب الأمريكية في فيتنام، والتي ساهمت في دفع الإدارة الأمريكية إلى إنهاء مشاركتها العسكرية هناك.

كما تلعب استطلاعات الرأي دوراً مهماً في قياس اتجاهات الرأي العام تجاه القضايا الدولية، إذ تعتمد المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة على نتائج هذه الاستطلاعات لفهم مواقف المواطنين وتوقع ردود أفعالهم تجاه السياسات الخارجية المختلفة. ومن خلال هذه المؤشرات يسعى صناع القرار إلى صياغة سياسات تتوافق مع الاتجاهات العامة للمجتمع الأمريكي أو على الأقل لا تتعارض معها بشكل كبير.²

ومن جهة أخرى، لا يقتصر تأثير الرأي العام على التعبير المباشر عن المواقف السياسية، بل يمتد إلى المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة مثل التظاهرات والاحتجاجات والحملات المدنية، والتي يمكن أن تمارس ضغطاً إضافياً على صناع

¹ عماد بركات، مرجع سابق ص124

² عماد بركات، مرجع سابق ص125

القرار. كما أن الانتخابات تمثل إحدى أهم الوسائل التي يستطيع المواطنون من خلالها التأثير في توجهات السياسة الخارجية، إذ يمكنهم اختيار المرشحين الذين يتبنون مواقف تتوافق مع رؤيتهم للقضايا الدولية.

ثانيًا: دور وسائل الإعلام

تُعد وسائل الإعلام من أبرز الأدوات التي تسهم في تشكيل الرأي العام والتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تقوم بدور مهم في نقل المعلومات المتعلقة بالأحداث الدولية وتحليلها وتفسيرها للجمهور. ومن خلال التغطية الإعلامية للقضايا العالمية يتم تشكيل صورة معينة عن هذه القضايا في أذهان المواطنين، وهو ما قد يؤثر في مواقفهم تجاهها وفي طبيعة الضغوط التي يمارسونها على صناع القرار.

كما يمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر في أولويات السياسة الخارجية من خلال التركيز على قضايا معينة وإعطائها مساحة واسعة من التغطية، وهو ما يؤدي إلى جذب اهتمام الرأي العام وصناع القرار إليها. وفي بعض الحالات قد تؤدي التغطية الإعلامية المكثفة لأزمة دولية معينة إلى دفع الحكومة الأمريكية إلى التدخل أو اتخاذ موقف سياسي محدد تجاهها. ويُعرف هذا التأثير في بعض الأدبيات السياسية بما يسمى "تأثير وسائل الإعلام" في السياسة الخارجية.

إضافة إلى ذلك، تؤدي وسائل الإعلام دورًا مهمًا في مراقبة أداء الحكومة وانتقاد السياسات الخارجية، وهو ما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل النظام السياسي الأمريكي. فالتقارير الصحفية والتحقيقات الإعلامية قد تكشف عن أخطاء أو إخفاقات في إدارة الأزمات الدولية، الأمر الذي قد يدفع المسؤولين إلى إعادة تقييم سياساتهم أو تعديلها¹.

ثالثًا: مراكز البحث (Think Tanks)

تمثل مراكز الفكر أو مراكز الأبحاث أحد أهم الفاعلين غير الحكوميين في مجال السياسة الخارجية الأمريكية. فهي مؤسسات بحثية مستقلة تضم خبراء ومتخصصين في مجالات السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، وتعمل على إعداد الدراسات والتحليلات والتقارير التي تهدف إلى تقديم توصيات لصناع القرار بشأن كيفية التعامل مع مختلف القضايا الدولية.

¹ آية محمد العزاوي، مرجع سابق ص 125

وتتمتع هذه المراكز بتأثير كبير في عملية صنع السياسة الخارجية بسبب علاقاتها الوثيقة بالمؤسسات الحكومية والجامعات ووسائل الإعلام. فكثيراً ما يتم الاستعانة بخبراء هذه المراكز كمستشارين للحكومة أو كشهود في جلسات الاستماع التي يعقدها الكونغرس لمناقشة القضايا الدولية. كما ينتقل بعض الخبراء بين العمل في مراكز الأبحاث والمناصب الحكومية، وهو ما يعزز العلاقة بين المعرفة الأكاديمية وصنع القرار السياسي.¹

ومن أبرز مراكز الفكر المؤثرة في الولايات المتحدة Brookings Institution الذي يعد من أقدم وأهم مراكز الدراسات في مجال السياسة العامة، و Council on Foreign Relations التي تُعنى بدراسة قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، إضافة إلى Heritage Foundation الذي يركز على تقديم دراسات وسياسات تتوافق مع التوجهات المحافظة في السياسة الأمريكية.

وتسهم هذه المراكز في توجيه النقاشات السياسية حول القضايا الدولية من خلال إصدار التقارير والدراسات وتنظيم الندوات والمؤتمرات التي تجمع بين الخبراء وصناع القرار. كما تلعب دوراً مهماً في تكوين النخب الفكرية والسياسية التي تشارك لاحقاً في إدارة مؤسسات الدولة، الأمر الذي يجعلها أحد العناصر المؤثرة في صياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على المدى الطويل.

المبحث الثالث: آليات وتفاعلات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تتسم عملية صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة عالية من التعقيد والتداخل المؤسسي، نتيجة طبيعة النظام السياسي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتعدد الفاعلين المشاركين في عملية اتخاذ القرار. فإلى جانب المؤسسات الرسمية التي منحها الدستور صلاحيات واضحة في إدارة العلاقات الخارجية، مثل الرئاسة والكونغرس والمؤسسات الدبلوماسية والعسكرية، يبرز أيضاً دور مجموعة من الفاعلين غير الرسميين الذين يسهمون في التأثير على توجهات السياسة الخارجية، كالرأي العام ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث.

ويؤدي هذا التعدد في الجهات المؤثرة إلى نشوء شبكة من التفاعلات المستمرة التي تحدد طبيعة القرار الخارجي الأمريكي، حيث تتكامل الأدوار أحياناً بين

¹ غريب حكيم، مرجع سابق ص8.

المؤسسات المختلفة، بينما يظهر في أحيان أخرى نوع من التنافس أو التداخل في الصلاحيات. كما أن هذه العملية لا تتم في إطار ثابت، بل تتأثر بالظروف السياسية الداخلية والتطورات الدولية، الأمر الذي يجعل عملية صنع السياسة الخارجية عملية ديناميكية تتغير تبعاً لموازن القوة والضغط السياسية المختلفة.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تحليل آليات وتفاعلات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتحديد حدود صلاحيات هذه المؤسسات، إضافة إلى تقييم فعالية عملية صنع القرار الخارجي في ضوء نقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجهها في السياق الدولي المعاصر.

المطلب الأول: تفاعل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

تقوم عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية على شبكة معقدة من التفاعلات بين المؤسسات الرسمية للدولة من جهة، وعدد من الفاعلين غير الرسميين من جهة أخرى. ويؤدي هذا التداخل إلى تشكيل بيئة سياسية متعددة المستويات، حيث لا ينفرد طرف واحد بصنع القرار، بل تتوزع الأدوار بين جهات دستورية تمتلك السلطة القانونية، وأطراف غير رسمية تمارس تأثيراً غير مباشر على توجهات السياسة الخارجية. ويعكس هذا التفاعل طبيعة النظام السياسي الأمريكي القائم على التوازن بين السلطات والانفتاح النسبي على مختلف الفاعلين داخل المجتمع السياسي.

أولاً: تكامل الأدوار

يقوم نظام صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة على مبدأ التكامل الوظيفي بين المؤسسات الرسمية والفاعلين غير الرسميين، وهو ما يجعل القرار الخارجي نتاجاً لتفاعل مؤسسي ومعرفي واسع وليس فعلاً منفرداً لمؤسسة واحدة. فبحسب روبرت كيوهان وروزماري كيوهان، فإن السياسة العالمية الحديثة لا تُفهم من خلال الدولة وحدها، بل من خلال "شبكات معقدة من الفاعلين" تتداخل فيها المؤسسات الحكومية مع الفاعلين غير الحكوميين في عملية صنع القرار.

في هذا الإطار، تتولى المؤسسات الرسمية مثل الرئاسة ووزارة الخارجية والكونغرس تحديد التوجهات العامة واتخاذ القرار النهائي، بينما توفر المؤسسات غير الرسمية الدعم المعرفي والتحليلي. ويبرز هنا دور مراكز الفكر في الولايات المتحدة، حيث يشير دونالد أبلسون (Donald Abelson) إلى أن مراكز الأبحاث

في واشنطن تمثل “حلقة وصل بين المعرفة الأكاديمية وصناع القرار”، إذ تسهم في صياغة البدائل السياسية وتقديم الخبرة التحليلية التي تعتمد عليها الإدارة الأمريكية في التعامل مع القضايا الدولية.

وتُعد مؤسسات مثل Council on Foreign Relations وBrookings Institution من أبرز الفاعلين في هذا المجال، حيث تقدم تحليلات إستراتيجية تُستخدم في النقاشات داخل الكونغرس والبيت الأبيض، كما يشارك عدد من خبراءها في اللجان الاستشارية الحكومية، مما يعزز اندماجها في عملية صنع القرار الخارجي.¹

إلى جانب ذلك، يوضح جوزيف ناي (Joseph Nye) أن وسائل الإعلام والرأي العام يشكلان ما يُعرف بالقوة الناعمة داخل النظام السياسي الأمريكي، حيث يؤثران في توجهات السياسة الخارجية من خلال تشكيل الإدراك العام للقضايا الدولية، وهو ما يدفع صناع القرار إلى مراعاة هذه الاتجاهات عند صياغة السياسات الخارجية.²

وبناءً على ذلك، فإن تكامل الأدوار في السياسة الخارجية الأمريكية يقوم على شبكة مترابطة تشمل المؤسسات الدستورية من جهة، والمؤسسات الفكرية والإعلامية والمجتمعية من جهة أخرى، حيث يسهم كل طرف في مرحلة معينة من مراحل صناعة القرار، بما يؤدي إلى إنتاج سياسة خارجية تعكس تفاعلاً بين المعرفة والسلطة والضغط المجتمعي.

ثانياً: حدود التأثير

تخضع عملية تأثير الفاعلين غير الرسميين في السياسة الخارجية الأمريكية إلى حدود واضحة يفرضها النظام الدستوري والمؤسساتي للولايات المتحدة، حيث تبقى السلطة النهائية في اتخاذ القرار بيد المؤسسات الرسمية، وعلى رأسها الرئيس والكونغرس. ويؤكد محمد السيد سليم أن السياسة الخارجية في الولايات المتحدة تُدار ضمن “إطار مؤسسي متشابك” يحدد بدقة صلاحيات كل فاعل، بما يمنع أي طرف غير رسمي من امتلاك سلطة تقريرية مباشرة في القرارات الخارجية.³

¹ James McGann, *Think Tanks and Policy Advice in the U.S.* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2007), 41–44.

² Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004), 31–34.

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 208.

وفي هذا السياق، يوضح عبد الحميد عبد الرحمن شرقي أبن الفاعلين غير الرسميين مثل وسائل الإعلام ومراكز الفكر وجماعات الضغط يمارسون تأثيرًا غير مباشر على السياسة الخارجية، إلا أن هذا التأثير يظل مقيدًا بقدرتهم على الوصول إلى صناع القرار أو التأثير في الرأي العام، دون امتلاك سلطة دستورية ملزمة. فمراكز الفكر، رغم دورها في تقديم الدراسات والتوصيات، لا تستطيع فرض السياسات، بل تقتصر وظيفتها على تقديم بدائل تحليلية قد يتم اعتمادها أو تجاهلها وفق تقدير صناع القرار.

كما أن وسائل الإعلام، رغم قدرتها على تشكيل النقاش العام، تبقى محدودة التأثير في القرارات النهائية، إذ قد يتغير تأثيرها تبعًا لدرجة اهتمام الإدارة الأمريكية بالقضية المطروحة. ويشير حسن أبو طالب إلى أن تأثير الإعلام في السياسة الخارجية يرتبط أساسًا بمدى "تفاعل النخبة السياسية مع التغطية الإعلامية" وليس بقدرة الإعلام على توجيه القرار بشكل مباشر.¹

أما جماعات الضغط، فإن تأثيرها يظل مرتبطًا بقدرتها على بناء علاقات داخل المؤسسات السياسية، خاصة الكونغرس، إلا أنها لا تمتلك أي صلاحيات قانونية في اتخاذ القرار. ولذلك فإن دورها يظل في إطار الضغط والتأثير وليس في إطار الإلزام أو توجيه المباشر للسياسة الخارجية.

وبناءً على ذلك، فإن حدود التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية تعكس طبيعة النظام السياسي القائم على الفصل بين السلطات، حيث تُمنح المؤسسات غير الرسمية دورًا مؤثرًا لكنه غير حاسم، بينما تبقى السلطة الفعلية في يد المؤسسات الدستورية التي تحتكر القرار النهائي.

ثالثًا: ديناميكية اتخاذ القرار

تتسم عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بطابع ديناميكي متغير، يقوم على التفاعل المستمر بين المؤسسات الرسمية من جهة، والفاعلين غير الرسميين من جهة أخرى، ضمن سياق سياسي ودولي متحرك. ويشير محمد السيد سليم إلى أن عملية صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة لا تتم بشكل خطي أو ثابت، بل تمر عبر "مراحل متعددة من التشاور والتأثير المتبادل" بين الرئاسة

¹ أ.د. عبد الغفور كريم علي ود. عمر حمدامين (The Essential Elements of "US Foreign Policy)، مجلة تكريت للعلوم السياسية (Tikrit Journal For Political Science)، الجامعة اللبنانية الفرنسية، العدد 9، ص: 1194.

والكونغرس والأجهزة التنفيذية المختلفة، وهو ما يجعل القرار النهائي نتيجة مسار تراكمي أكثر منه قرارًا لحظيًا.¹

وفي حالات الأزمات الدولية، تميل هذه الديناميكية إلى تعزيز دور السلطة التنفيذية، خاصة الرئيس، باعتباره القائد الأعلى للسياسة الخارجية والقوات المسلحة، حيث تسمح الظروف الاستثنائية باتخاذ قرارات سريعة دون انتظار توافق موسع بين مختلف المؤسسات. ويؤكد عبد الحميد عبد الرحمن شرقي أن الأزمات الدولية تؤدي غالبًا إلى "توسع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب باقي الفاعلين"، نظرًا لحاجة الدولة إلى سرعة الاستجابة في البيئة الدولية.

أما في الظروف العادية، فإن ديناميكية اتخاذ القرار تتسم بدرجة أكبر من التشاور والتوازن بين المؤسسات، حيث تتداخل مساهمات وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونغرس، إلى جانب تأثير مراكز الفكر ووسائل الإعلام في تشكيل بيئة القرار. وفي هذا السياق، يوضح حسن أبو طالب أن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بتعدد مراكز التأثير، مما يجعل القرار النهائي نتاج "تفاعل مؤسسي ومجتمعي معقد" وليس نتيجة إرادة مؤسسة واحدة.

كما تلعب مراكز الفكر دورًا مهمًا في هذه الديناميكية من خلال تقديم بدائل سياسية وتقييم الخيارات المتاحة أمام صناع القرار، مما يساهم في توجيه النقاش داخل دوائر صنع القرار دون أن تفرض نتائج محددة. وبالتالي فإن عملية اتخاذ القرار تتسم بكونها مرنة ومتغيرة، تتأثر بطبيعة القضية المطروحة وبدرجة الضغط السياسي والإعلامي والمجتمعي المحيط بها.

وبناءً على ذلك، فإن ديناميكية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعكس طبيعة النظام السياسي القائم على التوازن بين المؤسسات والتفاعل المستمر بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، مما يجعل القرار الخارجي عملية مركبة تتغير وفق السياقات الداخلية والدولية.

المطلب الثاني: حدود وصلاحيات المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تثير عملية تحديد حدود وصلاحيات المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إشكالية مركزية تتعلق بكيفية توزيع السلطة داخل نظام سياسي يقوم على

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 215-216.

التوازن والفصل بين السلطات. فصناعة القرار الخارجي في الولايات المتحدة لا تتم داخل مؤسسة واحدة، بل تتشكل عبر شبكة معقدة من العلاقات بين الرئاسة والكونغرس والأجهزة التنفيذية، حيث تمتلك كل جهة أدوات تأثير وصلاحيات دستورية محددة، لكنها في الوقت نفسه تبقى مرتبطة ببقية الفاعلين داخل النظام¹.

هذا التداخل بين الاختصاصات يجعل السياسة الخارجية مجالاً ديناميكياً تتقاطع فيه الإرادات السياسية والمصالح المؤسسية، بدل أن تكون عملية خطية بسيطة. لذلك فإن فهم هذا البعد المؤسسي لا يقتصر على معرفة من يملك القرار، بل يمتد إلى كيفية تفاعل هذه المؤسسات فيما بينها، وكيف يُعاد تشكيل القرار الخارجي عبر التوازنات والصراعات والتفاهات التي تحكم النظام السياسي الأمريكي².

أولاً: التوزيع الدستوري للاختصاصات

أساسي ينعكس بشكل مباشر على طريقة توزيع الاختصاصات في مجال السياسة الخارجية، حيث لا تحتكر جهة واحدة القرار الخارجي، بل تتقاسمه مؤسسات متعددة وفق صلاحيات محددة بدقة داخل الدستور. ويهدف هذا التوزيع إلى منع التمرکز المفرط للسلطة، وضمان وجود رقابة متبادلة بين المؤسسات، بما يحافظ على التوازن داخل عملية صنع القرار.

في هذا السياق، تحتل السلطة التنفيذية، ممثلة في رئيس الجمهورية، موقعاً محورياً في إدارة السياسة الخارجية، إذ يُعد الرئيس المسؤول الأول عن تمثيل الدولة في العلاقات الدولية، ويملك صلاحية التفاوض مع الدول الأخرى وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات، إضافة إلى كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة. كما يمتلك الرئيس هامشاً واسعاً في إدارة الأزمات الدولية واتخاذ قرارات سريعة في الحالات الطارئة، وهو ما يعزز من مركزه داخل النظام السياسي الخارجي.

في المقابل، يحتفظ الكونغرس الأمريكي بدور تشريعي ورقابي مهم في مجال السياسة الخارجية، حيث لا يمكن تفعيل المعاهدات الدولية إلا بعد موافقته، كما يملك سلطة أساسية في اعتماد الميزانية العامة، بما في ذلك ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية. إضافة إلى ذلك، يمارس الكونغرس دوراً رقابياً من خلال اللجان

¹ آية محمد العزاوي، مرجع سابق ص55

² محمد السيد سليم، مرجع سابق ص205.

المختصة والاستجابات السياسية، مما يمنحه قدرة على التأثير في توجيه السياسة الخارجية ومساءلة السلطة التنفيذية.

ويؤكد محمد السيد سليم في كتابه *تحليل السياسة الخارجية* أن النظام الأمريكي لا يقوم على الفصل الصارم بين السلطات، بل على "تداخل وظيفي وتوازن متبادل"، حيث ترتبط صلاحيات الرئيس والكونغرس ببعضها بشكل يجعل القرار الخارجي نتيجة تفاعل مؤسسي مستمر وليس قرارًا منفردًا¹. وفي الاتجاه نفسه، يوضح عبد الحميد عبد الرحمن شرقي أن توزيع الاختصاصات في السياسة الخارجية الأمريكية يعكس طبيعة نظام يقوم على "المشاركة في صنع القرار بين أكثر من مركز سلطة"، مما يحد من قدرة أي مؤسسة على الانفراد بتحديد التوجهات الخارجية للدولة.

هذا التوزيع لا يهدف فقط إلى تنظيم السلطة، بل أيضًا إلى خلق نوع من الرقابة السياسية المتبادلة، بحيث يتم ضبط قرارات السياسة الخارجية عبر توازن بين الحاجة إلى الفاعلية في التنفيذ من جهة، وضمان الشرعية السياسية من جهة أخرى. وهو ما يجعل عملية صنع القرار الخارجي عملية مركبة، تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والمؤسسية والسياسية في آن واحد.

وبالتالي، فإن التوزيع الدستوري للاختصاصات في السياسة الخارجية الأمريكية لا يمكن فهمه كفصل جامد بين السلطات، بل كنظام ديناميكي يقوم على التوازن والتكامل والتقييد المتبادل، بما يضمن أن القرار الخارجي ينتج عن عملية تفاوض مؤسسي مستمر بين الرئيس والكونغرس ضمن إطار دستوري مرن.

ثانيا : التداخل بين السلطات

على الرغم من أن الدستور الأمريكي يحدد بشكل واضح توزيع الاختصاصات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في مجال السياسة الخارجية، فإن التطبيق العملي يكشف عن وجود تداخل واسع بين هذه الصلاحيات، وهو ما يجعل عملية صنع القرار الخارجي عملية مركبة لا تخضع لحدود صارمة بين المؤسسات. ويعود هذا التداخل إلى طبيعة النظام السياسي الأمريكي القائم على مبدأ "الضبط والتوازن" الذي يسمح لكل سلطة بممارسة نوع من التأثير على صلاحيات السلطة الأخرى.

فالرئيس الأمريكي، رغم امتلاكه صلاحيات واسعة في إدارة العلاقات الخارجية، قد يتجاوز في بعض الحالات الحاجة إلى موافقة الكونغرس من خلال

استخدام آليات تنفيذية مثل الاتفاقيات التنفيذية (Executive Agreements) ، أو عبر صلاحياته كقائد أعلى للقوات المسلحة في حالات الأزمات. وفي المقابل، يحتفظ الكونغرس بأدوات ضغط مؤثرة، مثل التحكم في الميزانية، ورفض أو تعديل السياسات الخارجية، واستدعاء المسؤولين التنفيذيين للمساءلة عبر لجانه المتخصصة

ويشير محمد السيد سليم إلى أن هذا التداخل بين السلطات لا يُعد خللاً في النظام، بل هو جزء من بنيته الدستورية التي تقوم على "تداخل وظيفي بين المؤسسات"، حيث لا يمكن لأي مؤسسة ممارسة صلاحياتها بمعزل عن الأخرى، خاصة في مجال السياسة الخارجية الذي يتطلب تنسيقاً دائماً بين المستويات المختلفة للسلطة.

كما يوضح عبد الحميد عبد الرحمن شرقي أن التداخل بين السلطات في السياسة الخارجية الأمريكية يؤدي إلى نشوء "مساحات مشتركة لصنع القرار"، تتقاطع فيها صلاحيات الرئيس والكونغرس والأجهزة التنفيذية، مما يجعل القرار النهائي نتاج تفاوض مستمر وليس قراراً أحادي المصدر¹. وهذا التداخل يتجلى بشكل أكبر في القضايا الدولية الكبرى، حيث تتداخل الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية، مما يفرض على المؤسسات المختلفة التنسيق فيما بينها رغم وجود اختلافات في الرؤى أحياناً.

وبالتالي، فإن التداخل بين السلطات في السياسة الخارجية الأمريكية يعكس طبيعة نظام سياسي مرن يقوم على توزيع غير صارم للاختصاصات، حيث تتقاسم المؤسسات الرسمية أدواراً متداخلة تسمح بإنتاج قرار خارجي يقوم على التفاعل والتفاوض المستمر بدل الفصل التام بين الصلاحيات.

ثالثاً: إشكالية الصراع أو التعاون المؤسسي

تقوم العلاقة بين المؤسسات الأمريكية المعنية بصنع السياسة الخارجية على نمط معقد يجمع بين التعاون والصراع في آن واحد، وهو ما يعكس طبيعة النظام السياسي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات وآليات الضبط والتوازن. فعملية صنع القرار الخارجي لا تتم داخل مؤسسة واحدة، بل عبر تفاعل مستمر بين الرئاسة

¹ أحمد شرقي، مرجع سابق ص 75.

والكونغرس والأجهزة التنفيذية، مما يجعل هذه العملية قائمة على التفاوض المستمر وإعادة توزيع النفوذ بين الفاعلين المؤسسيين¹.

فعلى مستوى التعاون، تتقارب المؤسسات الرسمية عندما تتطلب القضايا الخارجية مواقف موحدة، خصوصًا في القضايا المرتبطة بالأمن القومي أو الأزمات الدولية الكبرى. في مثل هذه الحالات، يتم تنسيق السياسات بين البيت الأبيض والكونغرس والأجهزة المختصة لضمان سرعة وفعالية الاستجابة، وهو ما يعزز وحدة الموقف الأمريكي على الصعيد الدولي.

أما على مستوى الصراع، فتظهر التباينات المؤسسية بشكل واضح عندما تختلف الرؤى السياسية بين السلطة التنفيذية والتشريعية، خاصة في القضايا التي تحمل أبعادًا سياسية أو استراتيجية مثيرة للجدل. في هذه الحالة، قد يستخدم الكونغرس أدواته التشريعية والمالية للضغط على الإدارة، مثل التحكم في الاعتمادات المالية أو فرض شروط على تنفيذ السياسات الخارجية، في حين تسعى الرئاسة إلى توسيع هامش استقلالها في اتخاذ القرار، مستندة إلى صلاحياتها التنفيذية².

يمثل التداخل بين التعاون والصراع جزءًا من آلية عمله الطبيعية، حيث يؤدي تعدد مراكز القرار إلى خلق نوع من الرقابة المتبادلة التي تمنع تركّز السلطة في جهة واحدة. كما أن هذا النمط من التفاعل يجعل السياسة الخارجية الأمريكية نتاجًا لعملية ديناميكية تقوم على التفاوض المؤسسي المستمر بدل القرار الأحادي³.

المطلب الثالث: تقييم عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية

أولاً: نقاط القوة

تتمثل أبرز نقاط قوة السياسة الخارجية الأمريكية في امتلاكها منظومة متكاملة من عناصر القوة الشاملة، حيث تتمتع الولايات المتحدة بتفوق عسكري وتكنولوجي واستخباري كبير يمكّنها من التأثير في البيئة الدولية وتنفيذ سياساتها الخارجية بفعالية. كما تعتمد على بنية اقتصادية قوية تُعد الأكبر عالميًا، إضافة إلى دور

¹ احمد شرقي ، مرجع سابق ص 78.

² محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 214.

³ أ.د. احمد عبد الغفور كريم علي وآخرون ،مرجع سابق ص:186.

الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية، مما يعزز قدرتها على التأثير المالي في النظام العالمي¹.

كما يتميز النظام الأمريكي بقدر من المرونة المؤسسية في اتخاذ القرار، حيث تسمح البنية السياسية بإعادة تقييم السياسات وتصحيح المسارات الاستراتيجية عند الحاجة، رغم التعقيد المؤسسي الناتج عن تعدد مراكز القرار. ويعزز ذلك اعتمادها على ما يُعرف بالركائز الثلاث في العمل الخارجي: الدفاع والدبلوماسية والتنمية، وهو ما يمنح سياستها الخارجية طابعًا تكامليًا².

إضافة إلى ذلك، تعتمد الولايات المتحدة على القوة الناعمة في تعزيز نفوذها الدولي من خلال النموذج الثقافي والتعليمي والتكنولوجي، كما أن التنظيم المؤسسي الدستوري يوفر إطارًا واضحًا لتوزيع الأدوار بين المؤسسات، مما يحقق قدرًا من التوازن رغم التعقيد الداخلي.

ثانياً: نقاط الضعف

في المقابل، تعاني السياسة الخارجية الأمريكية من مجموعة من نقاط الضعف المرتبطة بالتغيرات الداخلية والخارجية. من أبرزها تزايد الطابع البراغماتي في السياسة الخارجية، خاصة مع تبني مقاربات تقوم على “أمريكا أولاً”، مما أدى إلى تقلب المواقف الخارجية وتراجع مستوى الثقة لدى بعض الحلفاء.

كما أن الانخراط في حروب طويلة الأمد والتوسع في التدخلات الخارجية أسهم في استنزاف جزء من القدرات العسكرية والمالية، مما أثر على قدرة الولايات المتحدة في الحفاظ على دورها كضامن رئيسي للأمن الدولي. ويضاف إلى ذلك الانقسام الحزبي الداخلي بين الديمقراطيين والجمهوريين، والذي ينعكس بشكل مباشر على استمرارية ووضوح التوجهات الخارجية³.

ومن جهة أخرى، تواجه الولايات المتحدة تراجعًا نسبيًا في قوتها العالمية مقارنة بقوى صاعدة، مما يحد من قدرتها على فرض هيمنتها المطلقة في بعض

¹ إبراهيم نافع، السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في أدوات القوة والنفوذ (لقاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 145-148.

² علي الدين هلال، النظام السياسي الأمريكي: دراسة تحليلية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2014)، ص 201-204.

³ علي الدين هلال، مرجع سابق ص 205

الملفات الدولية، إضافة إلى تحديات مرتبطة بكفاءة المؤسسات الدبلوماسية نتيجة الضغوط السياسية.

ثالثاً: التحديات المستقبلية.

تواجه السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من التحديات المعقدة في المرحلة المقبلة، في مقدمتها إدارة التنافس الاستراتيجي مع الصين في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، إضافة إلى التعامل مع روسيا في سياق إعادة تشكيل موازين القوى الدولية.

كما يشكل التحول نحو تعددية قطبية تحدياً مهماً يتطلب إعادة ضبط العلاقات مع الحلفاء، إضافة إلى تحديات أمنية متزايدة مثل التهديدات السيبرانية وانتشار الأسلحة النووية وتزايد الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط¹.

كذلك تواجه الولايات المتحدة معضلة التوازن بين الانكفاء الداخلي ضمن سياسة "أمريكا أولاً" وبين الحاجة إلى الاستمرار في الانخراط الدولي لتفادي فراغات القوة، إلى جانب تحديات جديدة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتغير المناخي والإرهاب العابر للحدود.

¹ علي الدين هلال، المرجع نفسه ص 150

ملخص

تناول هذا الفصل دراسة المؤسسات المختلفة التي تشارك في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مع إبراز طبيعة الأدوار التي تؤديها والعلاقات التي تربط بينها داخل النظام السياسي الأمريكي. وقد انطلق الفصل أولاً من تحليل المؤسسات الرسمية التي تمثل الإطار الدستوري الأساسي لصنع القرار الخارجي، حيث تم التطرق إلى دور السلطة التنفيذية باعتبارها الفاعل الرئيس في إدارة السياسة الخارجية، من خلال رئيس الولايات المتحدة الذي يمتلك صلاحيات واسعة في توجيه العلاقات الدولية، إلى جانب وزارة الخارجية التي تضطلع بالمهام الدبلوماسية، ومجلس الأمن القومي الذي ينسق بين المؤسسات المختلفة في القضايا الاستراتيجية. كما تناول المبحث دور السلطة التشريعية ممثلة في الكونغرس بمجلسيه.

ثم انتقل الفصل إلى دراسة المؤسسات غير الرسمية التي أصبحت تشكل عنصراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تم التطرق إلى جماعات الضغط باعتبارها فاعلاً مؤثراً يسعى إلى توجيه القرارات السياسية بما يخدم مصالح معينة، مع توضيح آليات تأثيرها ونماذج من أبرز هذه اللوبيات. كما تم تخصيص مطلب لدراسة دور لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) بوصفها واحدة من أكثر جماعات الضغط تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

وفي المبحث الأخير، تم تحليل آليات التفاعل بين مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع القرار الخارجي، حيث تبين أن هذه العملية تقوم على تكامل الأدوار وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات المختلفة، في إطار نظام يقوم على مبدأ الضوابط والتوازنات. كما تم التطرق إلى حدود صلاحيات هذه المؤسسات وإشكالية التعاون أو الصراع بينها، وصولاً إلى تقييم عام لعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية لا تُصاغ داخل مؤسسة واحدة، بل هي نتيجة تفاعل معقد بين مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي تتقاسم الأدوار والصلاحيات ضمن إطار مؤسسي يهدف في النهاية إلى تحقيق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في النظام الدول

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه
السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

تمهيد

شهدت العلاقات الأمريكية-السعودية منذ نشأتها في منتصف القرن العشرين تطوراً ملحوظاً، حيث قامت على أسس إستراتيجية واضحة تمثلت أساساً في تبادل المصالح الحيوية، وفي مقدمتها ضمان أمن الطاقة مقابل توفير الحماية الأمنية والعسكرية. وقد استمر هذا النمط من العلاقات لعقود طويلة، مدعوماً بسياسات دولية مثل الحرب الباردة، التي عززت من تقارب الطرفين في مواجهة التهديدات المشتركة.

غير أن هذه العلاقة لم تبقَ بمنأى عن التحولات الكبرى التي عرفها النظام الدولي، إذ مثلت أحداث هجمات 11 سبتمبر 2001 منعطفاً حاسماً أعاد تشكيل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وإعادة ترتيب تحالفاتها الدولية. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على طبيعة العلاقة مع المملكة العربية السعودية، بالنظر إلى حساسية موقعها في العالمين العربي والإسلامي، وأهميتها الإستراتيجية في سوق الطاقة العالمي.

ففي أعقاب هذه الأحداث، برزت تحديات جديدة أمام العلاقات الثنائية، تمثلت في تصاعد الشكوك داخل الولايات المتحدة حول بعض الجوانب المرتبطة بالسعودية، مقابل سعي الطرفين إلى الحفاظ على التحالف القائم عبر تطوير آليات التعاون، خاصة في المجالين الأمني والاستخباراتي. كما أفرزت هذه المرحلة توازناً دقيقاً بين ضرورات الأمن القومي الأمريكي ومتطلبات الشراكة الإستراتيجية مع السعودية.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر، من خلال التطرق إلى الإطار العام للعلاقات قبل وبعد هذه الأحداث، ثم إبراز أهم المحددات التي توجه هذه السياسة، وأخيراً الوقوف على أبرز مظاهرها وانعكاساتها على مستوى العلاقات الثنائية.

المبحث الأول: الإطار العام للعلاقات الأمريكية السعودية قبل وبعد 11 سبتمبر 2001

تميّزت العلاقات الأمريكية-السعودية قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 بالاستقرار والتكامل الاستراتيجي، غير أنّ هذه الأحداث أحدثت تحولاً مهماً في طبيعة العلاقة وأعادت تشكيل أولوياتها. ومع ذلك، استمر التعاون بين الطرفين مع إدخال تعديلات تتماشى مع المستجدات الأمنية والسياسية. وتُعالج عناصر هذا المبحث على شكل مطالب تتناول: طبيعة العلاقات قبل 11 سبتمبر، تأثير الأحداث على العلاقات الثنائية، ثم إعادة صياغة العلاقات بعد 2001.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية قبل 11 سبتمبر 2001
اتسمت العلاقات الأمريكية-السعودية قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 بطابع استراتيجي قائم على تبادل المصالح، حيث ارتكزت أساساً على الأمن مقابل الطاقة، مما جعلها علاقة مستقرة نسبياً ضمن سياق النظام الدولي آنذاك. كما تميزت بتعاون سياسي واقتصادي وعسكري متنامٍ، عززه التقارب في المواقف تجاه عدد من القضايا الإقليمية. وتهدف دراسة هذا المطلب إلى إبراز أهم خصائص هذه العلاقة وطبيعتها قبل التحول الذي فرضته أحداث 2001.

أولاً: الجذور التاريخية وبدايات التأسيس (مرحلة اكتشاف النفط وبناء الإطار الأولي للعلاقة)

تعود البدايات الفعلية للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية إلى النصف الأول من القرن العشرين، وتحديدًا خلال فترة اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية. فقد مثّل اكتشاف الثروة النفطية في السعودية نقطة تحول إستراتيجية جعلت المملكة محل اهتمام متزايد من القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي كانت قد خرجت من الحرب العالمية الثانية في حاجة ملحة إلى تأمين مصادر جديدة ومستقرة للطاقة، نتيجة الاستنزاف الكبير لمخزونات النفطية خلال الحرب¹.

وفي هذا السياق، بدأت بوادر التقارب بين الطرفين تتشكل على أساس اقتصادي بحث في البداية، حيث دخلت الشركات الأمريكية في مجال التنقيب عن النفط واستغلاله داخل السعودية، وهو ما أسهم في بناء أولى جسور التعاون بين البلدين.

¹ العلاقات الأمريكية السعودية.. تاريخ وحقائق "سكاي نيوز عربية 27 يناير/كانون الثاني 2015. تم الإطلاع في 1 ماي 2026-719690 <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/719690>. العلاقات-الأميركية-السعودية-تاريخ-وحقائق.

ومع مرور الوقت، لم يعد التعاون مقتصرًا على الجانب الاقتصادي فقط، بل بدأ يأخذ أبعادًا سياسية ودبلوماسية، تجسدت في الاعتراف المتبادل وتبادل الزيارات الرسمية، ما مهّد لتأسيس علاقة إستراتيجية طويلة المدى.

ثانيًا: التأسيس الاستراتيجي للعلاقة ومعادلة النفط مقابل الأمن

مع تطور العلاقات في منتصف القرن العشرين، بدأت ملامح الشراكة الإستراتيجية تتبلور بشكل واضح، حيث تشكلت ما يُعرف في الأدبيات السياسية بمعادلة “النفط مقابل الأمن”. فالسعودية، باعتبارها أحد أهم منتجي النفط في العالم، التزمت بتوفير إمدادات مستقرة للأسواق العالمية، وهو ما كان عنصرًا حيويًا للاقتصاد الأمريكي والصناعة العالمية بشكل عام.

في المقابل، تعهدت الولايات المتحدة بتوفير مظلة حماية أمنية وعسكرية للمملكة، خاصة في ظل البيئة الإقليمية غير المستقرة التي كانت تميز منطقة الشرق الأوسط. وقد تجسد هذا التعاون في صور متعددة، من بينها الدعم العسكري، وتطوير البنية الدفاعية، والتعاون في مجالات التدريب والتسليح، إضافة إلى التنسيق السياسي في القضايا الإقليمية والدولية.

ثالثًا: التطور السياسي للعلاقات وإدارة التوازنات الداخلية السعودية

رغم التغيرات التي شهدتها القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية عبر العقود، إلا أن العلاقات مع الولايات المتحدة حافظت على استمراريته واستقرارها العام. فقد اتسم الموقف الأمريكي

1 العلاقات الامريكية السعودية، مرجع سابق .

بنوع من البراغماتية السياسية، حيث ركزت واشنطن على الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية دون التدخل المباشر في تفاصيل الشأن الداخلي السعودي.

وفي المقابل، عملت القيادة السعودية على ضمان استمرارية الدعم الأمريكي، مع الحفاظ على استقلالية القرار الداخلي، وهو ما خلق نوعًا من التوازن الدقيق في إدارة العلاقة الثنائية. كما ساهم استقرار آلية انتقال الحكم داخل الأسرة الحاكمة في

تعزيز استمرارية هذا التعاون، رغم بعض التحديات الداخلية التي ظهرت في فترات مختلفة.

رابعاً: تأثير القضايا الإقليمية على مسار العلاقات الثنائية

لم تكن العلاقات الأمريكية-السعودية بمنأى عن التوترات الإقليمية، حيث لعبت القضايا السياسية في الشرق الأوسط دوراً مهماً في تشكيل طبيعة هذه العلاقة. ويُعد الصراع العربي-الإسرائيلي من أبرز الملفات التي أوجدت تباينات بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية وسياسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل.

إضافة إلى ذلك، شكّلت قضايا الطاقة واستخدام النفط كأداة ضغط سياسي في بعض الفترات عاملاً مؤثراً في العلاقات، خصوصاً خلال أزمة النفط في سبعينيات القرن العشرين، عندما استخدمت الدول العربية النفط كوسيلة ضغط خلال حرب 1973، ما أدى إلى تداعيات اقتصادية عالمية كبيرة، خصوصاً على الاقتصاد الأمريكي.

1 علي الدين هلال ، مرجع سابق ص 155

خامساً: التحولات الجيوسياسية وتعزيز التعاون الأمني والعسكري

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات جيوسياسية كبرى كان لها تأثير مباشر على العلاقات الأمريكية-السعودية. فقد أدى قيام الثورة الإيرانية عام 1979، والغزو السوفييتي لأفغانستان، ثم الحرب العراقية-الإيرانية، إلى إعادة تشكيل أولويات الأمن الإقليمي.¹

¹ علاء رزاق فاضل النجار ، "الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية (1974-1977) -دراسة وثائقية في العلاقات السياسية". -حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 2 (ديسمبر 2023):ص 326.

في هذا السياق، تعزز التعاون الأمني بين الرياض وواشنطن بشكل كبير، حيث وجدت السعودية في الولايات المتحدة شريكاً أساسياً لمواجهة التهديدات الإقليمية، بينما رأت واشنطن في المملكة ركيزة أساسية لاستقرار الخليج العربي. وقد أدى ذلك إلى توسيع مجالات التعاون العسكري والاستخباراتي، وتكثيف التنسيق في قضايا الأمن الإقليمي.

سادساً: مرحلة حرب الخليج الثانية وتعمق الشراكة العسكرية

مثّلت حرب الخليج الثانية (1990-1991) محطة مفصلية في تاريخ العلاقات الثنائية، حيث لعبت الولايات المتحدة دوراً عسكرياً مباشراً في حماية السعودية من التهديد العراقي، ومن ثم تحرير الكويت. وقد أدى ذلك إلى نشر قوات أمريكية كبيرة في الأراضي السعودية، ما عكس مستوى غير مسبوق من التعاون العسكري بين البلدين¹.

هذه المرحلة كشفت عن عمق الاعتماد المتبادل في المجال الأمني، حيث أظهرت الحاجة السعودية إلى الدعم العسكري الخارجي، وفي المقابل عززت الولايات المتحدة من حضورها الاستراتيجي في منطقة الخليج. غير أن هذه المرحلة أيضاً أثارت بعض التحديات الداخلية داخل السعودية، المرتبطة بمسألة وجود قوات غير مسلمة على أراضيها، وهو ما استدعى معالجة سياسية ودينية داخلية لتعزيز شرعية هذا التعاون².

المطلب الثاني: تأثير أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الثنائية

مثّلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول حاسمة في العلاقات الأمريكية-السعودية، إذ أدت إلى تصاعد التوتر السياسي والإعلامي وإعادة طرح مسألة الثقة بين الطرفين. كما انعكست هذه الأحداث على طبيعة التعاون الثنائي، خاصة في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، مع بروز ضغوط داخلية في الولايات المتحدة تجاه المملكة. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز الانعكاسات المباشرة لهذه الأحداث على مسار العلاقات الثنائية³.

أولاً: تراجع الثقة السياسية وإعادة تقييم التحالف

¹ محمدي مليكة. "حرب الخليج الثانية (1990-1991) وتوسع النفوذ الأمريكي في الخليج العربي". أفكار وآفاق، المجلد 10، العدد 4 (2022): ص120

³ بلحاج الهواري، "التهديدات الأمريكية للمملكة العربية السعودية وإيران بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة مقارنة"، مجلة آفاق للعلوم (جامعة الجلفة)، ص198

أفرزت هجمات 11 سبتمبر أزمة ثقة واضحة في العلاقات الثنائية، خاصة في ظل كون عدد كبير من منفذي الهجمات يحملون الجنسية السعودية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والإعلامية الأمريكية.

فقد أشار تقرير لجنة 11 سبتمبر (2004) إلى عدم وجود دليل على تورط رسمي للحكومة السعودية في تمويل الهجمات، لكنه في المقابل لفت إلى احتمال وجود دعم غير مباشر من أفراد أو مؤسسات خيرية. وقد ساهم هذا الطرح في تعزيز الشكوك داخل دوائر صنع القرار الأمريكي¹.

ثانياً: تصاعد التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب

على الرغم من التوتر السياسي، أدت أحداث 11 سبتمبر إلى تعزيز التعاون الأمني بين البلدين بشكل غير مسبوق، في إطار الحرب العالمية على الإرهاب.

فقد عملت السعودية على:

- تطوير أجهزتها الأمنية،
- تشديد الرقابة على مصادر تمويل الجمعيات،
- التعاون مع الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية.

وتشير دراسات معهد بروكينغز إلى أن السعودية أصبحت بعد عام 2003 شريكاً رئيسياً في مكافحة تنظيم القاعدة، وساهمت في إحباط العديد من العمليات الإرهابية².

كما تؤكد تقارير وزارة الخارجية الأمريكية تحسن أداء السعودية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب³.

ثالثاً: التأثير على صورة السعودية داخل الولايات المتحدة

أثرت أحداث 11 سبتمبر بشكل كبير على صورة السعودية في المجتمع الأمريكي، حيث ارتبطت في بعض الخطابات الإعلامية والسياسية بقضايا التطرف.

¹ اللجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، تقرير لجنة 11 سبتمبر: التقرير النهائي للجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (واشنطن العاصمة: مكتب النشر الحكومي، 2004)

² بروس ريدل، "المملكة العربية السعودية والقاعدة"، معهد بروكينغز، 12 مايو 2008، تم الإطلاع في 2 ماي 2026،

<https://www.brookings.edu/articles/saudi-arabia-and-al-qaeda/>.

³ وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق ص 134

وتبرز بيانات مركز بيو للأبحاث تراجعاً ملحوظاً في النظرة الإيجابية تجاه السعودية بعد الهجمات، وهو ما انعكس على مواقف الرأي العام¹.

رابعاً: البعد القانوني وتداعيات قانون جاستا

من أبرز انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على المدى الطويل صدور قانون جاستا سنة 2016، والذي يسمح بمقاضاة الدول الأجنبية بتهم دعم الإرهاب.

وقد أثار هذا القانون توترًا في العلاقات، حيث اعتبرته السعودية مساساً بمبدأ الحصانة السيادية، في حين رأت فيه الولايات المتحدة أداة لتحقيق العدالة لضحايا الهجمات².

خامساً: استمرار المصالح الإستراتيجية رغم التوتر

على الرغم من التحديات، لم تؤدِ أحداث 11 سبتمبر إلى قطع العلاقات، وذلك بسبب استمرار المصالح المشتركة، خاصة في مجالي الطاقة والأمن الإقليمي.

المطلب الثالث: إعادة صياغة العلاقات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى إحداث تحول عميق في بنية العلاقات الدولية، وفرضت على العديد من الدول، خاصة الحليفة للولايات المتحدة، إعادة النظر في طبيعة علاقاتها معها. وفي هذا السياق، لم تكن العلاقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بمنأى عن هذه التحولات، حيث خضعت لعملية إعادة صياغة شاملة مست مختلف أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والقانونية³.

فبعد أن كانت هذه العلاقة تقوم أساساً على تبادل المصالح التقليدية، خاصة في مجال النفط والأمن، أصبحت بعد 2001 أكثر تعقيداً، وتحكمها اعتبارات جديدة مرتبطة بمكافحة الإرهاب والضغط الداخلي والدولي. ومن ثم، نسعى إلى تحليل أبرز مظاهر هذه إعادة الصياغة.

أولاً: إعادة تعريف أسس التحالف الاستراتيجي

¹ Wike, Richard. "Saudi Arabia has a poor global reputation for how it treats its citizens." Pew Research Center. October 24, 2013. Accessed May 2, 2026. <https://www.pewresearch.org/short-reads/2013/10/24/saudi-arabia-has-a-poor-global-reputation-for-how-it-treats-its-citizens/>.

² الجزيرة نت. "مخاوف أميركية من تداعيات قانون جاستا". الجزيرة نت 2. أكتوبر/تشرين الأول 2016. تم الإطلاع في 2 ماي 2026. <https://www.aljazeera.net/news/2016/10/2/2026>. مخاوف-أميركية-من-تداعيات-قانون-جاستا.

³ الجزيرة نت. مرجع سابق

قبل أحداث 11 سبتمبر، كانت العلاقات السعودية-الأمريكية تقوم على معادلة واضحة مفادها "النفط مقابل الأمن"، غير أن هذه المعادلة لم تعد كافية بعد الهجمات.

فقد أشار تقرير لجنة 11 سبتمبر (2004) إلى ضرورة تعزيز الرقابة على مصادر تمويل الإرهاب، وهو ما فرض على السعودية إدخال إصلاحات داخلية، في حين أعادت الولايات المتحدة تقييم طبيعة تحالفاتها في المنطقة.

كما ترى دراسات مجلس العلاقات الخارجية أن العلاقة انتقلت من تحالف تقليدي إلى شراكة قائمة على إدارة المخاطر الأمنية المشتركة.

ثانياً: ترسيخ التعاون الأمني كركيزة مركزية

شكّل البعد الأمني المحور الأساسي في إعادة صياغة العلاقات، حيث تصاعد التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بشكل ملحوظ.

فقد قامت السعودية بـ:

- إعادة هيكلة أجهزتها الأمنية،
 - سنّ قوانين صارمة لمكافحة تمويل الإرهاب،
 - تعزيز التنسيق الاستخباراتي مع الولايات المتحدة.
- وتشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى تحسن ملحوظ في جهود السعودية في مكافحة الإرهاب خلال السنوات التي تلت الهجمات.
- كما يؤكد معهد بروكينغز أن هذا التعاون ساهم في تفكيك العديد من الشبكات المرتبطة بتنظيم القاعدة¹.

ثالثاً: بروز البعد القانوني في إدارة العلاقات

من أبرز ملامح إعادة صياغة العلاقات إدخال البعد القانوني كعنصر مؤثر، خاصة مع صدور قانون جاستا سنة 2016.

وقد سمح هذا القانون برفع دعاوى قضائية ضد دول أجنبية بتهم تتعلق بدعم الإرهاب، وهو ما أثار تحفظات كبيرة من الجانب السعودي.

¹ الجزيرة نت. مرجع سابق .

وتشير تحليلات خدمة أبحاث الكونغرس إلى أن هذا التطور يعكس تحولاً في أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث لم تعد تقتصر على الوسائل الدبلوماسية، بل امتدت إلى المجال القانوني¹.

رابعاً: تأثير الرأي العام والعوامل الداخلية

بعد 11 سبتمبر، لم تعد العلاقات الدولية تُدار فقط على مستوى الحكومات، بل أصبح للرأي العام دور متزايد في توجيه السياسات الخارجية².

خامساً: استمرارية المصالح الإستراتيجية رغم التحولات

على الرغم من التوترات، لم تؤدِ إعادة صياغة العلاقات إلى قطعها، بل استمرت المصالح المشتركة في لعب دور حاسم في الحفاظ عليها.

فقد استمر التعاون في:

- مجال الطاقة،
- القضايا الإقليمية،
- الاستثمارات الاقتصادية .

وتؤكد بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية استمرار أهمية السعودية في سوق الطاقة العالمي³.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد 11 سبتمبر

أحدثت هجمات 11 سبتمبر 2001 تحولاً جوهرياً في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أصبحت السعودية شريكاً محورياً في معادلة الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، إلى جانب استمرار أهميتها في مجال الطاقة. وقد تداخلت في توجيه هذه السياسة عدة محددات أمنية واقتصادية وسياسية وأيديولوجية. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز هذه المحددات التي حكمت تعامل الولايات المتحدة مع السعودية في مرحلة ما بعد 2001.

¹ لجزيرة نت، مرجع سابق .

² د. السعيد ملاح وأ. باية بن جدي، "الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة وآليات تأثير الرأي العام في السياسة العامة"، مجلة البحوث السياسية والإدارية (جامعة مسيلة)، ص 201.

³ نفس المرجع ، ص 203.

المطلب الأول: المحددات الأمنية والإستراتيجية

أصبحت المحددات الأمنية والإستراتيجية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث تصدر ملف مكافحة الإرهاب أولويات التعاون بين البلدين. كما برزت السعودية كشريك أساسي في مواجهة التهديدات الإقليمية وحفظ الاستقرار في منطقة الخليج، إلى جانب دورها في موازنة النفوذ الإقليمي. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز أهم الأبعاد الأمنية والإستراتيجية التي توجه هذه السياسة.¹

أولاً: مكافحة الإرهاب وتجفيف منابع التمويل

مثلت هجمات 11 سبتمبر نقطة تحول جوهريّة في طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، حيث انتقل ملف مكافحة الإرهاب من موقع ثانوي إلى صدارة أولويات التعاون الثنائي. ووفقاً لتقارير U.S. Department of State، أصبح التنسيق الأمني والاستخباراتي بين البلدين عنصراً أساسياً في الإستراتيجية الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب.²

وقد تجسّد هذا التعاون في تطوير آليات متقدمة لتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتعقب الشبكات الإرهابية، وتفكيك خلاياها، خاصة تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة، ثم لاحقاً تنظيم داعش. كما اتخذت السعودية، استجابةً للضغوط الدولية وتقديرًا لخطورة التهديد، مجموعة من الإجراءات الحاسمة، من بينها تشديد الرقابة على المؤسسات الخيرية، وتنظيم التحويلات المالية، وإقرار قوانين صارمة لمكافحة تمويل الإرهاب.

ثانياً: مواجهة النفوذ الإيراني وتعزيز الأمن الإقليمي

في سياق التحولات الإقليمية التي أعقبت عام 2001، خاصة بعد غزو العراق سنة 2003، برزت إيران كفاعل إقليمي رئيسي، ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني إستراتيجية تقوم على موازنة هذا النفوذ. وفي هذا الإطار، احتلت السعودية موقعاً محورياً باعتبارها قوة إقليمية سنية قادرة على تحقيق نوع من التوازن الجيوسياسي.

وقد أكدت تحليلات Council on Foreign Relations أن واشنطن تنظر إلى السعودية باعتبارها ركيزة أساسية في منظومة الأمن الخليجي، ليس فقط من

¹ Christopher Stephens, "The US-Saudi 'special relationship' 20 years after 9/11," *Al Jazeera*, September 9, 2021, accessed May 2, 2026, <https://www.aljazeera.com/opinions/2021/9/9/the-us-saudi-special-relationship-20-years-after-9>.

² بغزوز، أعمر. "مكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر وحق الدفاع المشروع." *مجلة الحقيقة*، المجلد 2، العدد 2 (30 ديسمبر 2003): ص51.

منظور عسكري، بل أيضاً من حيث قدرتها على التأثير السياسي والاقتصادي في المنطقة¹.

وتجلى هذا التعاون في دعم القدرات الدفاعية السعودية، خاصة في مجال الدفاع الجوي والصاروخي، في ظل تصاعد التهديدات المرتبطة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، سواء في سياق الحرب في اليمن أو التوترات مع إيران. كما ساهم الطرفان في تعزيز التنسيق ضمن تحالفات إقليمية تهدف إلى حماية الملاحة الدولية وأمن الخليج العربي².

ثالثاً: أمن الطاقة كعنصر استراتيجي

رغم أن العامل النفطي يُصنّف عادة ضمن المحددات الاقتصادية، إلا أن طبيعته الإستراتيجية جعلته جزءاً لا يتجزأ من الاعتبارات الأمنية في السياسة الخارجية الأمريكية. فاستقرار إمدادات الطاقة يُعد، وفقاً لتقارير **International Energy Agency (IEA)**، عنصراً أساسياً في الأمن القومي للدول الصناعية.

وفي هذا السياق، حافظت السعودية على دورها كمنتج مرجح داخل منظمة أوبك، قادر على التأثير في مستويات العرض والأسعار العالمية. وحتى مع تزايد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، ظلّ استقرار السوق العالمي مرتبطاً بشكل كبير بالسياسات الإنتاجية السعودية، ما عزّز من أهمية هذا المحدد في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية.

رابعاً: صفقات التسلح والتحديث العسكري

تُعد المملكة العربية السعودية من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، وتحتل الولايات المتحدة موقع الشريك الرئيسي في هذا المجال. وتشير بيانات Stockholm International Peace Research Institute إلى أن صفقات السلاح بين البلدين تمثل نسبة كبيرة من صادرات الأسلحة الأمريكية.

ولا يقتصر هذا التعاون على الجانب التجاري، بل يتعداه إلى تحقيق تكامل في المنظومات الدفاعية، وتعزيز قابلية التشغيل المشترك بين القوات المسلحة في البلدين. كما تسهم هذه الصفقات في دعم الصناعات الدفاعية الأمريكية وتوفير فرص عمل، ما يجعلها تحظى بدعم داخلي داخل الولايات المتحدة³.

¹ مجلس العلاقات الخارجية، مرجع سابق.

² نفس المرجع.

³ مجلس العلاقات الخارجية، مرجع سابق.

وبالتالي، فإن التعاون العسكري لا يُعد فقط أداة لتعزيز القدرات الدفاعية السعودية، بل يمثل أيضاً أداة إستراتيجية لترسيخ التحالف الأمني بين البلدين.

خامساً: التهديدات غير التقليدية (الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية)

مع تطور طبيعة التهديدات في النظام الدولي، لم تعد المخاطر الأمنية تقتصر على الأبعاد العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل الفضاء السيبراني والبنية التحتية الحيوية. وفي هذا الإطار، شهدت العلاقات الأمريكية السعودية توسعاً في مجالات التعاون المرتبطة بالأمن السيبراني.

وقد أصبح حماية المنشآت النفطية، وشبكات الطاقة، والأنظمة المعلوماتية، أولوية مشتركة، خاصة في ظل تزايد الهجمات السيبرانية التي تستهدف هذه القطاعات. وتشير تقارير صادرة عن مراكز بحثية مثل **Brookings Institution** إلى أن هذا المجال يمثل أحد أبرز أوجه التعاون المستقبلي بين البلدين، نظراً لارتباطه المباشر بالأمن الاقتصادي والاستراتيجي.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية "النفط والطاقة"

تُعد المحددات الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بالنفط والطاقة، من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، نظراً لاعتماد الأسواق العالمية على استقرار الإمدادات النفطية. وقد حافظت السعودية على مكانتها كمصدر رئيسي للطاقة وشريك مهم للولايات المتحدة في ضمان توازن سوق النفط العالمي. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز دور العامل الاقتصادي في توجيه العلاقات بين البلدين خلال هذه المرحلة.

أولاً: ضمان أمن الطاقة العالمي

يُعد ضمان استقرار إمدادات الطاقة أحد أبرز المحددات التي تحكم العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية. فوفقاً لتقارير **International Energy Agency (IEA)**، تلعب السعودية دور "المنتج المرجح" (Swing Producer)، أي الدولة القادرة على زيادة أو خفض إنتاجها للتأثير في استقرار السوق العالمية.

هذا الدور يمنح المملكة أهمية إستراتيجية تتجاوز مجرد كونها مصدراً للنفط، إذ تساهم في الحد من التقلبات الحادة في الأسعار، وهو ما ينعكس مباشرة على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي. كما أن قرارات الإنتاج التي تتخذها

السعودية، خاصة ضمن إطار تحالف "أوبك+"، تؤثر بشكل مباشر على أسعار الوقود ومعدلات التضخم في الولايات المتحدة¹.

أما فيما يتعلق بالواردات الأمريكية من النفط السعودي، فتشير بيانات U.S. Energy Information Administration (EIA) إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تستورد النفط من السعودية، لكن بدرجات أقل مقارنة بالعقود السابقة، نتيجة ارتفاع الإنتاج المحلي. وبخصوص الأرقام الدقيقة المذكورة (مثل 93 مليون برميل في فترة معينة)

ثانيًا: التحول الطاقوي وتنويع مصادر الطاقة

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورًا نوعيًا في ظل التحولات العالمية نحو الطاقة النظيفة، حيث لم تعد العلاقة مقتصرة على النفط التقليدي، بل امتدت لتشمل مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة.

ف

في هذا السياق، أطلقت السعودية Vision 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وهو ما فتح آفاقًا جديدة للتعاون مع الشركات الأمريكية، خاصة في مجالات:

• الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

• الهيدروجين الأخضر

• التقنيات النظيفة وكفاءة الطاقة

ثالثًا: المصالح المالية والاقتصادية المشتركة

إلى جانب النفط، تتجلى المحددات الاقتصادية في شبكة واسعة من المصالح المالية والاستثمارية المتبادلة بين البلدين.

من أبرز هذه المحددات:

¹ مجلس العلاقات الخارجية، مرجع سابق

. **نظام البترودولار**: استمرار تسعير النفط السعودي بالدولار الأمريكي يعزز من مكانة الدولار كعملة احتياط عالمية، وهو ما تدعمه تحليلات مؤسسات مالية دولية .

. **الاستثمارات المتبادلة**: تستثمر السعودية، خاصة عبر صندوق الاستثمارات العامة، في الاقتصاد الأمريكي في قطاعات متعددة، في حين تنشط الشركات الأمريكية في قطاع الطاقة والبنية التحتية داخل المملكة .

1 الجزيرة نت، مرجع سابق.

. **التبادل التجاري**: يظل قطاع الطاقة، بما يشمله من نفط ومشتقاته، أحد المحركات الأساسية لحجم التبادل التجاري بين البلدين¹ .

هذا الترابط الاقتصادي يعزز من متانة العلاقة الثنائية، ويجعل من الصعب فصل الاعتبارات الاقتصادية عن السياسية والإستراتيجية.

رابعاً: تأثير النفط الصخري الأمريكي على طبيعة العلاقة

أحدثت ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة تحولاً مهماً في معادلة الطاقة العالمية، حيث أصبحت الولايات المتحدة من أكبر المنتجين عالمياً² وقد أدى هذا التحول إلى:

- . تقليل الاعتماد المباشر على النفط السعودي
- . تعزيز استقلالية القرار الطاقوي الأمريكي
- . إعادة تشكيل العلاقة من "اعتماد" إلى "إدارة مشتركة للسوق"

¹ حمزة طيبي، "الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، جامعة المسيلة - الجزائر، ص141

² نفس المرجع، ص150

ومع ذلك، لم يؤدِّ هذا التحول إلى تراجع أهمية السعودية، بل أعاد تعريف دورها، حيث أصبحت شريكاً في تحقيق استقرار السوق العالمي بدل كونها مجرد مورد رئيسي¹.

المطلب الثالث: المحددات السياسية والأيدولوجية

أثرت المحددات السياسية والأيدولوجية بشكل واضح في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، خاصة في ظل تزايد الاهتمام الأمريكي بقضايا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة التطرف. كما برزت بعض التباينات في الرؤى بين الطرفين حول نمط الحكم والإصلاحات السياسية، ما جعل هذا البعد عاملاً مهماً في تشكيل طبيعة العلاقة الثنائية. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أثر هذه المحددات السياسية والأيدولوجية في صياغة السياسة الأمريكية تجاه السعودية.

أولاً: المحددات السياسية والإستراتيجية

1. الأمن الإقليمي وموازن القوى

تحتل السعودية موقعاً محورياً في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث تُعد أحد أهم ركائز منظومة الأمن الإقليمي، خاصة في منطقة الخليج العربي. ووفق تحليلات Council on Foreign Relations، فإن الولايات المتحدة تعتمد على السعودية كحليف رئيسي لضمان استقرار المنطقة، وحماية الممرات البحرية، وتأمين تدفق الطاقة².

ويستند هذا الدور إلى التعاون العسكري الوثيق بين البلدين، الذي يشمل القواعد العسكرية، والتدريب، وصفقات التسلح، إضافة إلى التنسيق المستمر في القضايا الأمنية الإقليمية. وبالتالي، فإن الحفاظ على توازن القوى في المنطقة يُعد محدداً رئيسياً في توجيه السياسة الأمريكية تجاه المملكة.

2. مواجهة التهديدات المشتركة (خاصة إيران)

تُعد مسألة احتواء النفوذ الإيراني أحد أبرز المحددات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية-السعودية. ويتقاطع هذا التوجه مع المصالح السعودية، التي ترى في

¹ العايب هاجر، ورايح زغوني. "طفرة النفط الصخري الأمريكي وتقلبات سوق النفط: تحليل من منظور الاقتصاد السياسي الدولي". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 1 (2021): ص 610.

² مركز شاف للدراسات المستقبلية. "العلاقات السعودية الأمريكية تدخل حقبة جديدة". SHAF Center. تم الإطلاع في 3 ماي 2026 <https://shafcenter.org/2026>. العلاقات-السعودية-الأمريكية-تدخل-حقبة./

التمدد الإيراني تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، سواء في الخليج أو في مناطق النزاع مثل اليمن والعراق وسوريا. وقد أدى هذا التقاطع إلى تعزيز التنسيق السياسي والعسكري بين البلدين، وتشكيل تحالفات إقليمية تهدف إلى موازنة هذا النفوذ.

3. الشراكة الإستراتيجية والتحولت السياسية الأمريكية

رغم التغيرات التي شهدتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، من إدارة Donald Trump إلى إدارة Joe Biden، فإن العلاقات الأمريكية-السعودية حافظت على طابعها الاستراتيجي والمؤسسي.

ففي حين ركزت إدارة ترامب على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، مع تقليل الضغوط المرتبطة بحقوق الإنسان، تبنت إدارة بايدن خطابًا أكثر انتقاديًا في بعض الملفات السياسية، خاصة ما يتعلق بالإصلاحات الداخلية. ومع ذلك، لم يؤدِّ هذا الاختلاف إلى قطيعة في العلاقات، بل ظلَّ التعاون قائمًا في إطار المصالح الإستراتيجية المشتركة.

وتشير تحليلات **Brookings Institution** إلى أن هذا يعكس طبيعة العلاقة التي تقوم على المصالح طويلة المدى أكثر من ارتباطها بتوجهات إدارة معينة.

4. دور القيادة والعلاقات الشخصية

شهدت العلاقات الأمريكية-السعودية في السنوات الأخيرة بروز دور العامل الشخصي، خاصة مع صعود محمد بن سلمان، الذي لعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل السياسة الخارجية السعودية.

وقد تميزت بعض مراحل العلاقة، خاصة خلال إدارة ترامب، بطابع شخصي واضح في التواصل بين القيادات، ما أعطى للعلاقات بعدًا غير تقليدي يتجاوز الإطار المؤسسي. إلا أن هذا الطابع ظل محدودًا بحدود المصالح الإستراتيجية، التي تبقى العامل الحاسم في استمرارية العلاقة¹.

ثانيًا: المحددات الأيديولوجية والجيوسياسية

1. البعد الأيديولوجي ودور السعودية في الاستقرار الإقليمي

يرى بعض الباحثين في العلاقات الدولية أن السعودية تلعب دورًا أيديولوجيًا مهمًا في النظام الإقليمي، باعتبارها مركزًا دينيًا مؤثرًا في العالم الإسلامي. وفي هذا

¹ محمد المنشاوي، "العلاقات السعودية - الأمريكية وتحولاتها: المخاطر والاحتمالات"، "سياسات عربية"، العدد 83، ص 86

السياق، تُنظر إليها أحيانًا كشريك في تعزيز الاستقرار، من خلال دعم خطاب الاعتدال ومواجهة التيارات المتطرفة¹.

غير أن هذا الطرح يظل محل اختلاف بين الباحثين:

. رأي أول: يرى أن السعودية تساهم في دعم الاستقرار الإقليمي بما يتماشى مع المصالح الغربية².

. رأي ثانٍ: ينتقد هذا الدور، ويعتبر أن البعد الأيديولوجي معقد ولا يمكن اختزاله في وظيفة واحدة.

وبالتالي، يجب التمييز هنا بين التحليل العلمي والآراء التفسيرية.

2. محاربة التطرف والإرهاب كإطار أيديولوجي مشترك

أصبحت الحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر ليس فقط مسألة أمنية، بل أيضًا إطارًا أيديولوجيًا يوجه السياسة الأمريكية. وفي هذا السياق، برز التعاون مع السعودية في مجالات:

. إصلاح الخطاب الديني

. مكافحة الفكر المتطرف

. تطوير المناهج التعليمية³

3. الموقع الجيوسياسي وأثره في الإستراتيجية الأمريكية

يُعد الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية أحد أبرز المحددات الجيوسياسية التي تعزز أهميتها في السياسة الأمريكية، حيث تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، وتشرف على ممرات بحرية إستراتيجية مثل الخليج العربي والبحر الأحمر.

إضافة إلى ذلك، تمتلك السعودية احتياطات نفطية ضخمة، وهو ما يعزز من ثقلها الجيوسياسي. هذا التداخل بين الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية يجعل من السعودية عنصرًا لا يمكن تجاوزه في أي استراتيجية أمريكية في المنطقة.

¹ نفس المرجع، ص 87

² نبيل ديب، مرجع سابق ص 120

³ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. "إعادة النظر في النهج الأمريكي لمكافحة الإرهاب بعد عقدين على أحداث 11 أيلول/سبتمبر. The Washington Institute for Near East Policy. تم الإطلاع في 4 ماي 2026.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-alnzt-fy-alnhj-alamryky-lmkafht-alarhab-bd-qdyn-ly-ahdath-11-aylwlslbtmbr>.

المبحث الثالث: مظاهر وانعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية

أدت هجمات 11 سبتمبر 2001 إلى إعادة تشكيل طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية، بما أنتج مزيجًا من التعاون والتوتر في آن واحد. وقد انعكس ذلك في تنامي الشراكة الأمنية والاقتصادية من جهة، وظهور بعض نقاط الخلاف والاختلاف في الرؤى من جهة أخرى. ويهدف هذا المبحث إلى إبراز أهم مظاهر هذه السياسة وانعكاساتها على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين

المطلب الأول: مظاهر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية
شهدت العلاقات الأمريكية-السعودية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 استمرارًا للتعاون بين الطرفين رغم التحديات، خاصة في المجالات الأمنية ومكافحة الإرهاب. كما تعزز التنسيق العسكري وتبادل المعلومات الاستخباراتية، إلى جانب استمرار التعاون في قطاع الطاقة والاستقرار الإقليمي. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز أبرز مظاهر هذا التعاون بين البلدين في المرحلة اللاحقة لهذه الأحداث.¹

أولاً: التعاون العسكري والدفاعي (الركيزة الأساسية)

يمثل التعاون العسكري والدفاعي العمود الفقري للعلاقات الأمريكية-السعودية، حيث يعتمد أمن المملكة بدرجة كبيرة على الشراكة مع الولايات المتحدة في مجالات التسليح والتدريب والدعم اللوجستي.

ففي مجال صفقات التسليح، تُعد السعودية من أكبر المستوردين للأسلحة الأمريكية، ضمن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، ولا تقتصر هذه الصفقات على البعد التجاري، بل تسهم في تحقيق تكامل استراتيجي في المنظومات الدفاعية بين البلدين.²

أما على مستوى التدريب العسكري، فتقوم الولايات المتحدة بتأهيل وتطوير قدرات القوات المسلحة السعودية، من خلال برامج تدريبية متقدمة تشمل القوات الجوية والبرية والبحرية، إضافة إلى نقل الخبرات التقنية والعسكرية.

وفيما يتعلق بالدعم الاستراتيجي، يشمل التعاون مجالات حيوية مثل:

¹ رقبولي كريم، مرجع سابق، ص 297

² معهد دول الخليج العربية في واشنطن، "العلاقات العسكرية والتحالف الأمريكي-السعودي، Arab Gulf States Institute in Washington، تم الإطلاع في 4 ماي 2026، <https://agsi.org/ar/analysis/military-relations-and-the-u-s-saudi-alliance/>.

- الدفاع الجوي والصاروخي
- حماية الحدود
- تأمين المنشآت الحيوية

كما يتجسد هذا التعاون في استخدام منشآت عسكرية مشتركة مثل Prince Sultan Air Base، التي تُعد نقطة ارتكاز مهمة للعمليات العسكرية والتنسيق الأمني في المنطقة¹.

ثانيًا: التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب

شكّل التعاون الأمني، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، أحد أبرز مظاهر التقارب بين البلدين بعد أحداث 11 سبتمبر. فقد أدرك الطرفان، وقد تجسّد هذا التعاون في:

- تبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل مستمر
- تفكيك الشبكات الإرهابية وتعقب مصادر تمويلها
- تطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة التطرف²

كما توسّع هذا التعاون ليشمل الأمن السيبراني، حيث يعمل الطرفان على تعزيز حماية البنية التحتية الرقمية، خاصة في ظل تصاعد الهجمات الإلكترونية التي تستهدف القطاعات الحيوية³.

ثالثًا: التعاون الاقتصادي والاستثماري

يُعد البعد الاقتصادي، وخاصة قطاع الطاقة، من الركائز التقليدية للعلاقات الأمريكية-السعودية، إلا أنه شهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة ليشمل مجالات أوسع.

في مجال الطاقة والنفط، يستمر التنسيق بين البلدين لضمان استقرار الأسواق العالمية، حيث تلعب السعودية دورًا رئيسيًا في ضبط مستويات الإنتاج، وفق تقارير

¹ نفس المرجع.

² الشرق للأخبار. "التعاون الأمني بين السعودية وأمريكا: مكافحة الإرهاب وسلامة الملاحة." فيديو. Asharq News. تم الإطلاع في 5 ماي 2026. <https://asharq.com/videos/161229/2026>. التعاون-الأمني-السعودية-أمريكا-مكافحة-الإرهاب-سلامة-الملاحة/.

³ وكالة الأنباء السعودية. "بيان مشترك صادر عن مجموعة العمل التابعة للولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن إيران. SPA." تم الإطلاع في 5 ماي 2026. <https://www.spa.gov.sa/2370310>.

International Energy Agency (IEA)، وهو ما ينعكس على الاقتصاد العالمي¹.

أما في إطار التحول الاقتصادي، فقد فتحت **Vision 2030** مجالات جديدة للتعاون، خاصة في:

- . التكنولوجيا
- . الطاقة المتجددة
- . الصناعات المتقدمة
- . الذكاء الاصطناعي

كما تعززت الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، حيث تستثمر السعودية في الاقتصاد الأمريكي، في حين تنشط الشركات الأمريكية في مشاريع كبرى داخل المملكة.

وفيما يتعلق بالطاقة النووية السلمية، فقد برز تعاون محتمل في تطوير هذا القطاع، مع التأكيد على الطابع المدني والالتزام بالمعايير الدولية.

رابعاً: التنسيق السياسي والإقليمي

يمثل التنسيق السياسي أحد أوجه التعاون المهمة، حيث يعمل البلدان بشكل مشترك على إدارة العديد من الملفات الإقليمية.

ففي مجال الاستقرار الإقليمي، تتقاطع مصالح الطرفين في:

- . مواجهة التهديدات الأمنية
- . احتواء النفوذ الإيراني
- . دعم استقرار دول المنطقة

كما يشمل التعاون القضايا السياسية الدولية، حيث يوجد تنسيق في مواقف عدة، مثل:

- . دعم الحكومات الشرعية في بعض مناطق النزاع
- . التعامل مع الأزمات الإقليمية

¹ العايب، هاجر، ورايح زغوني، مرجع سابق ص 615

. المساهمة في جهود التسوية السياسية¹

المطلب الثاني: مظاهر التوتر والخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية

أفرزت مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 بعض مظاهر التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، نتيجة تباين المواقف حول قضايا أمنية وسياسية وإعلامية، إضافة إلى الضغوط المتعلقة بملفات حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. كما برزت خلافات ظرفية أثرت على مستوى الثقة بين الجانبين دون أن تُنتهي طبيعة التحالف الاستراتيجي القائم. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز هذه مظاهر التوتر والخلاف بين البلدين.

أولاً: اتهامات المشاركة والدعم (البعد السعودي في أحداث 11 سبتمبر)

مثّلت مسألة جنسية منفذي هجمات 11 سبتمبر أحد أبرز مصادر التوتر المبكر بين البلدين، حيث إن 15 من أصل 19 منفذاً للهجمات كانوا يحملون الجنسية السعودية. وقد أدى هذا المعطى إلى موجة من الانتقادات داخل الولايات المتحدة، شملت بعض وسائل الإعلام والدوائر السياسية، التي طرحت تساؤلات حول مدى فاعلية الإجراءات السعودية في مواجهة التطرف².

وفي هذا السياق، ظهرت بعض الاتهامات غير المؤكدة حول احتمال وجود تواطؤ أو تقصير من جهات داخلية، وهي اتهامات نفتها المملكة العربية السعودية بشكل رسمي ومطلق، مؤكدة التزامها بالتعاون الكامل في التحقيقات ومكافحة الإرهاب. وتشير تقارير U.S. Department of State إلى أن التعاون الأمني بين البلدين استمر رغم هذه التوترات، ما يعكس طابعها الظرفي³.

ثانياً: ملف تمويل الإرهاب والمؤسسات الخيرية

بعد 11 سبتمبر، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً مكثفة على السعودية لإعادة تنظيم قطاع الجمعيات الخيرية، في ظل مخاوف من احتمال استخدام بعض هذه المؤسسات كقنوات لتمويل جماعات متطرفة.

وقد استجابت السعودية لهذه الضغوط من خلال:

¹ علاء رزاق فاضل النجار ، مرجع سابق ص 330

² 11 سبتمبر: كيف غيرت الهجمات وجه العالم بعد 20 عاماً؟ "بي بي سي عربي، تم الإطلاع في 5 ماي 2026،

<https://www.bbc.com/arabic/world-58515621>.

³ نفس المرجع

- إغلاق أو إعادة هيكلة عدد من الجمعيات الخيرية
- فرض رقابة مالية صارمة على التحويلات
- تعزيز الإطار القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب¹

ورغم ذلك، ظل هذا الملف مصدرًا مستمرًا للتوتر السياسي، نظرًا لحساسيته المرتبطة بالبعد الديني والإنساني للعمل الخيري في المملكة.

ثالثًا: الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003

شكل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أحد أبرز نقاط الخلاف الاستراتيجي بين البلدين، حيث عارضت السعودية هذا التدخل العسكري، محذرة من تداعياته على استقرار المنطقة، خاصة فيما يتعلق بتوازن القوى الإقليمي².

وقد أدى هذا الموقف إلى توتر سياسي ملحوظ، عكس اختلافًا في الرؤى حول إدارة الأمن الإقليمي، رغم استمرار التعاون في ملفات أخرى. وتشير تحليلات Council on Foreign Relations إلى أن هذا الخلاف مثل اختبارًا حقيقيًا لمرونة التحالف بين البلدين³.

رابعًا: إعادة انتشار القوات الأمريكية في السعودية

في سياق التوترات التي أعقبت الغزو العراقي وتراجع مستوى القبول الشعبي لوجود القوات الأجنبية، أعلنت الولايات المتحدة في عام 2003 إعادة هيكلة وجودها العسكري في السعودية، من خلال سحب جزء كبير من قواتها ونقلها إلى قواعد أخرى في المنطقة، مع استمرار التعاون الدفاعي بشكل غير مباشر.

ويُفسّر هذا التحول على أنه نتيجة لتقاطع:

- اعتبارات أمنية
- ضغوط سياسية داخلية أمريكية
- حساسيات اجتماعية داخل السعودية.

ورغم ذلك، لم يؤدِّ هذا الإجراء إلى إنهاء التعاون العسكري بين البلدين.

¹ الشرق للأخبار، مرجع سابق.

² علي لونيبي، "الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق والمفارقة بين دوافعه ونتائجه" (بحث أكاديمي، كلية الحقوق، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة)، ص 125

³ مجلس العلاقات الخارجية، مرجع سابق.

خامساً: التوتر الإعلامي وتراجع الصورة الإيجابية

شهدت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر تراجعاً كبيراً في صورة السعودية داخل الرأي العام الأمريكي، حيث أظهرت استطلاعات الرأي انخفاض نسبة النظرة الإيجابية تجاه المملكة من مستويات مرتفعة قبل الهجمات إلى مستويات منخفضة بشكل حاد بعدها.

وقد ساهمت وسائل الإعلام الأمريكية في تعزيز هذا التصور السلبي من خلال تغطيات مكثفة ربطت بين بعض مكونات المجتمع السعودي وظاهرة التطرف، وهو ما زاد من حدة التوتر السياسي غير المباشر بين البلدين¹.

سادساً: القضايا القانونية (قانون جاستا)

يُعد قانون Justice Against Sponsors of Terrorism Act (JASTA) الذي صدر عام 2016، أحد أبرز الانعكاسات القانونية المتأخرة لتداعيات 11 سبتمبر، حيث سمح لضحايا الهجمات بمقاضاة حكومات أجنبية متهمة بدعم الإرهاب.

وقد أثار هذا القانون اعتراضاً سعودياً رسمياً، معتبراً أنه يمس بمبدأ الحصانة السيادية للدول، كما حذرت الرياض من تداعياته المحتملة على العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين.

سابعاً: الجدل حول "الصفحات الـ 28"

أثار احتفاظ السلطات الأمريكية بـ 28 صفحة من تقرير التحقيقات الخاصة بهجمات 11 سبتمبر جدلاً واسعاً لسنوات، حيث تضمنت هذه الصفحات معلومات غير مؤكدة حول شبكات دعم محتملة لبعض المنفذين.

وقد أدى تأخر الكشف عنها إلى تغذية الشكوك والتكهنات، قبل أن يتم الإفراج عنها لاحقاً دون تقديم أدلة حاسمة تثبت وجود دعم رسمي سعودي مباشر، وفق ما ورد في تقييمات متعددة داخل الكونغرس الأمريكي.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية

أدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 إلى مجموعة من الانعكاسات على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية، حيث تعزز

¹ أحمد شرقي، "دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية"، مجلة إستراتيجية، العدد 03، السداسي الأول (2015)، ص 230

التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب من جهة، مقابل بروز حساسيات سياسية وإعلامية من جهة أخرى. كما ساهمت هذه السياسة في إعادة تشكيل أولويات الشراكة بين البلدين بما يخدم المصالح الإستراتيجية المشتركة. ويهدف هذا المطلب إلى دراسة أهم انعكاسات هذه السياسة على طبيعة العلاقات الأمريكية-السعودية.

أولاً: إعادة تشكيل طبيعة التحالف الاستراتيجي

يُعد التحول في طبيعة التحالف بين الولايات المتحدة والسعودية من أبرز الانعكاسات التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر، حيث انتقلت العلاقة من نموذج تقليدي قائم على معادلة "النفط مقابل الحماية" إلى نموذج أكثر تعقيداً يقوم على "التعاون الأمني والاستخباراتي مقابل محاربة الإرهاب وضمان الاستقرار الإقليمي".

وقد ساهمت هذه التحولات في إعادة تعريف وظيفة السعودية داخل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث لم تعد مجرد مورد للطاقة، بل أصبحت شريكاً أمنياً واستراتيجياً في إدارة التهديدات العابرة للحدود، كما ساهم هذا التحول في توسيع مجالات التعاون لتشمل مكافحة الإرهاب، وأمن الخليج، ومراقبة التنظيمات المتطرفة، ما جعل العلاقة أكثر تشابكاً من أي وقت مضى.

ثانياً: تصاعد الضغوط الأمنية والفكرية على السعودية

أحد أهم الانعكاسات المباشرة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر تمثل في تزايد الضغوط الأمريكية على المملكة العربية السعودية لإعادة النظر في بعض سياساتها الداخلية ذات الصلة بالبعد الفكري والديني.

فقد ركزت الولايات المتحدة، من خلال مؤسساتها الرسمية مثل U.S. Department of State، على ضرورة:

1 احمد شرقي، مرجع سابق ص 240

- مراجعة المناهج التعليمية
- إعادة ضبط الخطاب الديني
- تعزيز خطاب الاعتدال
- مكافحة الفكر المتطرف

• تشديد الرقابة على المؤسسات الدينية والخيرية¹

وقد جاء هذا الضغط في إطار مقارنة أمريكية تعتبر أن معالجة الإرهاب لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تشمل أيضاً "جذور التطرف الفكرية والأيدولوجية".

وفي المقابل، استجابت السعودية بدرجات متفاوتة لهذه الضغوط، من خلال إطلاق برامج إصلاحية داخلية، إلا أن هذه العملية بقيت محكومة بتوازن دقيق بين الاستجابة للضغوط الخارجية والحفاظ على الخصوصية الداخلية للنظام السياسي والاجتماعي².

ثالثاً: تصاعد التدقيق القانوني وتوسع البعد القضائي في العلاقات

من أبرز الانعكاسات التي ميزت هذه المرحلة هو بروز البعد القانوني كعنصر جديد في العلاقات الثنائية، حيث أصبحت السعودية عرضة لعدد من الدعاوى القضائية داخل الولايات المتحدة، تتعلق باتهامات غير مباشرة مرتبطة بهجمات 11 سبتمبر.

وقد أدى ذلك إلى إدخال العلاقات الأمريكية-السعودية في نطاق جديد من "الدبلوماسية القضائية"، حيث لم تعد العلاقات تُدار فقط عبر القنوات السياسية والأمنية، بل أصبحت تخضع أيضاً لضغوط قانونية داخل النظام القضائي الأمريكي.

ورغم أن هذه القضايا لم تثبت تورطاً رسمياً مباشراً، فإن مجرد طرحها ساهم في خلق بيئة من الحساسية والتوتر السياسي المستمر بين الجانبين³.

رابعاً: تغير الصورة الذهنية للسعودية داخل الولايات المتحدة

أدت أحداث 11 سبتمبر إلى تحول كبير في صورة السعودية داخل الرأي العام الأمريكي، حيث شهدت المملكة تراجعاً ملحوظاً في مستوى التأييد الشعبي، مقابل تصاعد الخطاب الإعلامي النقدي.

¹ العايب، هاجر و رابح زغوني، مرجع سابق ص 610.

² نفس المرجع ص 612.

³ The Guardian. "عائلات ضحايا 11 سبتمبر يواصلون مساعيهم القانونية في ظل تعقيدات العلاقات الأمريكية السعودية".
The Guardian. تم الإطلاع في 5 ماي 2026-2025/2025/aug/30/911-<https://www.theguardian.com/us-news/2025/aug/30/911-victims-saudi-arabia>.

وقد ساهمت وسائل الإعلام الأمريكية في تكثيف النقاش حول علاقة بعض الأفراد المنفذين للهجمات بالمملكة، مما أدى إلى تعزيز صورة سلبية في بعض الأوساط السياسية والإعلامية.

ورغم محاولات إعادة بناء الصورة عبر التعاون الأمني والاقتصادي، إلا أن أثر هذه المرحلة ظل حاضرًا في النقاش العام داخل الولايات المتحدة لسنوات طويلة¹.

خامسًا: استمرار التعاون الأمني والاستخباراتي رغم التوترات

على الرغم من تصاعد التوترات السياسية والإعلامية والقانونية، فإن أحد أهم الانعكاسات التي تميزت بها هذه المرحلة هو استمرار، بل وتعزيز، التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين.

فقد استمر التنسيق في مجالات:

. مكافحة الإرهاب

. تبادل المعلومات الاستخباراتية

. تتبع الشبكات الإرهابية

. حماية المصالح الإقليمية المشتركة .

وبذلك، يمكن القول إن التعاون الأمني بقي "العنصر الثابت" في العلاقة، حتى في أكثر مراحلها توترًا.

سادسًا: إعادة ترتيب أولويات السياسة الثنائية

أدى التحول في السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر إلى إعادة ترتيب أولويات العلاقة مع السعودية، حيث أصبحت القضايا الأمنية ومكافحة الإرهاب تتقدم على باقي الملفات التقليدية مثل الطاقة أو الاستثمارات.

كما أصبحت العلاقة أكثر خضوعًا لمنطق "إدارة المخاطر" بدل "إدارة المصالح فقط"، وهو ما جعلها أكثر حساسية تجاه الأزمات الإقليمية والتغيرات السياسية².

¹ epic، The Guardian
² الشرق للأخبار، مرجع سابق.

خلاصة

يتبين من خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 أن هذه المرحلة مثلت نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الثنائية، حيث انتقلت من علاقة تقليدية مستقرة تقوم على تبادل المصالح (النفط مقابل الأمن) إلى علاقة أكثر تعقيداً تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية والأيدولوجية.

وقد أظهر الفصل أن العلاقات الأمريكية-السعودية، رغم ما شهدته من توتر وضغوط سياسية وإعلامية بعد 2001، لم تنقطع، بل أعيدت صياغتها وفق متطلبات المرحلة الجديدة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي، مع استمرار أهمية السعودية كشريك استراتيجي في استقرار أسواق الطاقة.

كما بيّن التحليل أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد هذه الأحداث تأثرت بعدة محددات أساسية، أبرزها المحدد الأمني والاستراتيجي المرتبط بمكافحة الإرهاب، والمحدد الاقتصادي المتعلق بالنفط والطاقة، إضافة إلى المحددات السياسية والأيدولوجية المرتبطة بقضايا الحكم وحقوق الإنسان. هذه المحددات مجتمعة ساهمت في رسم ملامح علاقة تقوم على التوازن بين المصالح المشتركة والخلافات الظرفية.

وفي المقابل، أفرزت هذه السياسة مظاهر واضحة للتعاون، خاصة في المجالات الأمنية والعسكرية، إلى جانب استمرار التنسيق في القضايا الاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه أنتجت بعض مظاهر التوتر المرتبطة بالثقة المتبادلة والاختلاف في الرؤى حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية.

وبذلك، يخلص الفصل إلى أن العلاقة الأمريكية-السعودية بعد 11 سبتمبر لم تشهد انهياراً، بل شهدت إعادة تشكيل وتكيف مع التحولات الدولية، بما يعكس طبيعتها البراغماتية القائمة على موازنة المصالح وتجاوز الأزمات.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر السياسة الخارجية الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، في إطار تحليل العلاقات بين قوة دولية كبرى وفاعل إقليمي ذي أهمية استراتيجية. وقد سعت الدراسة إلى الإحاطة بهذا الموضوع من خلال الجمع بين التأصيل النظري لمفهوم السياسة الخارجية وآليات صنعها، والتحليل التطبيقي للعلاقات الأمريكية-السعودية، خاصة في المرحلة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي شكلت نقطة تحول بارزة في مسار هذه العلاقات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية تقوم على أسس إستراتيجية متشابكة، تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية، حيث يمثل كل طرف عنصرًا مهمًا في تحقيق مصالح الطرف الآخر. غير أن هذه العلاقة لم تكن ثابتة، بل عرفت تحولات ملحوظة نتيجة التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية، إضافة إلى تأثير العوامل الداخلية في كلا البلدين. كما تبين أن السياسة الخارجية الأمريكية تمارس تأثيرًا واضحًا على توجهات السياسة الخارجية السعودية، خاصة في القضايا المرتبطة بالأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب واستقرار أسواق الطاقة، إلا أن هذا التأثير لا يلغي سعي المملكة إلى الحفاظ على هامش من الاستقلالية في قراراتها الخارجية.

وفيما يتعلق بفرضيات الدراسة، فقد تم التوصل إلى أن الفرضية الأولى صحيحة، حيث ثبت أن سلوك الدول في المجال الخارجي يخضع لمجموعة من المحددات النظرية والعملية التي تفسر طبيعة تفاعلاتها الدولية. كما تم تأكيد الفرضية الثانية، إذ أظهرت الدراسة أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بتعدد الفاعلين وتداخل الأدوار بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مما ينعكس على طبيعة القرار الخارجي. أما الفرضية الثالثة، فقد ثبتت صحتها بشكل جزئي، حيث تبين أن السياسة الخارجية الأمريكية تؤثر فعليًا على توجهات السياسة الخارجية السعودية، غير أن هذا التأثير يظل نسبيًا في ظل سعي المملكة إلى تنويع شراكاتها الدولية وتحقيق قدر من التوازن في علاقاتها الخارجية.

وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بضرورة تعميق البحث في طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى والدول الإقليمية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي. كما تؤكد على أهمية تنويع الشراكات الدولية بالنسبة للدول الإقليمية، بما يساهم في تعزيز استقلالية القرار الخارجي وتقليل مستويات التبعية. كذلك تبرز الحاجة إلى تشجيع الدراسات المقارنة التي تتناول تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على مختلف دول المنطقة، من أجل الوصول إلى فهم أشمل لديناميكيات العلاقات الدولية.

وفيما يخص آفاق الدراسة، فإن هذا الموضوع يفتح المجال أمام العديد من الأبحاث المستقبلية، من بينها دراسة تطور السياسة الخارجية السعودية في ظل التحولات الدولية الراهنة، وتحليل دور القوى الدولية الصاعدة في إعادة تشكيل علاقاتها مع المملكة، إضافة إلى بحث تأثير التحولات في سوق الطاقة العالمي على طبيعة العلاقات الأمريكية-السعودية، فضلاً عن دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي في إطار مقارن، وتحليل دور العوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية السعودية في المرحلة المعاصرة.

الملاحق

خطابات جورج بوش حول أحداث 11 سبتمبر 2001

المرجع: جورج دبليو بوش، "خطاب موجه إلى الأمة بشأن هجمات 11 سبتمبر"، 11 سبتمبر 2001، موقع *American Rhetoric*، متاح على الرابط :

<https://www.americanrhetoric.com/speeches/PDFFiles/George%20W.%20Bush%20-%20911%20Address%20to%20the%20Nation.pdf>.



AmericanRhetoric.com

George W. Bush

9/11 Address to the Nation

delivered 11 September 2001, Oval Office, White House, Washington, D.C.



[AUTHENTICITY CERTIFIED: Text version below transcribed directly from audio.]

Good evening.

Today, our fellow citizens, our way of life, our very freedom came under attack in a series of deliberate and deadly terrorist acts.

The victims were in airplanes or in their offices: secretaries, business men and women, military and federal workers, moms and dads, friends and neighbors. Thousands of lives were suddenly ended by evil, despicable acts of terror.

The pictures of airplanes flying into buildings, fires burning, huge -- huge structures collapsing have filled us with disbelief, terrible sadness, and a quiet, unyielding anger. These acts of mass murder were intended to frighten our nation into chaos and retreat. But they have failed.



AmericanRhetoric.com

Our country is strong. A great people has been moved to defend a great nation. Terrorist attacks can shake the foundations of our biggest buildings, but they cannot touch the foundation of America.

These acts shatter steel, but they cannot dent the steel of American resolve. America was targeted for attack because we're the brightest beacon for freedom and opportunity in the world. And no one will keep that light from shining.

Today, our nation saw evil -- the very worst of human nature -- and we responded with the best of America. With the daring of our rescue workers, with the caring for strangers and neighbors who came to give blood and help in any way they could.

Immediately following the first attack, I implemented our government's emergency response plans. Our military is powerful, and it's prepared. Our emergency teams are working in New York City and Washington D.C. to help with local rescue efforts. Our first priority is to get help to those who have been injured, and to take every precaution to protect our citizens at home and around the world from further attacks. The functions of our government continue without interruption. Federal agencies in Washington which had to be evacuated today are reopening for essential personnel tonight and will be open for business tomorrow. Our financial institutions remain strong, and the American economy will be open for business as well.

The search is underway for those who were behind these evil acts. I have directed the full resources of our intelligence and law enforcement communities to find those responsible and to bring them to justice. We will make no distinction between the terrorists who committed these acts and those who harbor them.

I appreciate so very much the members of Congress who have joined me in strongly condemning these attacks.

And on behalf of the American people, I thank the many world leaders who have called to offer their condolences and assistance. America and our friends and allies join with all those who want peace and security in the world, and we stand together to win the war against terrorism.

Tonight, I ask for your prayers for all those who grieve, for the children whose worlds have been shattered, for all whose sense of safety and security has been threatened.



AmericanRhetoric.com

And I pray they will be comforted by a Power greater than any of us, spoken through the ages
in Psalm 23:

*Even though I walk through the valley of the shadow of death, I fear no evil for you are
with me.*

This is a day when all Americans from every walk of life unite in our resolve for justice and
peace. America has stood down enemies before, and we will do so this time. None of us will
ever forget this day, yet we go forward to defend freedom and all that is good and just in our
world.

Thank you. Good night. And God bless America.

قائمة الملاحق

المرجع: المعهد الأمريكي في تايوان، "بيان مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية"، 20 فبراير 2001، تم الدخول إليه بتاريخ 12 ماي 2026، متاح على الرابط-<https://web-archive-2017.ait.org.tw/en/officialtext/bg0110.html>.

BG0110E | Date: 2001-10-31

October 25, 2001
Washington, D.C.
Extracts

SECRETARY POWELL: Mr. Chairman, we will always remember the 11th of September, where we all happened to be on that day, it's seared into our individual memories, it's seared into our individual souls. I was in Lima, Peru at breakfast with the President of Peru, President Toledo, when the notes were handed to me, two notes in a quick row, making it clear that it wasn't an accident, but my country had been hit by the worst terrorist act that we had seen in our history.

And it was a long day for me, as I got in my plane and flew all the way back from Peru, unable to communicate with anybody in Washington until I arrived and joined the President in the White House with the other national security advisors to the President.

And when I walked into the Situation Room and joined the President, I found a President who was seized with the mission that had been handed him that day, a President who had already seen that a challenge had been presented to him that would change the entire nature of his presidency and his administration. And a President who took up that challenge, I think, in a bold way, a way that history will long remember.

He knew right away that he not only had to go after the perpetrators of these terrible attacks against us; he knew also that we had to go after terrorism. It wouldn't be enough just to deal with these perpetrators, who were soon identified as the al-Qaida network and Usama bin Laden. But in order to be the kind of leader that he is, in order to show leadership to the world, we had to undertake a campaign that goes after terrorism in all of its many forms around the world.

And it's a campaign that has many dimensions to it. It's a campaign that some days involves financial attacks, other days law enforcement attacks, intelligence attacks, and sometimes, as we see now in Afghanistan, military attacks. We have to secure our borders. We have to do a better job of talking to other nations about who travels across our borders. We have to make sure we go after the financial networks that support terrorist activity.

And to do that, we built a broad coalition, a coalition of nations that came together to respond to this attack, not just against America, but against civilization. Hundreds and hundreds of people who were not Americans died in the World Trade Center. Five hundred Muslims died in the World Trade Center. Usama bin Laden and al-Qaida killed Muslims on the 11th of September 2001 in New York City, as well as men and women representing every race, color and creed on the face of the earth, and a large number of American citizens.

And we're going after them with this broad coalition to make sure that they are brought to justice or justice is brought to them. It was an attack against civilization; civilization must respond.

People have said, well, you know, it was an attack against America, really not civilization. No, it wasn't. It was the action of an evil man, and it was an evil act. There is no connection or relationship to any faith; there is no faith on the face of the earth that would sanction such an evil strike against innocent people. And we cannot let Usama bin Laden pretend that he is doing it in the name of helping the Iraqi people or the Palestinian people. He doesn't care one whit about them. He has never given a dollar toward them. He has never spoken out for them. He has used them as a cover for his evil, criminal, murderous, terrorist acts. And he has to be seen in that light.

We have put together a grand coalition, and people have said, well, coalitions sometimes come with problems. When you bring all these people together, don't you have to take into account all of their interests, and don't these kinds of coalitions sometimes hamstring the President and his ability to do what he thinks he has to do?

The answer to the question is: the President has not given up any of his authority. There are no arrangements within this coalition which in any way, shape, fashion or form constrain the President and the exercise of his constitutional responsibilities to defend the United States of America and to defend the people of the United States. So that should not be a concern in anyone's mind.

The United Nations Security Council, the United Nations General Assembly, the OAS, the Rio Treaty was invoked, the ANZUS Treaty was invoked. The Organization of Islamic Conference had a meeting earlier this month, and 56 Muslim nations came forward and said this was a dastardly attack which does not represent Islam; it's a disgrace; the United States is right to see it as an attack on civilization and an attack on America.

One more point I would make about the coalition is that, whether we wanted it or not, it showed up. Within 24 hours, NATO acted. Before I could really get on the phone and ask them, they were there. The UN showed up within 48 hours. A lot of people pat me on the back and said, "Good job with the coalition." I have to sort of drop my head slightly. They all showed up. Our friends showed up when we needed them.

People have also said, "Well, this coalition will start to come apart after a while. They won't stick together." Well, they've stuck together. It's now six weeks. The President just returned from an important meeting in Shanghai, the APEC conference, where 21 Asian and Pacific nations all came together to talk about economic issues, to talk about the world trading system, to talk about breaking down barriers to trade. But the first thing they talked about was terrorism, and all 21 of these nations reaffirmed their support for what we are doing.

As my colleague Don Rumsfeld often says, "It's not just a single coalition. It's a shifting set of coalitions, really, that come together." And members will do different things at different times in the life of this coalition. Some member-nations have said, look, all we can do really is give you political and diplomacy support. We don't have the wherewithal, or because of our political situation, we can't do much more than that. Others have said we'll participate fully on intelligence-sharing and financial digging-up of terrorist organizations, and we'll provide military assets as well.

We have said let each contribute according to your ability to contribute, your willingness to contribute, and the situation you face within your country. And so far, after six weeks, this coalition is gaining strength, not getting weaker.

We talked about proliferation. We told them what we don't like about what they do with respect to rogue nations. So Senator Helms, I can assure you and assure all the other members of the Committee that we are clear-eyed about this coalition building. We are clear-eyed about the campaign we have embarked upon. We understand the nature of some of the regimes that we are having some opening discussions with. And they are not going to get in on the cheap. "We are against the Taliban, but you've got to tolerate our actions with respect to other terrorist organizations that we like" -- it won't work. The President says you've got to choose now to move into a new world, where you no longer support those kinds of activities if you want a better shot at good relations with the United States of America.

And so I think we are off on a noble cause. I think it is a cause that is just. It is a cause that we will prevail in, because we are doing the right thing.

Let me close by once again thanking the Committee for the support that they have provided to us. I know how much it means to the President for you all to visit with him every week or so. And let me once again express my admiration for the men and women in uniform who are doing such a great job. And let me also express my admiration for the men and women of the State Department, and the other civilian agencies of the United States Government, who are serving in missions all around the world, sometimes in great danger, sometimes at the risk of their lives. They are doing a terrific job, and I know that you share my admiration and pride in the men and women of our diplomatic service.

Thank you, Mr. Chairman.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر

1- الدساتير

- دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1787 .

2- التقارير الرسمية والوثائق الحكومية

- اللجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، تقرير لجنة 11 سبتمبر: التقرير النهائي للجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، واشنطن العاصمة: مكتب النشر الحكومي، 2004 .
- وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير الدول حول الإرهاب لعام 2005: المملكة العربية السعودية، واشنطن العاصمة: مكتب منسق مكافحة الإرهاب، 2006 .
- مكتب محاسبة الحكومة الأمريكي (GAO) ، منطقة الخليج العربي: الوكالات الأمريكية بحاجة إلى تحسين التخطيط والتنسيق للجهود المبذولة لدعم برامج التبادل التعليمي، تقرير رقم GAO-11-190 ، واشنطن العاصمة، 2011 .
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (U.S. Energy Information Administration)، واردات الولايات المتحدة من النفط الخام السعودي، متاح على الموقع الرسمي .
- وكالة الأنباء السعودية (SPA) ، بيان مشترك صادر عن مجموعة العمل التابعة للولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن إيران، متاح على الموقع الرسمي .

3- تقارير المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث

- الوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency) ، تقارير أمن الطاقة واستقرار الإمدادات وأسواق النفط العالمية، متاحة على الموقع الرسمي .

- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (Stockholm International Peace Research Institute - SIPRI)، قاعدة بيانات نقل الأسلحة الدولية وتأثيرها على الأمن العالمي، متاح على الموقع الرسمي .

ثانياً/ المراجع العامة

1- الكتب باللغة العربية

- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011 .
- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017 .
- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998 .
- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس: دار التالة، 1999 .
- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006 .
- عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 .
- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 .
- فوزي حسن الزبيدي، أصول التحليل السياسي في ضوء نظريات السياسات الدولية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017 .
- علي يوسف شكري، القانون الدولي العام في عالم متغير، القاهرة: دار الفكر العربي، 2009 .
- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، بيروت: دار ابن خلدون، 1973 .

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم نافع، السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في أدوات القوة والنفوذ، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2016.
- علي الدين هلال، النظام السياسي الأمريكي: دراسة تحليلية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2014.
- حمزة طيبي، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية

2- الكتب المترجمة إلى العربية

- جلين بالمر وكليفتون مورغان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة عبد السلام علي نوير، الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2011.
- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989.
- تشارلز كيغلي وشانون بلانتون، السياسة العالمية: الاتجاهات والتحول، ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي، الرياض: جامعة الملك سعود للنشر، 2017.
- كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- Howard B. Neumann، الجهاز السياسي الأمريكي، ترجمة وايت إبراهيم، القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1962.

ثالثاً/ المراجع المتخصصة (أجنبية)

- Richard C. Snyder et al., *Foreign Policy Decision-Making*, New York: Free Press, 1962.
- Richard Snyder, *Foreign Policy Decision-Making: A Comparative Approach*, New York: Free Press, 1991.

- Graham Allison, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*, Boston: Little, Brown, 1971.
- Karl W. Deutsch, *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control*, New York: Free Press, 1963.
- Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence*, New York: Pearson, 2012.
- Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, New York: PublicAffairs, 2004.
- Michael Laver, *Legislatures and Parliaments in Comparative Context*, Oxford: Oxford University Press, 2010.
- Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, *Comparative Politics Today: A World View*, New York: Longman, 2000.
- David B. Truman, *The Governmental Process: Political Interests and Public Opinion*, New York: Alfred A. Knopf, 1951.
- John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007.
- Donald E. Abelson, *Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes*, Montreal: McGill-Queen's University Press, 2009.

- James McGann, *Think Tanks and Policy Advice in the U.S.*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2007.

رابعاً/ المقالات العلمية المحكمة

- علاء فاهم كامل، «السياسة الخارجية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية»، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 67، سبتمبر 2021.
- محمد لعربي لادمي، «السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات»، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 25، 2016.
- علاء رزاق فاضل النجار، «العلاقات السياسية الأمريكية السعودية (1974-1977)»، حوايات جامعة قلمة، 2023.
- مليكة محمدي، «حرب الخليج الثانية (1990-1991) وتوسع النفوذ الأمريكي»، مجلة أفكار وآفاق، 2022.
- محمد شرقي، «دور مؤسسات صناعة القرار الخارجي»، مجلة إستراتيجيا، 2015.
- محمد خليف، «الرقابة البرلمانية على الحروب»، مجلة مدارات سياسية، 2021.
- غريب حكيم، «مراكز الفكر وصناعة السياسات الأمنية الأمريكية»، مجلة إستراتيجيا، 2019.
- دعاء حسين كرنوت، «إيباك ودورها في رسم السياسة الخارجية الأمريكية»، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، 2024.
- نور الهدى طاسي وعبد العزيز لزهري، «السياسة الخارجية الأمريكية بين ترامب وبايدن»، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 2025.
- هاجر العايب ورابع زغوني، «طفرة النفط الصخري الأمريكي»، مجلة الباحث، 2021.

- عاهد مسلم المشاقبه، «اللوبي العربي في أمريكا»، مجلة دراسات وأبحاث، 2017.

خامسا / الأطروحات والمذكرات

1- أطروحات الدكتوراه

- نبيل ديب، الأبعاد القيمية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، 2020/2019.

2- رسائل الماجستير

- أحمد محمد صبحي أحمد، دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2020.

3- مذكرات الماستر

- سامية ايلول وفاطمة خطاب، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: إيران نموذجاً، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.
- هشام شيبات، السياسة الخارجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب (2010-2016): الأزمة السورية نموذجاً، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
- ابتسام رمضاني وصبرينة مخلوفي، دور المركب العسكري الصناعي الأمريكي في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2012.
- نريمان بن حمودة، إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2025.

4- دراسات وشهادات أخرى

- عماد بركات، صناعة القرار الخارجي في الإدارة الأمريكية، دبلوم دراسات عليا، الجامعة اللبنانية، 2021.

سادسا/ المحاضرات والمطبوعات البيداغوجية

- محزم عبد المالك، محاضرة في السياسة الخارجية، جامعة أم البواقي .
- سميرة شرايطية، السياسة الخارجية للدول الكبرى، مطبوعة بيداغوجية، جامعة قالمة، 2025 .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Textes de loi

- U.S. Constitution, 1787.

سابع/ مواقع الإنترنت

- سكاى نيوز عربية، «العلاقات الأميركية السعودية.. تاريخ وحقائق»، 27 يناير 2015، على الرابط:
<https://www.skynewsarabia.com/middle-east/719690-العلاقات-الأميركية-السعودية-تاريخ-وحقائق>
- موقع الناشر، «الأمن مقابل النفط.. هل تستطيع السعودية إنهاء هذه المعادلة ببساطة؟»، 18 نوفمبر 2022، تم الاطلاع على الرابط:
<https://annasher.com/economy/9264/>
- المركز الديمقراطي العربي، هبة جمال الدين، «مستقبل العلاقات السعودية – الأمريكية في ظل إدارة بايدن»، 28 مارس 2021، تم الاطلاع على الرابط:
<https://democraticac.de/?p=17140>
- الجزيرة نت، «تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الإقليمي العربي»، 3 أكتوبر 2004، تم الاطلاع على الرابط:
<https://www.aljazeera.net/politics/2004/10/3/تداعيات-أحداث-سبتمبر-على-النظام>
- الجزيرة نت، «مخاوف أميركية من تداعيات قانون جاستا»، 2 أكتوبر 2016، تم الاطلاع على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/2016/10/2/تداعيات-قانون-جاستا-مخاوف-أميركية-من->

- الجزيرة نت، «جماعات اللوبي في كيه ستريت.. هكذا تباع الديمقراطية بأميركا»، 22 فبراير 2021، تم الاطلاع على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/2021/2/22/الأميركية-لليبع-هل-الديمقراطية->

- موسوعة الجزيرة، «قرار صلاحيات الحرب: صراع بين الكونغرس والرئيس الأميركي»، 6 يوليو 2025، تم الاطلاع على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/7/6/صلاحيات-الحرب-قرار->

- بي بي سي عربي، «11 سبتمبر: كيف غيرت الهجمات وجه العالم بعد 20 عاماً؟»، تم الاطلاع على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/world-58515621>

- The Guardian، «عائلات ضحايا 11 سبتمبر يواصلون مساعيهم القانونية في ظل تعقيدات العلاقات الأمريكية السعودية»، تم الاطلاع على الرابط:

<https://www.theguardian.com/us-news/2025/aug/30/911-victims-saudi-arabia>

- معهد بروكينغز (Brookings Institution)، «Saudi Arabia and Al-Qaeda»، 12 مايو 2008، تم الاطلاع على الرابط:

<https://www.brookings.edu/articles/saudi-arabia-and-al-qaeda/>

- مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)، «تحليل العلاقات الأمريكية السعودية ومستقبل الأمن في الخليج العربي»، تم الاطلاع على

<https://www.cfr.org>

- مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations) ، «غزو العراق بعد عشر سنوات: الحرب الخطأ»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://www.cfr.org/articles/iraq-invasion-ten-years-later-wrong-war>
- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، «إعادة النظر في النهج الأمريكي لمكافحة الإرهاب بعد عقدين على أحداث 11 سبتمبر»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-alnzh-fy-alnhj-alamryky-lmkafht-alarhab-bd-qdyn-ly-ahdath-11-aylwlslbtmbr>
- معهد دول الخليج العربية في واشنطن (AGSIW) ، «العلاقات العسكرية والتحالف الأمريكي السعودي»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://agsi.org/ar/analysis/military-relations-and-the-u-s-saudi-alliance/>
- رؤية السعودية 2030، «دليل سلاسل الإمداد في المملكة العربية السعودية»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://www.vision2030.gov.sa/en/media/articles/saudi-arabia-s-supply-chain-playbook>
- مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، «إيباك»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://www.madarcenter.org/موسوعة-المصطلحات/1437-ايباك>
- مركز شاف للدراسات المستقبلية، «العلاقات السعودية الأمريكية تدخل حقبة جديدة»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://shafcenter.org/العلاقات-السعودية-الأمريكية-تدخل-حقبة/>
- موقع جامعة الشرق الأوسط، "دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، تم الاطلاع على الرابط:
<https://www.meu.edu.jo/دور-الكونغرس-في-صنع-السياسة-الخارجية/>

- موقع قضايا سياسية (Political Issues) ، «The role of economic variables...»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/>
- موقع ياسر عبد الحسين (مدونة)، «دور مجلس الأمن القومي في السياسة الخارجية»، تم الاطلاع على الرابط:
https://www.yaserabdulhussein.com/2022/05/blog-post_58.html
- موقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) ، «واردات النفط الخام السعودي»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PE&T&s=MTTIMUSSA1&f=A>
- وكالة خبر للأنباء، «أمريكا تكشف الصفحات الـ 28 السرية»، تم الاطلاع على الرابط:
<https://www.khabaragency1.net/news>

فهرس المحتويات

6.....	مقدمة
1.....	الفصل الأول السياسة الخارجية – دراسة
17.....	المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية
17.....	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية
19.....	المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية
23.....	المطلب الثالث: أهمية السياسة الخارجية ومحدداتها
33.....	المبحث الثاني: السياسة الخارجية: أهدافها، قضاياها وكيفية تنفيذها
33.....	المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية
35.....	المطلب الثاني: مؤسسات إعداد السياسة الخارجية وتنفيذها
38.....	المطلب الثالث: قضايا السياسة الخارجية وتخطيطها
41.....	المبحث الثالث: أهم الأطر النظرية في دراسة السياسة الخارجية
41.....	المطلب الأول: المداخل النظرية الكلاسيكية في دراسة السياسة الخارجية
44.....	المطلب الثاني: المداخل النظرية الحديثة
47.....	المطلب الثالث: مداخل صنع القرار السياسي الخارجي
54.....	الفصل الثاني مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية
56.....	المبحث الأول: المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية
56.....	المطلب الأول: السلطة التنفيذية ودورها في صنع السياسة الخارجية
60.....	المطلب الثاني: السلطة التشريعية وآليات تأثيرها
65.....	المطلب الثالث: المؤسسات العسكرية والأمنية
70.....	المبحث الثاني: المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية
70.....	المطلب الأول: جماعات الضغط (اللوبيات) وتأثيرها
	المطلب الثاني: دور لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "AIPAC" في
73.....	توجيه السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث: الرأي العام، وسائل الإعلام، ومراكز الفكر (Think Tanks)	76
المبحث الثالث: آليات وتفاعلات صنع السياسة الخارجية الأمريكية	79
المطلب الأول: تفاعل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية	80
المطلب الثاني: حدود وصلاحيات المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية	83
المطلب الثالث: تقييم عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية	87
الفصل الثالث لسياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	91
المبحث الأول: الإطار العام للعلاقات الأمريكية السعودية قبل وبعد 11 سبتمبر 2001	93
المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية قبل 11 سبتمبر 2001	93
المطلب الثاني: تأثير أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الثنائية	96
المطلب الثالث: إعادة صياغة العلاقات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	98
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بعد 11 سبتمبر	100
المطلب الأول: المحددات الأمنية والاستراتيجية	101
المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية "النفط والطاقة"	103
المطلب الثالث: المحددات السياسية والأيدولوجية	106
المبحث الثالث: مظاهر وانعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية	109
المطلب الأول: مظاهر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية	109
المطلب الثاني: مظاهر التوتر والخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية	112
المطلب الثالث: انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية	114
خاتمة	119
الملاحق	122

فهرس المحتويات

129	قائمة المصادر والمراجع
22	فهرس المحتويات

ملخص

تتناول هذه المذكرة تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على توجهات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، مع التركيز على مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبارها مرحلة مفصلية في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية الأمريكية، بما تمتلكه من أدوات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية، تُعد عاملاً مؤثراً في توجيه سلوك الدول الأخرى، ومن بينها المملكة العربية السعودية.

تهدف الدراسة إلى تحليل محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية، ودراسة آليات صنع القرار فيها، ثم رصد انعكاسات ذلك على توجهات السياسة الخارجية السعودية، خصوصاً في ما يتعلق بإعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية وتنويع الشراكات الدولية. وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات الأمريكية-السعودية شهدت تحولات مهمة بعد 11 سبتمبر، اتسمت بإعادة صياغة بعض جوانب التعاون والتوتر، مع استمرار الطابع الاستراتيجي للعلاقة بين الطرفين.

Summary

This thesis examines the impact of United States foreign policy on the foreign policy orientations of the Kingdom of Saudi Arabia, with a particular focus on the post-September 11, 2001 period, which represents a turning point in bilateral relations. The study is based on the assumption that U.S. foreign policy, through its military, economic, and diplomatic instruments, significantly influences the external behavior of other states, including Saudi Arabia.

The research analyzes the main determinants of U.S. foreign policy toward Saudi Arabia and explores the decision-making process within the United States, in order to assess its impact on Saudi foreign policy orientations, particularly regarding strategic priorities and the diversification of international partnerships. The study concludes that U.S.-Saudi relations experienced important transformations after 9/11, marked by shifts in cooperation and tensions, while maintaining their overall strategic character.